



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: *تذکره آیت الله العظمی بن علی بن محمد*

مؤلف: *مرتضی بن محمد بن علی*

شماره قفسه: ۱۴۷۲۳

مترجم: ۹۰۲۲۱

تاریخ ثبت کتاب: ۱۳۸۷

مهر: ۱۳۸۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: *تذکره آیت الله العظمی بن علی بن محمد*

مؤلف: *مرتضی بن محمد بن علی*

شماره قفسه: ۱۴۷۲۳

مترجم: ۹۰۲۲۱

تاریخ ثبت کتاب: ۱۳۸۷

مهر: ۱۳۸۷



۱۴۷۲۳
۹۰۲۲۱

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المبدئ بالنعمة الذي علم الألفان بالوحي العلم والذات خصمهم بمرابا
الكريم ومعالى الشيم وصلى الله على قادة الحق وسادة الأمم محمد أشرف
ولادهم والداة الحق ومعادن الحكم صلوة وأكيدة ناسية باقية لا ملل منها
ولاسم مادامت افارهم الزاهرة واهة لياهب العلم وجب دات
العلم الفخر البسة الرجال وافر من شدة ليلها الرجال والفقر من حلة
العلم كاتفر الماربع ما بين النجم ينمو يصاحب الى الموقف الخفي وروى بطا
على المرقع الوقع غايته اعظم العايات وثمرته النيل الى السعادات والنجاة عن
مرايع الذمات طلاق حق العقل والحق بوجوده بخبره ولوم تكلمه اما
العقل فلو وقف للحاجة عليه وعدم امتياز الواجب العلم الادب واما العقل
فيكون من الكتاب اية الفرفر ومن السنة قول سيد البشر وقل على يد طلب العلم
فرضته وقل على يد العلم محزون عند اهله وقدا رتم بطلبه من اهله
فاطلبوه وقل لوجه الله عليكم تفقوا في الدين فانتم من لم تفقه منكم في
الدين فهو عاوي وقوله في رواية مفصلين في علمكم بالحققة في دين الله ولا
اعرابا فانتم من لم تفقه في دين الله فلو نظر الله اليه يوم القيمة ودرى لعله علا
ويخود ذلك من الروايات ما في زمان الغيبة انفق عليه الاجماع ولو كما يرو
اما فضله وشرفه فالآيات هامة مظارقة والروايات سواقة ولما كان مناه
وقوامه ورباطه ودامت بالكاتب اسكن القول بوجوبها انبيا وقدره

عز وجل

في الرسول صلواته عليه واله انه قال قيدا العلم بالكتابة وقال ابو عبد الله عليه السلام
اكثر ما فاكم لا تعلمون حتى يكتبون وقال الفضل الكت وبك كتب في اخوانك فاما
ياقوت بنان على الناس لا ياتسون الا بالكتب فخذوا في الامر الملتاع وودعوا فرج الا
الاستمال والاتباع على ان اشرع لتوسيع جواهر الافكار واصدع لتوسيع نفائس
الاسرار حتى يركب لبيته راية وخطابه ويدوم لكره في سوال السامع وجوابه
هذا وقد صعبت السبل الى المعرفة وعجزت الاسباب عن الوصول وتجزت الموانع
الوصول ناصت محاطا بانفسه ومعلما بمرحمة فاهلكت وضوها وبكلك
ما بين من طلبها هجرها اصحابها وزهد عنها طلائها وانفسها احبها فضعف تعليمها
ومقام اربابها ولها لمة تامة للديار ومنزلة مستأشجارا بامنة الاهاز يا فاضل
النهار واسم العلم دجت مطالعة وخوت طالعها تامة وشدة ايدى العلم في خطين
نظامه ودر شمع لافق فاعذوه وسبل الى خطام المعاجلة واحالوا به ليل الى الفجر
الذي نزلنا فاعلمهم من الشرح من القائل في اذنية الرجال فضعوا ما استقروا
الايام ودعوا عما مضى من الاعوام وهذا الركائز وهذا ما يفتقر وافضل
الضيق على صانه وجوزوا الكلام من اقصاه ان اعرضهم القصد في ما هو الى الكثرة
وان جعلهم للمعصية عوصوا بالكتب فلم يتركوا العلم فضاة الاضرتها ولا ذهبا الا
ذهبا به ولا غاية الا انوارها ولا ضيعة الا اضاءوها ولا مالا الا انوارها
ولا حالا الا احوالهم ولا عقارا الا عقرا ولا عرقا ولا عري الا حصوله عنرا
ولا كبة الا كبة وها ولا عدا الا اعد واعيا ولا فاحة الا فاحها ولا
الاخلاقها ولا حلية الا اخلاقها ولا خلا الا اخلاقها ولا سبدا الا
ولا لبا الا لبد وفيه فتوى من خلقا جملة وكسوه لم علمه لرب من خفته

الا انهم لا تقع الغلة مصنفها او التعلل لا تقع التعلل وان لا امن على
 نفسي ان تكون من جملتهم او تفضل بشيئهم الا اني عذرت على غير ذلك صغرت
 وصدق اليته وصدهوت عن شئ ما فتمت تلك الذمات والمصلحة الذمات
 وضدت بها الرب والقرب اليه واعتبرت في هذا القصد والفعل على
 اني لم اتكل الا عليه ولم ارجع الا اليه لانه لا يضيع علمي امل ولا ينجس
 امل امل وذلك بعد ما ملكني عز العز فخطبها وعلقت الى الرجال
 اذ جعلها يومئذ وارثا وسلم وناخا وكان نائب الفعل والعلم فالصبي
 عصي التبر ورجلتها الحجاب العز فجلت في ذلك الشرفية المستقيمة والذ
 المستقيمة العلية معضاض القصور والتمادف ما فلا انجس القباب
 والظوائف حتى بلغت المية وملكت العبيبة فيها اوطى بشوكة المطالب عباد
 القصور واخطى اوراق الكتب عيسى البصر اذ وقف الدار واشرف المظفر على
 امن توصيف واحسن تصنيف القضا الامام ابي الله في الايام مؤسس
 اركان العلم ورافع سدرة مشيد قواعد الدين وساكين بلاد الخيرة العصور
 علامه الدهر يوسف بن الحسن بن مطهر الذي احل الله شايبه العفان عليه
 واعلى مكانة في خطوة قدسه فوجدت رعاة امل على امانه شخ ففها
 بمضك في شهر ما لا يسمي برفقه في هذه الاشغال على ايات موفية جامة
 واهية واحتمل من المسائل انها الناحية وطوقها الناحية الكافية الا انه
 لشدة اختصاره صعب الاطلاع على دقائق مبرزه وخفايا اسراره فما عمتني
 نفسي عن المصنف المشجع بميل اللام عن روجه انكاره القيان وبيان يردون
 اذ ايلك من المشاهدة بالصبايح تحضر في الخواص والهمز وشعر عن ساق العز

على شرف الفهم
 سلام ونعتت

بحسب

اجدا الله وعنادي في سائر اليوم جو ومدا في سواد الليل سر ومهاد
 عني يسري واصل يسري يسري والتوكل بالله اوفى عزاي استسلا بها
 دنياي فاعزى قال المصنف في الله ربه بسم الله الرحمن الرحيم استدا بسمه
 وعقد حياه امنا الاما و في الايتاء لها واخذها من الصلوة وكاظمها والبا
 لا لا يسترا والاستعانة ولكل من هذا الطيف والاسم افغ من مصدح بخير
 قال المصنف في لا يتوبه و رفته وزعم بعض الكوفيين انه اعل من الوهم بمعنى العلامة
 وهو ضعيف وعز الخشوع في احد الاسماء العشرة التي تباروا والارباع الكون
 وزاد في ذلك لا يتوبه استدا الحق تبارك وتعالى على حكمه في الصلوة الذي
 واما طويها من المصنف في بسم الله دون باسم ربك قبل ان تخطى القاعة
 والاطولت الداء في بسم الله الذي هو بسم الله تعالى طويح الالف واصف الى الله اما
 لامية او يائنة وعلى الثاني قال في غير المخطوف والوجه في تخصيص الثلاثة
 بالاذكر اسم الله ربك في ايات من كوها من اصول الاسماء الحسنى وعلى الاول فها
 تعان لضاف الى الله اسم الانات المقدسة الجامع لجميع الصفات العليا والاسماء
 الحسنى فها هو ان الله مسمى بل عليه هذه الاسماء وعلى غير هاتين المبادي الا
 بمعنى عبادة والذها الصلة عن غير كمام والمظاهر من مائة الماهل
 لان بعيدا لا عبودية العقلية حتى لا تعصى بدون عباد وهذا هو الفرق بينه
 وبين ماله واهل ذلك لا ياتي في بعض الاخبار وكان هذا الاماره ومذيعلم وجه
 اعجاز المعنى فيه تعالى اذ لا هلية لغيره تعالى اذ ادخلت عليه الالف واللام
 حذفت الحرة تحقفا وعزى الى الحق وان الالف واللام منها وعزى سويته شقيق
 واصل الدخول عليه الالف واللام ففي الاذم نقلت بحكمة الحق الى الام

شجرة

في المحل : ففقط نسبي

ففي الله فاسكت الله الأولى وادعت فيهم نفعها والرحمن الرحيم وصفا
 بنائها النعمة في الفاعل والرحمة معنى عييل بعدة الله تعالى وادع الرحيم
 فيه المصلحة والوفاة بكل ما هو صلاح واحسان وانعام ونحوها وقد حقا
 في محله ان المشقة في موضوعه لا فائدة التلبس بالمادة وان اختلفا
 لطيفات انما هو باختلاف انحاء التلبس مثلا هيمنة الفاعل موضوعه لا فائدة
 بخرجه التلبس بالمبدء كالانعام والعالم والفتاوب وهيمنة فعله موضوعه لله والله
 على التلبس بالمبدء على ان لا يملكه لرحمهم وشرف فان منها حاصل العلم
 والرحمة والشرف ولذا كان بلغ بالقسبة الى سابقه وقد يكون المبدء مما لا
 التلبس به الاعلى هذا الحق كالشرائط والحياتة ونحوها فلا يبيح من الفاعل وقد
 لا يبيح هذا الحق من التلبس بمادة كالصوب فلا يبيح من فعله وقد يصار
 معنى المفعول كرحمهم فان حامل البرج هو الرحيم ومع المفعول ذلك فالحاصل ان معنى
 مفاد لطيفات تختلف باختلاف خصوصيات المواد هيمنة فعلان موضوعه
 لا فائدة التلبس بالمبدء على وجه يبلغ به حد كالمادة وهذا المعنى في مادة الرحمة
 لا يمكن في غيره تعالى فقد اقتضى ما ذكرنا الذي في عدم محمدين بعض الأولاد من بعض
 المواد واختصاص بعضها بغيره دون غيره في وجهه في اختصاص الرحمن به تعالى
 وعدم جواز استعماله في غيره من هذا احتياج الى انكاره في كل وجه لا حقيقة
 او ان كان منع شرعي وان جاز في الحقيقة لا يخرج ذلك مما قبل من الكلفات قال
 المحقق ان محققه تعالى لا فائدة من الصفات الدالة لان مقتضى جواز استعماله في
 غيره تعالى كحجب الوضوء ولكن ذلك لان صفاته المنتم للمحقق البالغ في الرحمة
 انما هي قلت ان الرحمة وصفها صفات في الما ذكرنا في مبدء والاضواء رحمتهم

نحوها

مادة كذا في نظر تقييد معاني الخيرات بقرينات لتصور الجود والرحمة لا يستلزم
 عن نفس والا فاعلم بتفصيل معاني الألفاظ كما لا يمكن غير ما ذكرنا في قوله تعالى ادع
 الوضع احد ولا سئل الواضع عنه المحل لله الهواشأ بل هي الاقضية على
 قصد التخييل واداة التبريق للاشارة فقصور الرحمتين لله والرحمة لا فائدة
 فقيد الاستغراق لان اختصاص الرحمتين يستلزم اختصاص الأولاد في اختصاص الله
 دون المدح والتكرا شادة ان يكون نفعها اختصاصا مستحقا للمحل على الإطلاق وعدم
 المحل نفسه حيث جعل الجنة اسمية للاعتراف على غيره وقصوره او عدم اهليته
 لذلك وفيه من التعظيم ما فيه ولا ينافي في هذا المعنى كون الجنة اسمية كالاختصاص
 القديم سلطانا من قدم بقله اذا تقدم ومن فيشكل اشتقاق اسمه من هذا
 المعنى كاتوهم وهذا ان التقييد بما ذكره لفظي وليس له انما التلبس نعم اذا الوضوء بال
 بالقسبة الى شيء كان السبق لانه معناه ولهذا الى هذا شيء ما عرفنا من المستلزم
 يجوز ان يسبق اسم الله تعالى الى غيره في المقصود او عيب والسلطان مصدر كعقران
 بمعنى القوة والملكة العظيم شأنه يقول شأنه شأنه او صحت قصده شأنه
 شأنه اى على ما عتقده وشأنه شأنه او لا يكون له الواضع به هاتين التو
 هي البشارة من الخواص وبرهنة او خبره وببرهنة وصحت للحجة به هاتين التو
 المنتم على عباده بارها ل انبساطه من بين التمس لفعلها لها الما في من خيرة
 المنتم من التبرج المنصور من خلقها المنقول اليه من التكليف المودى الى احسن
 جواره والنقول هو الافضال والزيادة في الانعام والتكليف هو البعث
 الارباب فين ملك من الكلفة وهو الشعة والحق هو المصلحة على وجه المكافاة
 ونوصف التكليف بما ذكره الاشارة الى محبة كون التكليف نعمة وطهارة لغاية هذا

العلم فربما له وصلى الله على سيدنا محمد في العالمين الصلوة هي العطية
 الأعتنا ورعاية الجانب ولما كانت من الله إلى عباده رحمة ومغفرة ومنهم
 تعالى دعاء وقصصناهم بعض الأنصار في تفسير قوله تعالى إن الله وملائكته
 يصلون الأية الصلوة وان كانت بمعنى التوجه لكن المراد بها الاعتناء طلباً
 شرفاً ورفح شأنه ومن هنا قال بعضهم شريف الله محمد صلى الله عليه وآله
 إن الله وملائكته يصلون على النبي المبلغ من شرفه آدم بالسيوف قلت
 ما ذكرهم من كونه المراد ليس من تجاوزاً ولا محض من الرحمة هي الحقيقة و
 العالم قبل هو اسم لما علم به كالحاتم وجهه ليشمل كل صنف من اصناف الأنبياء
 القابلة لأن يعلم بها صانعه والظن يمكن فقلقة صلى وبسلف
 الظاهر أحد الأقران محمد الصلوة وعقود الظاهر من العترة اصل شجرة
 المقطوعة أو الصخر العظيم فيجوز عندها الصبح هيدى بها للأفضل منها
 أو قطع المسك الكبار في الناحية أو البلاء والنجدة وعقود الرجل في ثيابه أو
 ورهط حبل أن بابك قال في التفسير عن عقود رسول الله وسئل عن الأعراب
 عن مناه قال أراد بذلك بلاءه وبخيره وعقود عظماءه ولا فاعلموا
 وعلم كل حال فالمراد بعقود النبي صلى الله عليه وآله هي الأئمة الأئمة عن علي بن
 ما وردت بالروايات حصصاً بعد توصيفهم بالعبادة أما بعد الحمد والصلوة
 أما إذا اقتضت الكلام مضموناً لمعنى الشوط لأن ما يليه ما يلي من شيء فكل
 ولذا لم يثبت الفاء في جملها هذا بل في غيره وفي غيره وبعد طريقتهم فيها
 وحيد عن المضاف اليها بالاء ويبنى على الفهم والجمع في معنى كل فصل للظاهر
 المتكلم يستعمله عند استعاد من كلام الله تعالى أول من ظهر بجهاد أو دعي عليه وجهاً

قوله تعالى وأبقاه لكم فضل الخطاب وقيل على ذلك لأنها أو ما عرفت من كلامه
 وقيل ليس بن ساعلة الأباذي حكيم العرب حيث يقول لقد علم الخاليون أني
 إذا قبلت ما بعداني خطيباً لهذا إشارة إلى الكتاب المؤلف بالفعل الموجود في
 الخارج إمكان وضع الدنيا حجة بعد الشيف أو المشرف للوجود المنزلي في الكون
 أن كان قبله الموسوم من ارمع بمعنى العلامة بقصيدة المتعاليين فضل من نصي
 بمعنى الأحاطة والعلم في أحكام الدين متعلق بقصة أو المعنى والدين في
 الأصل مصدران يدين إذا دل وأما دقيل دانت له الوهاب أي دلت في
 أدله وقدره تقول دهمم هذا نوعي فمهم فاطما عوام استعمل فيا ويتعد ويتعد
 ومنها استعماله في العقائد الواجبة أو نفس الشهادتين أو الوظائف الشرعية أو
 نفس الحجج الشرعية ونحو ذلك وضعها لأشهاد المستبين وأعادة الطالبين
 مستبين من الله تعالى المعونة والترقي إن أكرم المعطين واجود المسؤولين
 ويندب بالآله فالأهم الاستعداد هو الاستعداد من مدحهم مداد والأ
 الاستعانة لأنه معناه في بعض الجواهر والمعونة مصدر بمعنى الأعانة فالمراد
 طلب زيادة المعونة فلا مانع في العبارة والأهم من التي ما يستحق الأهمية
 والأعتناء به كتاب الظهارة الكتاب مصدر بمعنى التأليف بين الشيئين
 والأشياء على وجه الاتقان من ذلك كتبت السيرة بالمعنى إذا افقت ما
 استحق من مفاصله ومنه الكنية للظاهرة من العيش كل الظاهر أعاد الأعتناء
 وتفسيره بالجمع كاصدغ جماعة للأشياء الممنوعة المعنى والأقليات كل جمع كتاباً
 ولا كل جمعة من العيش كنيته وليس للجمعة من سانية كاذم وإنما احتلوا على العيش
 والمطالب المؤلفات بالاعتناء بالمقدم والزيادة بحسب القدرين من وجوده هي

١٩١
 ١٩١

التي آتت وعلمية وهي النظار وليست النظار عن التوهم كأي شيء من غيره
 أو النظار عبارة عن شيء من غيره من غير أن يكون من ذلك خلاف التوهم
 من غير أن يكون من غير ذلك مع وجود حالة واحدة أو أكثر لا يقال وجها
 متعززا أو آخر إلى البسطين باعتبار حصوله وحاشية القلب لا يقال وجها
 تنطق نعم تقول قلبي نطق باعتبار خطره من الكد والرب وقال استنطق بالشيء
 إذا أخذت كل ما يتبادر وتخليته المحل من ولا يقال استنطق استنطقت ذهبا
 امر متعز من كلمة كالفن المتعز تارة من عدم الحاجة وأخرى من القوة والآن
 المتعز تابع لنفسه أو غيره في حكم الوجود والعدم فيما لم يعم الأول معاملة
 العدم ومع الثانية معاملة الوجود ومع ذلك فلا من ماهية وعقولة واحدة
 ثم إن في المقرة في خلاصة الشارح جعل الماهيات خلافا لثلاث بمعنى أنها
 المتوهم لما كان خاليا عن نفسه عما كان متصفا به وهذا أفاده الأمور
 الاعتبارية التي يتوهم اليها البطل والاستناد دون المتصلة كان أعطاه عنوان
 للمفرد فيقول كما يمكن الآن وضع الخلاص في حكم الموضوع بقوله لا يوجد
 أو ذلك خلاف الأمور الاعتبارية كالوهم يكون على غير عبادته ولكن
 متصفا بها فلهذا قال العمل المذكور بغيره من أن لا يرد العبادة التي هي غير
 من المفاهيم النفسانية فالقصور من جعل الماهية هو القصور في الشيء
 بجعل شيء فردا ونحصره لا بجعل الأساس المخصوص أو خارج مقدار من المال المعز
 والسوى ورجع الجار والذبح وأما أن لا كان وغسل أعضاءه صورة ونحوه
 عبادات إلهية وأما ما عصبه الماهية العبادة التي هي غيرهم من المفاهيم فأنه أعطاه
 عنوان العبادة لذكرها في أمهات جعل الشارح ومعه جعل الماهية الأمور المذكورة

في

من إلهية تلك الماهية ولا يجوز له في الضمان غير شيء من وجه إلى أو آخر الفردية
 كقول العبادة خصم الرجال وسلب الماهية في كل واحد بالكل وعوالم هذا
 لا يتوهم الشئ لثباته في غير ذلك لا يلحق بالنسبة إلى أيام كاعطاء الماهية
 وتقصير غيرها أو مطلق المولى بالنسبة إلى العبد ثم ونفس أهل الدف بل لا يتوهم
 مثلا الأكل والأشربة ماهية من الماهيات النفسانية لها محصلات ذاتية
 ذاتية وأخرى جلية وهي تخلفها ناسا في الناس كالسلام عند صف والحق
 عند أو وضع استلاديين على الأفرع عند بعض أو على العبد عند أو غير
 الدين أو اللاد أو من عند ذلك وهكذا فإن تكون المذكورات محصلات لماهية الأكل
 أو أهو البطل لا الذات ولذا قد لا يكون السلام أو القيام أو نحو ذلك طائفة محصلا
 لذلك المفهوم وقد يختلف باختلاف وضع الأصناف والاشخاص وتغير يومها
 في ما ينسب من ذلك ويحدث أثر طو مان ذاتية لم يتوهم والاصل أن القصور في
 في جعل الماهيات بالمعنى المذكور لا لا يقبل الإنكار ثم أن الماهية لها محصلات في
 عين المتصلة بالغير الثاني ولذا لم يكن في إطلاق لفظ العبادة على الاسم المذكور
 المحصور في حوزة ذلك غير هام في الأصل كما هو متفق عليه في البطل والفرع المحصل
 نفس الماهية إذا تم ذلك فيقول من هذا القبيل يقول الشارح في صواب
 الخفية والوضوح صلاحيت الأولى أفراد الكافر والكافر وغيرهما ما لا يمكن
 قبل ولا ثانية أو في كمالها والخصم وغيرها حيث لا هذا القصور لم يحكم
 يكون أغلبا حاشا أو في محتاج إلى الألة وهكذا الكلام في جانب العبادة
 بالنظر إلى كل من معنيها فقد جعل العبادة من أفرع الكمالهات في ذلك فأنها
 عبارة عن شيء للوهم فلا كانت ثابتة لاشياء من جنس احتياج إلى سبب جعل

197
 في

والوجودية أصا فم اكالطارد والوشت كالوضو، وغسل الجارية بل ساق
 الاغسل الاغسل عاقل فاعض اليست بحج الطرد والوشت بل هو مع وجود حصول
 حالته وجودية في النفس ولا يحتاج حصوله الى سبب من حصوله او غسل
 وورثان النفس بعد الوشت من غير طرد وجعل الخلق الداعية حسيها
 فقد تحقق ما ذكرنا ان الطهارة الشرعية ايضا امتحان كالدعوة وليس اطلاق
 الطهارة على الشرعية بخلاف من دون ان يكون هذا حقيقة شرعية واما الملائكة
 والمقام هو المعنى الثاني اعني الطهارة الوجعية والنجس في الدنيا مستلزم لظهور
 يد الالط لا تعرفه القضاة اياها اسم هو وضو والغسل والتميم وتعرفها
 ذكر من جهة كونها خلقا وليد لا كغيب الأجران فاعلم اسم الاطهارة والافلاكي
 والغسل والتميم عميق نفس الافعال الخارجية من الطهارة في شئ بل هو اجسادها
 كالغسل المحصول الطهارة النفسية وفيه الأبواب الأربعة الأولى في المياه الماء
 على شئ من مطلق ومضاف تقسيم الماء اية ما قصد به من غير سبب
 لاختلاف الماهيتين كقوله الماء الجاف والمثلج واصلاح ذلك باعتبار وقوع
 الجارة في القسم سقيم لا سلبا من دخولها ما ينجس عنه الماء فيروا ان المضاف
 ليس من جنس الماء بل هو من صفات اضافية كقوله من الماء وهو اهل البيت وبذلك
 ويؤيد ذلك ما سبق في الاضافة لافادة المنة فالجوز في اسرع الاشارة على
 فاعلم استعماله مماها الحقيقة وادعى كونه غير طهر من غير ذلك انما
 وما الحصى وهو لم يقصد فيه من الماء الامعاء الحقيقة فاعلم ان على المانع
 من غير القول بل يعنى كونه غير الماء الذي ان كان طلاقا ما اوجب للغير بالمشابهة
 كونه غير الماء الوجه في حصول النجاسة والبراءة من النجاسة باعتبار حصوله

هو اطلاق اضافي لا جازي والافلاكيان جازيان والافلاكيان من غير ان يكون لهما اطلاق
 بدون الاضافة فاعلم ان في الاطلاق والافلاكيان لهما المعنى اعماء الا ان يكون
 هناك علاقة بخصوصية كونهما اوصفا خاصا مثلا اطلاق الامتثال الاضافي
 يصح مطلقا ولا يتوقف على ان في شئ من غير ان يكون جازيا والافلاكيان غير من الاطلاق
 الجازي هذا مع انه الحق احكام الصفات لغيره ليس باعتبار كونه مضافا بل هو كونه
 جساما ما يوجب اعتبار المقسم من مطلق الجسم المانع ومقتضى القول بالماء غير هذا المعنى
 غير معلومة الا ان يدعى منع اختلاف الماهيتين مطلقا كما هو حصول الامتثال
 بالمرج فانما يتلج ما يوجب عدم صفات الماء عليه باطلا لا لوجوب خروج
 الماء بحسب الحاجة من المائية بل هو في الخارج احوال مائية من جهة بلطاعة الغاية الا ان
 صدق الماء عليه بالاطلاق بل بالامانة والقيود وهذا لا يوجب ان لا يخرج عن ان
 الماشية فيكون التقسيم باعتبار هذا التقسيم والنجس من القية وصاير الماهيات اطلاقا
 لكنه من صفات الخلق ووجه الصفات يعلم من انما لا يترك في المطلق ما يستحق
 اطلاق اسم النجاسة عليه ولا يمكن سلبه عنه والصفات بخلافه قد يدعى
 الحكم على وجهه ينكشف به الحال في موارء الشك في الصدق وهو وان انشغل به
 غرضه النفسية وليس شيئا من صفات القية حتى يرد عليه ما ورد وقد يدعى موضوع
 قد يحصل بالشرعية الحقيقية والافلاكيان فيلحق غرضه النفسية بالاشياء حيث انفسها بل
 حيث كونهما اعتبارا وقد يحصل بغيرها كالحال في القام ولما كان الاحكام تدعى لغيرهم الماء
 الذي هو من اوضاع المفاهيم العرفية ولكن تدعى من الاشكال من جهة خطأ الصلة
 في بعض المقامات كان المبادى في شئ واحد الا ان من التبادر وعدم حمل السلب
 ثم لم ينكشف الحال بشئ من الامارات ان كان الشك في المصادق ولغيره بغيره

١٩١

او غيرهما جازا على ما لا اصول فان لم يعلم المراد من هذه الحجة حكم المضاف في
 جازا لا استعمال الا في الاشياء المتماثلة للاصول في المقامين ولو لم يسبق الاطلاق
 على استصحابه ولا يصير في هذا الاستصحاب لان وجهه الى استصحاب بقا المضاف في
 وعدم حوجهه الى الابقاء ابقاء الفاعل عليه في السنة كما لو لم يسهل يعلم
 ان دفع ما يقال بان وجه الشك في المضاف في انه ارجح هذا الخبر في تحت العنوان و
 هذا التبرك متيقنا في السابق اذا لم يعلم انه ارجح كان فينا في منحصرا شخصيا
 افي وجهه لا دفعه او لانه لا يتم في المضاف في ان دفعه برساله في نفسه او ما
 بعض المضافات كالعرفان واما له اول لا ينصرف الكلام بما رجع للمضاف ولا يربط
 في سبق المضاف هذا الخبر في تحت العنوان سابعاً فانياً ان المعيار في اشارة الى
 العرف وهو لا يفرق بين المضافين في هذا الموضوع وكذا لو لم يسبق المضاف في عملها
 وقد عارض الاستصحاب ان من الطرفين كما لو اخذ المطلق بالمضاف في ذلك في
 الاطلاق والاضافة في جميع الاصول المتماثلين فيما لم يكن له حاله سابقة
 هذا اذا لم يكن الاطلاق بمرور واحد على الاخر والافاضة هي ان الاصل في
 المورود لانه المتعلق في فعل العرف والدار بعد تميز العرف والوصف الطاهر
 عليه كالاضحى فالمطلق ظاهره وطهره في اصله حسب الاقتضاء في نفسه وفي
 هذا الاقتضاء لا يحصى ويظهر من الشرائط التي لا تميز لها شأن في فعلية الا
 ويورث في العمل لاقتضاء وصفه الاقتضاء المقصودة في المقام فيصير مصدقاً
 تلك الشرائط لا على الاعمال وكيف كان فاقضاء الملاءمة في نفسه بالتمارة في الممارسة
 والامتيان في غير من كانه اهل العمل بل هو من الضرورة باليات والارباب
 وقد اشبهنا الكلام فيها في شرحنا على الشرائط ولكن باعتبار وقوعها في

بجزء

يقول بحسب الشرح احكاماً او باعتبار تلك الاحكام بتقديم اقاماً الاول الجار في
 برفه لسان القوم وهو انما هو مادة اصلية رضية في الشيء بالاصلية لا
 كذلك كانه وعرف من المادة المحققة تحت الارض او خلف ثل وشره من غير طوعه
 او اذنه الارض وبلا يمتنع ما ليس كذلك كالتأكل من ثلج وعرف على ظهر الارض في
 الجار في طاهره والواقعة الجارية وان لم يجر هذا كالمقابل فيتم وان لم يقبل هذا الخبر
 وان كان كذلك وان هو هذا كالتأكل من ثلج او من غيره من غير طوعه او اذنه الجار
 باليد خرج هذا كالمضادة في كل آية محروقة المحقق وكذا الجار في الخبر في
 الفاعل بقرينة المضاف والالتماس في الجار في غير جارية بمرور وضع جازا في
 وهو مطلق العدم ويشهد لذلك ان المشهور عندهم مساوات التابع للوقت
 التابع الساتل في الحكم وتظهر في تقديم الملاءمة الى ذكر المضاف الى الملاءمة بالمعيار
 ولم يتغير من الاطلاق التابع للوقت فليعرف ذلك الا في قوله في الجار في سبيل
 في مقام حصول الاقسام وقوله ادها والذات التميز الثاني في قوله في الملاءمة في
 ان الجار هو التابع من الارض غير ان الملاءمة وهو كما ذكر قد يترتب والجمعيان
 عليه بالتميز في الاخبار والكلام الاصحاب ولا يفرق ما يحقق ذلك الذي اذ
 الاخبار لا يستكشف منها كونها من الجار على كناية واما كلام الاصحاب
 قد عرفت فيه ما يقتضيه كالاقتضاء من غير ملاءمة من العرف والتمارة لا يصح
 الجار في الامع تحقق الجريان فان فراق الاطلاق الفاعل وارادة التمييز على مقتضى الاقتضاء
 دون العملية كما لا شك والواقف وخوفاً فان قيل ان امتناع الفاعل لا فاعله الساتل
 على نحو الاقتضاء مقصور على ما كان الاقتضاء فيه ذاتيا لا عارضيا فلا يزال العمل
 مثلاً ان قال اذا اتفق قلنا في مخرج محله ولا الحسب الياسر انوثر اذا اتفق

وبدل على ان معنى المضاف
 في الجار في الملاءمة الجارية في
 الساتل فلا كان الملاءمة بالذات
 والواقف المقابل للجار في
 اقتضاء الملاءمة وان يحرك او يحرك
 هذا والا فلا يربط بالملاءمة
 بالملاءمة فلا يخرج الساتل لا
 غرضه على كونهما في خبر كونه
 وحيث علم ذلك في الاكثف
 غرضه ارادة الجار في الفعل في
 الجار في ايضا بقرينة الملاءمة في
 فوق حد الاصحاب مع

[illegible]

فما يخص من الأمور كما أن القلوب لم تكن حادثة أوقاداً أو حادثة لها، أما ما يختص
عنه فيحتاجه من بعض ما عن جواب بل هو ما أراه وأن اشتركت في الحقيقة المحيطة
والله يدبره ويحكمه فقال ان الحقيقة الحقيقية التي هي هبة من الله المشرقة
لها أقداراً، الأصغر لها لها الأثر من خارجي وكذا القلوب وأما الله وهو هذا
الباري والخالق ما هي أقداراً من ثمرات تخلقها من كمال البؤس والمروءة، وأن تكون
في الحقيقة المشرقة فالجميع المستند من المادة التي هي مادة غير متناهية غير خاضعة
تحت استعداد المادة فيزول مع المادة أيضاً الجريان للمادة وإن كان خاضعاً تحتها
الأنوار والبرق الحار، وإن كان يمتد داخلها في جميع أنحاء الله تعالى ودخولها
لأن الأنوار فيها بالكلية داخل في طبعه كالزهر في مكان سطح مستوي لكان
أما هذا أيضاً، أذكر أنه لا شيء وهذا أيضاً يقال له أن يكون من عدم ما هو
عزير كونه من الانصباب من الكبرياء وأما المكان أو هو ذلك فيلهذا هو الكبرياء
ما كان وما به من غير مستند في حق السامع من زمان والشئ ويدخل في الجباري
كل ما يدور في وجه الأرض، وإن كان مستنداً في الجوانب إلا أن الجوانب والأجزاء
تدور في وسط الجبري والارتفاع في الحواف وتكون الحصى تكون كالأمطار
منابع الموجد فيقف، فإذا انصب هذا السمع مع وجود الانصباب في المادة وإن
في جميع هذا من دون أن يكون ذلك في كل مادة الحرف والقدرة في التنبه على
أصله الأول كقوى عالم البشري كالأثر في التواصل الجارية من غير غشيان، مادة البؤس
في الجباري لها حتى في قوات التفرع من الجباري من خاضعة للجوانب من ليس
لأنها هي في مفهوم الجباري بل أن الله تعالى في البؤس التي في شرط الجباري ولم
السمع على أصح به تشديد منها في كل الله من والى يكون دوام الاسم مستقلاً

بدون اختصاص الشيء في المادة فلا انشئت المادة من غير كونها جارية ولا يعلق
عليه اعتبار الاصلان سابقا لكونها ماداة فقتضاها هو الاسم والوجه والاشياء
يشترط فيه دوام الاتصال فلا انشئت المادة من غير كونها جارية ولا يعلق
اعلا وحكما ولو علم الاتصال على الصواب والحكم الرابع لا يمتنع في الشيء ان يكون
على نحو الشيء وان يتغير بل يكون الشيء وانما اذا الشيء هو سلب الفروع من
وتعاقب اجزاءها بالشيء والفروع انما هي اجزاءها بالشيء بالكون في مادة اصلية
كالمادة في استقامتها والاقتضا في الشيء على الخارج في المادة الاصلية الاصلية
وهو على سبيل الشيء والفروع انما هي اجزاءها بالشيء بالكون في مادة اصلية
ما يتصل بمعنى الجارية وانما حكمه كحكم سائر الاشياء لا انشئت المادة من غير كونها جارية ولا يعلق
الكونية في خارج المادة اسما من كونها ماداة فقتضاها هو الاسم والوجه والاشياء
في المادة والخارج في الاشكال بالشيء ليس له صلة في الشيء في الاشياء
المسائل ولم ينبس الخلاف الا الى احد في الاشياء في خارجها وانما في
الاشياء لو كان الخارج اقل من كبر في الاشياء في خارجها وانما في
الاشياء في كبر لا يتغير الا بالاشياء في كبر في خارجها وانما في
قربا من هذه المادة في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في
ظاهر الثالث في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في
كراداع الحكم في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في
كالشيء في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في
بالاشياء في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في
حتى يزول الشيء في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في

من كونها جارية في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في
ذلك كما ذكر في التوفيق ويترتب من ذلك في كبر في خارجها وانما في
وهذا في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في
الاشياء في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في
الخارج في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في
الاشياء في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في
قليلا وكثيرا وهو الاصل في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في
ينبغي ما سأل في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في
واما ما كانت مادة في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في
في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في
الجارية في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في
الاشياء في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في
كثيرا وكثيرا وانما في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في
الاشياء في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في
شيء من الاشياء في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في
الشيء في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في
الاشياء في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في
الاشياء في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في
الحل في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في
من سائر الاشياء في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في

والاشياء في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في
عبارات خارج الاشياء في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في
فليجربوا من الاشياء في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في كبر في خارجها وانما في

والقوة والاعتماد في هذا العالم لا يشك في أصله الا في القوة والاعتماد في هذا العالم لا يشك في أصله
 ما في بصره واما في هذا الأصل في علمه ما يشك به من الأصول في
 الكثرة كما يستلزم بالضرورة واما في اللاحقة في علمه كما يشك به من الأصول في
 الفشل في سبب الفشل في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 الا في الأصل في سبب الفشل في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 والمعرفة في سبب الفشل في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 واما الثالث فلا بد من حكم العلم بالانفعال في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 حكم العلم بالانفعال في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 يتبين من هذا العلم بالانفعال في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 ان القوة اذا انضمت على الاجسام افادت عدم الفشل في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 واسع اذ من الله واسع ومثل قول ماء واسع في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 وهو ملاك في كونه في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 له مادة تعليل ذلك بالضرورة في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 على سبب ما في كونه في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 لا يفسد في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 وامادة كالمادة في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 اعتبار القوة بين الخارج والداخل في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 من قابلية العلم بالانفعال في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 في قوة ان يقال ما في كونه في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 مادة والمادة هي الزاوية المتصلة في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال

العلم

ولما يقع في شيء من الاجسام في هذا العالم لا يشك في أصله الا في القوة والاعتماد في هذا العالم لا يشك في أصله
 الاجسام واحدا بعد واحد وانما في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 وجوده واما في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 فتقول بعد ان الفشل في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 ونحوها العلم بغيره في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 الاجسام ولا يكون الا في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 الموارد في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 حكمة الماء في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 اسرع في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 ذكر من عدم قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 او نحو ذلك وانما في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 وانما في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 اسرع في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 من قبل من الاجسام في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 وفيه السوال في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 فيها اجمع في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 يتبين من هذا العلم بالانفعال في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 واقوى في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 على سبب في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال
 عدم الانفعال في قابلية العلم بالانفعال فيقدم عليه اصل الانفعال

تأييداً في نفسه الجبر بالإلزام على الزيادة المتقدمة الموجبة لقوته
 ثم وأما في هذا المرحله طالما ان قد لا يكون النشاط في الكثرة ما كان مداه
 المتدبر في حد من اذلة الكثرة ومن ثم كان اخبار الكثرة في الكثرة في الشيء المشهور اذا
 كان المادة قد كثر في نفسه شيئاً ونحوه وهو عدل تأييداً في نفسه على أساسه الكثرة
 ولو كان جاداً وقوم اهل الفهم منصفين جداً وقوم متطرفين على الكثرة لكان
 لعدم تأييد الشيء على ما هو وضع اداه التسمية ومعنى التكون العاصم من
 سلب المادة في الكثرة والتقييد بالاكلاش اذ لا بد من ادعى الانصاف من جهة
 وصحاح يحصل من اجزاء المادة الذي لا يقتضي شيئاً قال كثر قلت وما الكثرة ونحوه
 غريب ودلالة موضوع من سابقه لأن الوصول حيث ما وقع في المثال افا طلب
 التقدير بعد التسمية باجلا فكل واحد العلم ان معنى المادة لا يفعل ^{في} وسداساً
 سئل في تعيين احد الصفتين وتعيينه في الواقع فقيده بانه الكثرة يدل على الصانع
 المتفضل لا الكون الحاد اذ لا يخفى ولا ينافي في ذلك ما دل على بعض الاخبار على
 عدم انفعال الحاد لعدم انصافه الى البعض اخيراً لا يمنع مادة كثر
 لذية جداً ولو دونه ثمرة بيان الحكم من دون تحيز الى الاستصمام فلا بد ان
 كون الصانع فيه جرح وكونه ما جاداً او الحق من موضوع الكثرة فيه صالحاً الى قوله
 الصنف الذي يستدل له لا من وجوه او فلا يخفى وتسلم الاكلاش العلمين
 البرزخ للأول كثر من عددها وحدهم تأييداً وقوته لا من جهة الزيادة في تمام
 التقييد واسطة الصافي الأول في التقييد والاستقام تقييده اذ واج سلب المادة
 وهو من الافراد المتعارفة لا المساوي في العلم الاشارة على نحو العلم الاكلاش
 تقييد اذ لا خلاف في ان المادة اذ واج الاستيعاب مع مادة كثر وهو من واجد

معدوم حصول الأثر ولكن قد يسبق الأثر الصلة فهو على المحل المشغول بالأثر من
 معتقد غير ملائم ثانيا لا يستحال حصول الحاصل والباطل لا يستحال
 الأثر الموقوف ولو جرد قهرا وهو مع ذلك جاسم لجميع جهات الصلة من دون
 وحصوله ولو جرد قهرا فافضل كان من جهة فهم كون حصول الأثر السابق في المحل
 ما يخلو من تأثير لثبوته وهو بين الصادق والموافق ما يبدو وأول من اختصا أثر المنع ولا
 الأثر الموقوف هو الذي لو لا حصوله لكان حاصل من هذا المورد ولو كان ما نصنا
 أو الموقوف لم يكن الأثر من غير ما نصنا فافضل من جهة المنع المتخصص بالمحل المتخصص لا يمكن أن يتغير
 ثانيا بطلان المحل فليس هذا الأثر واسد استنادا على التباديل إلى كل من الصلتين
 فلو لم يكن ما نصنا لكان ما نصنا نفسه وهو محال وهو ذلك الأثر الموقوف
 بالصفة الواضحة من ثانيا فافضل أن استلزام القياس على الماء الموقوف على الماء
 عجيب كان علمتها في السابق لا في الوصف حاصل وان لم يستلزم في الوصف
 الميراث والوقوع والفرق بين وبين صفة التغير الميراث الاستناد والفرق بين
 محل الصفة في التخصيص استلزام القياس على وصف الماء بالصفة المذكورة وان لم
 ودال الوصف في تلك القياس من جهة الملاحظة في الوصف أو لا بد من استناد
 سزايا الوصف للماء إلى القياس فضلا عن أن فيها الأول لوجوه الأول ما
 لا يصف من غير ما نصنا لو كان التغير هو الماء لزم من جرد المورد قبل
 الزوال ولعل استبعاد عبارة في المنع قال في غير ما حكى في الكثرة حله
 قبل التأسيس من الملاقي الأسمع التغير من حيث أن التغير قاهر للأثر فترد في
 في النظر وهذا التغير علامة على ذلك والحكم بغير الصلة هو الصلة الأولى
 فلو لم يكن التغير من قبل نفسه لم يزل عن حكم التخصيص انتهى فان يفرغ عدم زوال

بجمله

التي
 القياسية بوزن الأثر على كون النشاط هو الصلة بدلا من الجاهل ولو كان النشاط
 وهو كما ترى غير ملائم لثبوته على وضع بيان فتقول لا يوجب عدم كون التغير
 المؤثر ولا لا في صورته كون الأول هو القصر والثاني هو الملاءمة فان التغير ليس
 ولا المتغيرات في الخطر اما ان يكون شرط في تأثير المؤثر كالملاقات وشروطها
 المحل أو ما يخلو من تأثيرها مع عدمه انما في موضع الأفعال بدو الحكم كذا وكذا
 سابقا لوضوحات حيث لا يسلل إلى كون شرط التأثير كالملاقات لا يستلزم وقفة
 انفصال الصلة على التغير لا على التغير في كونه في الصلة والكثير على
 التأثير شرطه الجبري لكان في كل واحد من الأفعال والتغير والتخصيص معلولان لثبوته
 واحدة وهي القياسية ولا بد أن يتقدم شرط على المعامل حسب الترتيب الذي
 مرتبة الصلة وفي جملتها فعل المعامل شرطها بالأسبق إلى الأثر فوجب تقدم التغير
 على غيره ولا في كون شرطها بالأسبق إلى التغير من قابلية الماء في نفسه لا من
 شرط ولا في كون ما يخلو من تأثيرها مع عدمه لا يستلزم في موضع التغير ما يخلو
 بطلان قبله في التغير التغير واحد التغير في الماء السابق أو كون الأثر ما يخلو
 ان لا يفرق بين استلزام علمية التغير التغير فقدم حصول التغير من زمان يكون
 جهة وجود المانع عنه وليس الأسبق التغير وحصوله في الزمان ان يكون الأثر ما
 فافضل وقدم في التغير ما يخلو من غير عدم استلزام حصول الحاصل وقدم في زمان
 مقفاه عدم التغير في شئ من جهات المؤثر والمحل وكيفية التأثير فالحكم بعدم
 الأفعال إلى أن يسبق الأثر وبالأفعال عند ملاحظة ما يخلو من استلزام
 الصلة فيها في الخطر بغير غيره وذا اختلاف بين من على الصلة والمحل بغير غيره
 صفة تارة وفيه تحصيل آخر وهذا ما نراه من السابق ويجوز وجود الأثر

اخذت فليست التفسير انما هو من قبل تفرع تحقيق علامة الشيء عليه لا قاعدة الحكم
 كقولك لا تكلم بهذا الا ان يحتمل فمما يفسر قبل على كون التفسير مجردا كاشف
 وعلاوة تصديق المساط وقوله اخر وعلاوة على كونه الماء هو طاهره ان على
 اعطاء المساط في ان مناط الطهارة الباطنية للماء واستعداده على دفع وجوه
 التفسير فغير وهو كما ترى كصحح جواب القدم وانه من اعطاء المساط وبما
 قانون يكون والجملة الصاحح عدم زوالها وقد جعله او كما ذكر في الاستدلال
 الطرفين وحيث استدل بضع ذلك بذكر التفسير للمعتق كونه من قبل ذكر الحكم
 وارادة المكشوف كما مضى من الاخبار والتفسير انما هو ما يحتمل من دفع المساط
 والتفسير المشهور وامثالها محتمل على انما افادته اخبارا فليست ذلك ولا انظر
 التفسير من تحقيق بعد حصول العلامة انما هو كاشف الوارد مود الفلية يفسر على
 من جملته الحكم ولا بد لولا ان دفع المذهب على ان الاخبار المستفيدة وان كانت
 التفسير في ما اخذ العلامة والتفسير بمعنى التفسير او كون ذكر العلامة لغوا من فاجلها
 لو كان المساط الاستدلال فانه لا يفرج او كذا في من ذلك في اخبار التفسير فان
 التفسير يكون من قبل ان ذكر العلامة على العلة وتعلق او العلة على العلامة المرشاه
 غايته عليه كقولك اذا استعملت فذلك على الاحل كونه الاستعمال علامة لانفسها
 التفسير فذلك اذا ان المود ففقد وجه الصلوة وتوذلك بالاحتمال وهذا ليس
 التفسير في معنى وقوله طهر التفسير في كون العلة على علامة بعد دفع وان يكون
 التفسير ليدفع التمام علامة لانفسها العلامة لا بد من على كاشف ضرورة عدم كون
 من التفسير والاستدلال من التفسير على العلة في نفس التفسير هذه الاستدلال
 فاما على كاشف علامة ان حصول العلة وانما الاستدلال في ان حدة العلامة التفسير هو الاستدلال

والنحو

واستعمل كاشف وعلامة في هذا وهو التفسير والاستدلال امر لهما ولا يشترط في حال الاستدلال
 هو لا يخفى ولان اخبار العلامة كونه اوضح من اخبار التفسير على اخبار التفسير وهذا
 الكلام في المسألة في شرحنا على التفسير واستوفى الكلام في مقام الاخبار واستوفى
 الادلة الى بستانه عشرين في هذا الخبر وهذا خبر في ما كان من اعطاء المساط
 في دفع الدلائل القليلة المتغير بظاهر التفسير بالملازمة او اورد عليه فاستدلاله في
 ولا التفسير السابق فما قبل كونه طاهر غير من التفسير في دفعه على اعتبار الاستدلال
 بالاعمال كونه من غير التفسير لاستعداد العلامة الثانية للتفسير والتفسير على التفسير
 التفسير في دفعه على عدم تأثير العلامة الثانية في تفسيره ولا كاشف اجد به في الحل لوجه
 في دفعه على العلامة المستعدة او لا من غير الملازمة فذلك في دفعه على التفسير
 الحادث من الظاهر غير واجب العلامة التفسير في دفعه في التفسير بالجملة كونه من
 الظاهر من واقع كون الفعل المراد على اعتبار التفسير في دفعه على التفسير في دفعه
 اكره انما التفسير وعدم زواله في دفعه على التفسير في دفعه على التفسير في دفعه
 فليست من جديد في دفعه على اعتبار الاستدلال بغيره انما الظاهر في دفعه من الاستدلال
 من الاخبار ورواها في التفسير على التفسير والاستدلال من الطرفين وانما التفسير
 في اوصاف الماء والعلامة اوصافها انما التفسير من خارج كاشف الاستدلال
 التفسير والتفسير فالتفسير اوصافها الثانية في دفعه على اوصاف التفسير وانما التفسير
 التفسير من جهة الواقعة في الدلائل في دفعه ان فليست التفسير في دفعه التفسير
 هذا التفسير في دفعه في الدلائل في دفعه من الظاهر فلا يكون حاشا للتفسير اوصافا
 وحيث انما التفسير في دفعه من قاعد الاعاد واعاد المساط في دفعه في دفعه
 وعدم كون التفسير في دفعه فليست التفسير في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه

[illegible][illegible]

بِالْوَأَقَالِ

بَلِّغْهُنَّ وَأَلْفَاظُهُنَّ

12

لأنه كذا غاها عا رة عز القيرها ونخصها متعين واحداً من حيطها كرسق
واحد وهذا اعتبار في لا كذا على عقله على ذلك الكتاب من اياه او البسوت
حيطها فاحدة المادة وتعدده كوحدة سائر الأجسام وتعددها من غير في الاتصال
فان الماء الواحد ما يجد في العرف كونه كالمائتين للعددتين وكذلك الجسم الواحد
للإنسان فان مرجح ذلك انه هو العرف اذا عرف من الوحدة في الماء فقولوا طبقاً على
ان وحدة المكان ملزمة تامة لا تعدد للماء بها وان اختلف الطلح فان الماء لم يجمع في
اكثر او غير او نحوها ماء واحد بحسب العرف وان اختلف مرجح مرجح او مطلقاً في
دو شرف مما هو جرح لاختلاف سطح اجزاء الماء وهذه الزيادة في واحد بالمرح
بحسب الوجدان والعرف وكذلك الاتصال مع شادى الطين وان تعدد مكانها
فان كون ذلك أيضاً مرجحاً لوحدة الماء عرفاً بالاشكال في في الجرح على ما صرح به
كأنه العبرة بالمتفرق والذكر في مسئلة العرفين اذا وصل بينهما باقية
وغير ذلك من المزام التي كسلة التعليل الواقعة على اجزى الجارى ومسئلة اخرى
ان لم يكن فيها تفريق من الماء الجارى وامثلة تلك وذكرها صاحب الكتاب سبباً في لوحدة
الماء وهو عدم الانفصال بعد الاتصال والاجتماع في عمل واحد وان جري الماء
مستعدة وسطوح مختلفة فانها دام لم ينفصل بعضها عن ماء واحد وانما اذا
انفصل ثم اتصل لم ينفصل في نفس الاتحاد الا باحد الطرفين المتأخرين قلت ان الجرح
بين المائتين ليس بالاجزى الانفصال من دون ذلك فليتر لوحدة المكان ولا استواء
او غيرهما وذلك لان وحدة المكان اوجبت وحدة ما حار غيره من المياه المتعددة
لا وجبت ذلك في الاشياء الا من سائر الاجسام كالاجزاء ونحوها وذلك في ما معلوم
العدم بالضرورة فكيف ذلك لان جرح وحدة الجرح لا يفرق في اجزاء الاجسام المستقلة

وحده

والماء

واحد فثبت هذا الاعتبار والبرهان في الاقسام بعضها مع بعض على نحو ما صرح به
فالماء انما وجد مع ان جرح العرف قد يكون في التقسيم بحسب الطبيعة كالخارج الكسوة
فذلك في ما شوق على الخلط بها بحيث يما من كل جزء من كل منها لكل جزء من الاخرين
في كل جزء من كل منها وهذا هو الذي يترتب عن الاتصال وهو عدم اسكان ذلك على
او عدم العلم به بالماء بمسألة واحدة مع ذلك باقيا في استخدام شين منها وانما لا يقع العرف
مرحله من جرح الوجود فان كل جزء منها باق على نفسه من حيث الوجود وفرو الطبيعة و
وليس في جرح الحقيقة وانما هو في ذاته اعتبار في كاعتبار كون الجميع شيئاً واحداً وهذا
الاعتبار يميز الكم المتصل العام عن قبل الانفصال اعراضاً واحداً فخصاً وبعد مقتضى ذلك
فالجرح ما يوجب من غيره وايضاؤها بحسب الطبيعة كالمادة والصورة في البسائط
بالنسبة للوحدانية في لوحدة بين الطرفين المتأخرين بحسب الطبيعة لا يتحقق بدون
الاتصال وانما المتعلقان في الطبيعة فاقادها لا يترتب عليه سائر كان من المركبات
كالخارج مع الخلق والذات مع الذب عن وجود ذلك من قدام المجاميع وغيرها او من البسائط
كالماء مع الخلق لوحدة العرف في فصل الجرح الانفصال اذا كان اتصال هذين الطرفين
لا ينفصل اتصال سائر الاقسام بعضها مع بعض ثم نربط اتصال هذين الطرفين مع اتصال
سائر الاقسام لم ينفصل الوحدة بينها فان ما تسمى جرح مع جرحه وصل امر جديد
لا يرجع كونه اجزاء واحداً وان صدق اتصالها الا ان يحصل بينها التماس كالتماس سائر
الاقسام بعضها مع بعض في الاشكال في نفس الوحدة وانها في الابدانية وتطو ذلك
جرح الاتصال بين المائتين ضرورة ان ما تسمى هذين الطرفين ليس الا كماً تسمى سائر
الاقسام المتصلة بعضها مع بعض بالانفصال فليذكر ذلك منشاء الاتحاد ليركن
الاتصال الواقع بين قسمين الاقسام بعضها مع بعض بالانفصال وتوهم الفرق يكون هذا الاتصال

فإعتقاد الكوثرين أن التسوية كالتحجج أو التخليف وإن وصل اليه في ذلك شيء
 اشتد حاصل في الظاهر بل المقام وبوجه معروف في السلسلة الثانية التي هي قوله تعالى
 لهذه السلسلة وقد بينا في شرحنا على الترتيب ثلاثين السلسلة بشرحها وإختصارها وظاهر
 الشايع فيها في تحقيق تيمم الوحدة بين المياه فذهب عن تحجير الأصل الكيفي ما كان ^{مؤيداً}
 ومنهم من يترجم ذلك وحدة المكان واستقر الشرح عندنا على ما نقلنا من
 من يدعي ذلك لأنه لا ضرورة للحد في موضع الأصل فلا يلزم تحجير الخامسة ومنهم من
 بين صحة موضع الأصل وضيقه لأنه لا أحوار وحدة الماء تحقيقاً للمرجع الكوثرية
 التي لا تعقد بالمياه المتحدة، وأما بعد حصول الوحدة وأما تحججها وانعقاد الكوثرية فلم
 يتأهل أحد من أعضاء من يحكمون بشرطها وبشرطها وما ذكرناه واضح ومن الذين لا
 أو شائع خليل لم يبين شرحاً على الآية في ذلك من أن في أصلها في استحسان المياه وأما
 صورة الفرق فيها كصورة الفرق مما لا شك فيه لكن فيما يفسر طرفه وبعض الشرائع
 يرفعها، يحتاج إلى التوضيح وبما نطلبه بل المقام وقد بينا العلامة في شرح الشرائع
 ولهذا في البرهان لا يعقد الكفاية في مسائل المتكبرين أولاً الله تعالى فقد حصل ما
 ذكرناه على المختار من تحجير الأصل إنشئة الوحدة طبقاً في اعتقاد المائتين المتعلق
 بل هو الجمع مقدار الكوثرية فظهر اختلاف اثنين بل في الفوق ذلك المقدار هو العلم بشرط
 وسواك كانت المادة عالمة أو سالمة أو سالمة وبشرطه وأما ما على عدم كفاية
 مجرد الأصل لا يحقق الوحدة بل لا بد من برهانه أحد الأسر السلسلة المتحدة من حيث
 الثانية فثبت الحكم في اختلاف الصريح فإذا زاد على المادة على ما دللنا
 اعتدال المائتين وكفى بل هو مجرد مقدار الكوثرية اعتقاد الكفاية نقصان الجمع عنه
 في اعتقاد الجمع بل لا بد من منها الخامسة وأما إذا اختلف سطحها فإن لم يكن في

تعيين مرتبة يقطع بوجوده في صفاتها جميع المراتب ويرجع ذلك الى الاحتياط فلا
يحدوا اصله وقد يذكر في رعي الاشكال وجوه هيئت وفي هذا القول ايضا القول
لاثرة في التفرع لما وجد ذكرها لها في شرحنا على التفرع وطلبنا بيان التفرع فانه
من الشك المسائل يقيم قد علم كما ذكرنا في الاثر الاول التفرع في تقدير المقسم قد علم
مساحة الاشبار في مستوى الخلقه وان المراتب بعد من الخلقه الذي لا يوجد
سعد شي من هذه المتعارف ولا ينقص من تاسيس الخلقه كما لا يخفى وان
الاختلاف في اقسام المتعارف وغير متفرع في المساحة في طريق البيان مع عدم
في نفس الشك اصله لا يقتضي بالشيء كما يذكر في بعض في نفس الامر غير مقتضى
بالفرع والفرع فان اختلاف الفرع في المراتب وليس في الاصول اختلاف
الحدها في نفس الاركان قبل خلق ذلك لا يمكن العلم بذلك الحدود المعين بالاشياء
واما قلنا عدم العلم بتمضيلا لا يقتضي بالعلم بتمضيلا في نفس المقدر وهو حاصل
ولذا ذكرنا انه يجب حصوله في ضمن الاقسام المتعارف في اقل مراتبها والافعال العلم به
على وجه لا يتحقق عنه ولو تبطت وهو غير ميسر لاحد في طريق من اغناء التكليف
والفرع كما هو واضح بعد التامل وكيفية ان هذا يلحق الماء ذلك المقدر لم يقتض
بوجود المقسم في مرتبة يقتضي احد اوصافه بالقياس الواضحة للأجسام والاشياء
التي لا يمكن ان تكون الكونيات حاصره فان غير مقتضى للأجسام والادلة المقسمه والادلة
على كون التفرع واستيلا القياس على الاوصاف التفرع من الاقسام المقسم
في مرتبة يقتضي التفرع في المراتب وانما التفرع بعد الاقسام في مرتبة في التفرع
فانما هي مقسمه وهي التفرع في المراتب والاشياء في مثلها الاقارب من الماء
على تفصيل الكلام في هذا ما تبين من مقتضى الاقارب فلا خلاف ولا اشكال في عدم

في حقه

في حقه لا يحد من اختلاف اقسام الماء الواحد في المراتب والقياس القسري بالاشياء
في اول اقسامهم المستعاضة من المراتب في طريق الماء في التفرع في المراتب في التفرع
المقتضى به في مرتبة يقتضي بان المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب
ليس في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب
لا سبيل للمراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب
فيكون الثاني والارب ان هذا احتمال ثالث وهو مقتضى المقسم على طراده والمقتضى على
ولا يتم الدليل لا ينفرد ذلك فلا بد ان يكون ذلك التفرع من مرتبة يكون مطلقا في
اقسام الماء الواحد اوضح من بطلان ان هذا التفرع في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب
المقتضى بالشيء يكون عدم اختلاف اقسام الماء في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب
هذه العبارة وحدها كما في تفصيل الاصل مع ما في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب
تفصيل طراده بعد تامل الماء في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب
مستحالة والمراد من استعمال التفرع في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب
عن عدم الاستعمال من حيث استعماله في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب
فان المقسم قد يستعمل في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب
التي يستعمل في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب
استعمال احد المقسمين في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب
كلها على اربعة زوايا التفرع من استيلا المقسم على الكلام بذلكها في تفصيل هذا التفرع
انما يرجع الى ما عرفت في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب
لا يحد امان في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب
في الاول والثالث لعدم امكان ان هذا التفرع في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب في المراتب

ويكتفي منها مع

وعدم إمكان اختلاط أجزاء الماء الواحدة في ظرفين الشافعي وهو في الفعل والماء
 الشافعي أوضح بطلان الأدلة لعدم ثبوت الكمية اعتمادا على وجوه وتفسير على أن
 الاحتياج اليان والأما لا يلزم ونحوه تمام وقالة الأكرمي بطريق القليل بطريق الكثرة
 فلم يصل بكماسته لم يظهر للغير المتقضي لاختصاصه على حكمه إلى أن قال ولو منع الكثرة
 من تحرك كالفائدة فامتنع طرهما من وجهها ما دام أحدا استحق وهو صحيح فإن اتحاد الحكم
 بعد وحدة الماء مفترق عنه بطلان الشكالات وأما الأشكال فما يخص به وحدة الماء
 أما كثر من الاحتياج فلهذا وسياق لا يبريد به الاحتياج في العبارة موضع الأصل
 في مقابل وجه الحاشية تحصيل الوحدة بينهما وقالة جامع المقاصد عند الاستدلال
 على عدم اتصال الشيء بالذاتات بوجوه منها أنه لو ثبت الشيء بالذاتات لكان
 وجه الكثر من الماء المصاحب للخاصة وبما هو جازا لخاصة جميع الماء والظاهر المطلق
 بيان الملازمة أن خاصة الماء الشيء بملازمة الخاصة بخصه خاصة الماء الواقع كذا
 لما قلنا أن يكون معنى الواحد طاهرا وبصيرة خاصة مع عدم التغيرية ومنه
 الاحتياج الذي لا يشترط الملازمة بالأجل ولا يفيض من أحدهما كونه في الآخر المطلقا
 وقالة الشافعي الثاني في وجهه أن يستدل على طهارة الشيء وللهذا الوجه كذا في
 وقوم الكثر من الماء المصاحب للخاصة وبما هو جازا لخاصة جميع الماء والظاهر المطلق
 لأن الملاقاة للخاصة من الوترية جازا قبل وجه حكم طهارة فممتنع خاصة من حيث
 وبما أن الملازمة أن خاصة الماء الشيء بملازمة الخاصة بخصه خاصة الماء الواقع لا يستلزم
 يكون معنى الواحد طاهرا وبصيرة خاصة مع عدم التغيرية ومنه كذا في كذا
 في مسئلة عدم استناد الاحتياج إلى الاتصال لا بد من اختلاط شي من أجزائها
 أن ينجس الظاهر ويظهر النجس ويبقى على ما كان عليه والأول والثاني خلاف

بما هو

ما جمع عليه فقين الآتي وأما طهارة الخلق من الأجزاء الملاقاة لغير الماء
 في سطح واحد بغير أجزاء طهارة وخاصة بلا متيقن من ظاهره من المسائل التي
 الاحتياج معها إلى إقامة دليل وإشكال هذه المسألة كثيرة طرنا ذكرها فإذ التحويل
 واقعة باجمعت ولم يرد على وجه الحاجة في تحصيل الأصابع وثانها الأدلة الدالة
 على اعتقاد الكثر والجاري وعدم اتصال الأجزاء بغير ما شأنه الفصل إذا التزم مع
 المعصوم وحله موضوع أدلة الكثر أو معنى اتحادها بخصه ما يمتنع واحد من
 ذلك الشخصين الأولين لاظهاره انضماما وحده شخص أو فصل هذا الفصل
 نفس الفصل بين شخص المعصوم وكذا العكس لأن كلاهما المائتين فإذا عدل
 وهذا على وجه الحقيقة وان كان محال لا كونه على وجه الاستبعاد والحق هو الملازمة
 الباب شخص محاصل لأن شخص المائتين بعد اتحادها لا يبرك كونه شخص واحد
 لعدم التغيرية في هذه المرحلة وهذا بعد انضمام عدم زوال عين شخص المعصوم
 كون هذا الشخص عين شخص المعصوم ولو بالأعضاء والعرفي وهذا التغير لا يمتنع
 د عاين أنه من شخص الفصل أيضا أنه لو لادام الاتحاد والعبء من الطرفين إلا
 أن القصور وبقاء شخص المعصوم وكون الشخص الموجود عين ذلك الشخص فكان شخص
 الفصل قد انفصل شخص المعصوم فلا يبرك الاتحاد الكثر حيث لا يمكن زوال الطهارة من
 المعصوم لولا أنه لا على أن الكثر حافظه الطهارة الماء في زوال الأفعال وهذا
 كما ترى ليس فها يظهر في الحقيقة معنى إزالة الوصف مع بقاء الموضوع كاهو الحال
 أكثر المحترقات بل أنها هي جارية من غير تغيير الحكم بتعديل موضوعه حيث أن المعصوم
 جسم خارجي ظاهر لا يقبل الأفعال والمفعول أيضا جسم خارجي أو غير ظاهر فإذا
 مع المعصوم صار الجسم المفعول ذلك الجسم الظاهر الذي يمكن منه انضمام أصلا اتحاد

الشيء المفقود من وحدة المكان واستواء السطح مع الاتصال او عدم طول الاتصال
بعد الاتصال في مكان واحد على ما تقدم بحيث ان الكمالين متينين المتصلين في وقت
لشدة مكانها واختلاف طبعها وعدم من اجتماعها في مكان لم يكن سبيل الاتصال
الا جعل في مكان فلا بد من عاين بقاؤه اجمع او لا وعدم تغيرها بقاء الوحدة
الكاملية للكون والكونية وهذا لا يتحقق الا بان يقع دفعة الاستدراك في زمان وفي
اذا كان في زمان متصل واستاد فكل يوم يدخل في المتصل فيلزم دخول دفعة الاثر في وقت
معه ويخرج من كل من في الكمال المتصم تحقق سائر الاتحاد في وقت واحد وهو الاستدراك
في مكان المتصل فيلزم ان في الاتصال لا يتحقق اتصاله بغير الاتحاد لعدم كونهما
من الكون لاختلاف المكان والسطح في المتصم حال الاتصال سائر كماله المتصم
والا لم يتحقق الاتحاد بل في الكون جميع الباقى كمالا ايضا كما اذا كان المتصم قد كماله
في وقت واحد اتحاد بعض احواله مع المتصل وجوده في وقت واحد وهذا هو الذي
اراد في قوله من قبله لا بد من حصول اول جزء للاتصال فان قلت اعتبارهم في المتصم
المتصل الذي ذكرته يتنافى مع المبدأ الذي ثبت عليه من كماله في وقت واحد والاتصال في وقت
المخالف مما لا بد من اتصال كل واحد منهما في وقت واحد من زمانهم على حق الوحدة باستواء السطح
مع الاتصال وما اطبق عليه من تحقق السطح بالكلية المتصم كالمشيد بذلك
كلامهم في مسئلة التعيين وما دللهم ولا يجب ان لا يجتمع القول بالانفصال في وقت
صحيح ذلك المعنى والمقتضى في غيرهما مع مقتضى السطح بالكلية وحصول
الاتحاد بالاتصال عند استواء السطح في هذا الاتصال فلا بد من اتصال كل واحد
في كلامهم على ان التعيين كما عرفت من كماله في وقت واحد وتعيينه كالمشيد بالكلية على ما
الكوكب واما من عوى ان ذلك الطريق من التفسير واراد منه التاليف من طريق التفسير

في

وليس من غير الصواب والمأخوذ في كماله في وقت واحد وتعيينه كالمشيد بالكلية على ما
في المتصم في وقت واحد على اعتبار الاتحاد واما ان يقال الوحدة في ذلك الموضع
في المقام بيان طريق التفسير بأخذ جميع الوقائع ولا يصح فيه شذوذا ولا يكون فضلا
عند العمل وقد عرفت ان الاتحاد عند وحدة المكان مما لا يخالف في واحد واما نصرة
طريق الاتحاد ومستلزمه التفسير فليس بما ليس عند كل واحد على ما بيانه في شرحنا على
واما الاتحاد عند وحدة المكان فيرسل المسلم عند العمل في ذلك اذ ان الاتحاد بالمتصم في جميع
الاقوال وقد عرفت ان اتصال الوحدة من هذه الجهة عند طريق المتصم على المتصل
لا يتحقق الا برعاية الله تعالى واما اعتبار الاتحاد في جميع احواله فلا بد من
شيء من الباقى المتكثرة كالمشيد في بعض احواله من اعتبار الاتحاد في مكان اتصال الاتحاد
للمتصم فيرسل بالكلية فيرسل المداخل المتصمة وان كان اتصال الاتحاد في وقت واحد
على تفصيل وان كان ملاقاة جميع احواله المتصم فيرسل بالكلية فيرسل بالكلية
في وقت واحد فيرسل بالكلية فيرسل بالكلية فيرسل بالكلية فيرسل بالكلية فيرسل بالكلية
طوبى من هو في وقايتنا ان الاتحاد في جميع احواله المتصم فيرسل بالكلية فيرسل بالكلية
كما عرفت فلا بد من اتصال كل واحد منهما في وقت واحد من زمانهم على حق الوحدة باستواء السطح
القبارة وثالثا ان اتصال المادة غير معتدل وقد ورد انه مطهر ولا يطهر لان الاتصال
في المادة وفيه من الممايات قائم بنفسه في جميع احواله المتصم فيرسل بالكلية فيرسل بالكلية
علاوة الممايات فلا بد من اتصال كل واحد منهما في وقت واحد من زمانهم على حق الوحدة باستواء السطح
تعيينه في ذلك فلا بد من اتصال كل واحد منهما في وقت واحد من زمانهم على حق الوحدة باستواء السطح
الاتحاد في وقت واحد فيرسل بالكلية فيرسل بالكلية فيرسل بالكلية فيرسل بالكلية فيرسل بالكلية
في صوابه في وقت واحد فيرسل بالكلية فيرسل بالكلية فيرسل بالكلية فيرسل بالكلية فيرسل بالكلية

قد خالف في المسئلة الثالثة لا يطرح بالاشتباق منه نفسه ولا بالحقا اجسام
منه لا يتصور عدم الازيل على كون زوال الشئ من المرات بل هو امر عديم
غير قابل للتأثير ضرورة العقل وعدم مداخلية قيام حكم الافعال بالمثل لعدم كونه
عنوانا لموضوع كالمؤثر في غايته لا يترتب زواله ولا يتصل به او انعدامه في نفسه ^{بشيء}
انما ان المؤثر ملاقات الفاعلة والمحل نفس الماء المتصق على زوال الشئ وبه لا
المتغير بل بالماضي الكثرة وهذا لا يقتضي بقاء من دخل في حدوث الفاعلة وهو
ذلك بالانقطاع عند ارتباطه من الانقطاع عند ارتفاع الملاقات ايضا والمطلوب من
من حال الشئ اما الفاعلة اذا حصلت ليست مما يقع بغيرها والاعاد ارتباطها
وجوده فيكون ايضا كالكمية التي كالتقدير في وجود الفاعلة عليه وقايم في الماء
فكان ان القليل لا يطرح زوال الملاقات وكذا الكثرة زوال الشئ من دون اتصال
الفاعل كالاقل في قولنا بالحق في زوال الفاعلة من دون ارتفاع ومطلوب وهو
المعروف من الشئ وصريح في الثاني بان من الاصلين من يقول بالظاهرة بما ذكره
الظاهرة في الماء والكم بالفاعل الشئ فاذا زال سبب الفاعلة على الاصل طرد وقال
كما لا يتصور في الحقيقة بل من كل من قال بطوارة الشئ كذا في لا يتصور ما في الدليل من ^{المعنى}
واما الملازمة في فاعلة واما طوارة الشئ فيستبعد انما الله وان كان اقل من
كتر من مجموع الفاعلة فيكون ان لم يتغير احد اعضاءه في المشهور فالأصل ^{المعنى}
والأفعال والعلة لعدم التغير على الكثرة والى ذلك المقتضى الواردة في الحوادث
وقد انما هذا من الاساطير الى ما في رهاية خلافا الى عقل وتصور من افاد
استنادا الى بعض الاقوال الفاعلة الدالة والمطلوب لانها في تلك الاقوال ^{المعنى}
من وجه عديدة جدا ومن اجله من ادلة المتولين وتكليف الحكماء بما في شرح

في

بما فيه الكفاية وزيادة فليطلب من هناك ويخلص القول الكثرة في نفسه على الشئ
تفصيله والبيان المبين من ذلك زيادة وتقصا ولا يلحق انما هو على الاثر
الأصل وعدم ادلة انفعال القليل في هذه المسئلة كما في جميع المتصقين
والشئ ما يمكن له لا يلزم من ادلة انفعال القليل ان الكثرة عاجزة والمتغير مانع ولا يترتب
ان وطيفه الماء ليس في وصف الانقطاع بل في شأنه لا يترتب من المتغير من دون ادلة
في الحكم كما هو الظاهر في سائر المتصقات المشغولة بالمانع فالشئ لا يزيل الفاعلة ^{المعنى}
وانما يتصور في نفسه انما هو انما المانع على المتصق عليه وذلك بوجوب الظاهرة من زوال الشئ
وهو ملازم كفاية الشئ كما تقدم من المتغير الذي وبما ان الملازمة وجود المتصق
بطوع الكثرة وهذا ان المانع غير المتغير في الطاعين وقيل ان ادلة انما على حال
البلوغ ساخط الظاهرة الدالة واما في الفاعلة عند ذلك يتوقف على وجود الظاهرة
الما تكون بخلافه بل الكثرة ومتصق اصبه الشئ من في الفاعلة وصول الى الفاعلة
الماء في زوال الشئ من الماء في الفاعلة في الماء لا يمنع اذ الكثرة ليست ظاهرة ولا طوارة
حتى تكون محسوسة ومن يعلم عدم الدلالة على كفاية الشئ في انما على المستتر في
من ان البلوغ فيهم في الفاعلة فيستوى وقوعه قبل البلوغ وبعد الشئ وقوله من
وقاد ادلة الكثرة انما هو في البلوغ مانعا على وجه التوقف فان الكثرة في الامور ^{المعنى}
واما كونه مانعا على وجه الثاني والفساد في الكثرة في الماء لا يمنع انفعال الشئ
اجزاء من دون الشئ في الاقوال تنطبق في الشئ وكل لا يترتب من الشئ انما لان حفظه
الاقوال يتوقف على انما انما بالظاهرة فلو انما في الشئ فلا يكون محلا لظهور فاعلة
المفضل مع التسليم وصيرورة من انما انما في الاقوال طوارة لو كان محلا ^{المعنى}
فليس يتصور في الشئ من انما في الاقوال من دون الفاعلة في ادلة انما انما

انما في بقاء التلخيص في بعض النسخ بالفتح او مغايرة له لان كونه الله لا يتبع
الانفصال في شيء من اجزاءه فلا يفتقر الى المال بين اقسامه المتصل مع بعضهم او مع غيره بل
الجميع كراي سوان كان ذلك التلخيص طاهرا ومستغلا ايضا لصدق الكثير الغير المتغير على
الجميع فينا في وجود الانفصال في اجزائه وعلى هذا فيستوي وجود الانفصال قبل المخرج
بعد وهذا مقتضى التمسك من كلامه المذكور في محله استلزام كون مفاد الالوهة
مجرد ذلك من اقسامه المتلخيص في اشياء الملازمة بغيره وبين كفاية التلخيص وهذا
اقوى دليل يكره في المقام وجرأه يعلم باننا قلنا في المقام وبما ذكرنا مفاد الالهة
انما هو اول التلخيص في كون الكثرة حافظة للطبقة في اجزاء الاكثر الا ان سبق التلخيص
لغيره صدق الكثير على الجميع من الماتين بمعنى كفاية الكثرة لتمام التلخيص في جميع
الملحق والملحق عليه التلخيص لانه لا ينعقد الا في الاعضاء هي قال ان شأها حفظ طبقة
اجزائها وحيث انعقد سبق اجزائها مستغلا ملازمة في هذه الاجزاء حتى يحفظ تلك
الكثرة بل على انما يخص الماتين الخارجين من بعض مبرور في المتصل بين ذلك القسم
الخارج الملحق على ما وجدنا سابقا فكانت انضمام المتصل وليس في الماتين الا ذلك
القسم المتصل بالمتصل اشلا التلخيص في اجزائه فيكون مستغلا ملازمة في هذه الاشياء
من معنى التلخيص فيكون مقتضى التلخيص في سبب التلخيص في بعضه وحيث
وانه بالاعتماد اشبه وهذه البيان في وجه التلخيص في مفاد الالهة الاعضاء
سواء في الكثرة في حفظ طبقات الملازمة واستقامته في التلخيص وعدم الملازمة بغيره
وبين كفاية التلخيص على الاخص في الاشياء حافظة في التلخيص ايضا من ان يكون
بالطهارة عند التلخيص لما حكمه طهارة الملازمة اذا وجد فيه طهارة لانه لا يحل
وقوعه بعد التلخيص قبل ان يكون الحكم بالطهارة او لو كان الاعضاء على الحكم بطهارة

في

استند وهذا الدليل قد علمنا على شراعي الشراعي والاول في جوابه منع ما ذكره في
المفروض انما يمنع طهارة شراعي في بعض الاعضاء وانما يمنع كون الوحد في الحكم
بالطهارة قضية كفاية التلخيص في الوجه في بعض النسخ من اقسامه المتصل بالطهارة لعدم
تحقق ما يملك منه في الطهارة في المعبر او التلخيص في قاعدة الطهارة بعد تعارض الاصلين
في مقام الماتين كما قبل في الرابع في رتبة المعبر في رتبة التلخيص في اقسامه المتصل بالطهارة
من قوله ان اذ ابلغ الملازمة الى اصلها وجعل الاستدلال لها في بعض النسخ فان قيل الملازمة
حادث من التماسه للملازمة قائم بالملازمة انما لا ينعقد من السبب وجها قويا
بالطهارة والاشياء يقال ان الملازمة حاصلة في بعض النسخ من عدم تحقق التلخيص
الجميع كما يصح في وجهه ووجه من السبب كما هو مضمون سابق الاضافات في
الملازمة اذ ابلغ قدر كبره في بعض النسخ في وجهه قويا بالطهارة هو مضمون في بعض النسخ
من قوله ان الملازمة انما لا ينعقد من عدم قول الملازمة في حلقه على انما هو
بالاشياء والمقدم فلا يخرج من قول لا ينفرد في مقتضى التماسه والاشياء في الماتين
مقتضى التماسه في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
عن غير الاخبار والا في وجهه يعلم مقتضى ما قبل في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
الاشياء في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
فانما تقتضي في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
الموضوع في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
ما يتعلق ببعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
لاستدلالها في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
لا كما طلبها بالاشياء في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ

الابن فانه لا يمتنع ان يحكم الله المسوق اليها ان يناديها وان كان
فذلك وكذا في البئر اذا اثنى جوارحه الجاهل ولو نادى بها فحينئذ لم يسمع
البئر فخرج من الشرفين بقيد الاحتياج لعدم كونه جميعاً فضلاً عن تعلقه بغير
الارض مما لا يمتنع فيه لانه من مبادىء اصلية كالخلق والخلق او الفاعل من الخارج او
من ماء البئر ومحمد ذلك ادلاؤياً في شئ من ذلك احكام البئر وان صدق البئر
عزلاً وبغيره لا يمتنع ان ينادي بها في المدة في تلك المدة التي شاهدناها بالادب
وهي ما قلنا من ان اقام البئر وان جرت في باطن الارض وان اثنى وقوله ان
نادى بها حينئذ الوقت ايضا لا يخرج حكم البئر لما قدناه في بحث الجاني فلا يلحقها
حكم البئر وان صدق البئر والمحدث نادى وان دخل ذلك لا يخرج مما عرفت وقوله
ولا يخرج عن سائر ما قلنا لا يصدق عليه اسم البئر اصلاً كالصوت الواقع على
الارض او على البئر اذا خرجت من ارضها الى ان يثبت في الارض او اخذت حوضاً بعد
ما كان من كذا يصير في ذلك غير البئر واجب ويخرج ذلك ما يخرج بها من هذا
اجزاء البئر ذات لا يمتنع على كل من ينادي بها في وقتهم ثم يمتنع في وقتهم وهو ما نرى في
في بئر وبركة والارض اجمع في بئر لا يمتنع من اذ يصدق على البئر في تلك المدة
ويكون في صدقها لانه في قدر من الارض للمحدث فيكون في وقتهم فان ما عرفت من البئر
هذا ما يتصل بعينه البئر واما حكمه فالأظهر انه كالحاوية في الاعضاء بالمادة وعلى
سبيل فتح ان تغير نوع البئر في نفسه لا يمتنع في المدة الفاعلة التي على افعال
كل جسم تغير البئر في نفسه ويظهر في البئر والفتح على ما هو الخارج اذ البئر وكذا
يملك ان ينادي بها في المدة في الجاني من كون المدة عدم التغير مع الاقوال مع التغير
والا فالحاصل الظاهر انه لا يمتنع في الاعضاء لان لا يمتنع في التغير في المدة الا

فوق

لا يمتنع في المدة فاعلم ان البئر في ذلك جماعة من اصحابنا كاشد وغيره
المتن وابتاعهم والحق ابن عبد وبنهم فلم يزلوا ينادون البئر وكذا في البئر
البئر في ذلك وان لم يمتنع في المدة نظر منهم الى اخبار الترخيب الكثيرة وسببها الحاد
اخباره في قاصده الدلالة والتسديد فيها حتى يمتنع في مذهبنا في ذلك قال في البئر
استدل ان يسل البئر البئر البئر في المدة في ذلك في القول في البئر فيقول فيقول فيقول
ادوم او يقطع في المدة كالبئر وبها ما الذي يمتنع في البئر فيقول فيقول فيقول
عليه في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك
او البئر في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك
افاً الله تعالى وبره ووجهه من المذهب في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
المذهب في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك
وكون نوع البئر في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك
انواعه في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك
فعل المذهب في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك
الاجزاء في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك
استدل في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك
الظهور في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك
والظهور في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك
كالجاري في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك
ما ذكره في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك
فذلك ان الظهور في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك في مذهبنا في ذلك

والمطلب في التفسير والمطلب في الدلالة في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
في اعتبار الدلالة في التفسير كغيره من اعتبار الدلالة في الكلام كغيره من
الاشكال في التفسير والمطلب في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
وغيره من قوله سبعين في قوله الانسان في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
الساكن في قوله الانسان في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
حيات في قوله الانسان في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
الا فان كان الانسان في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
نسب الا في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
الكفر في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
في قوله الانسان في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
الاعمال في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
وغيره من قوله الانسان في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
الحكم في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
او المطلب في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
الحكم في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
التي في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
اي التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
كما في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
غالباً هو في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله

التي

وهو صنف من الصنف في قوله الانسان في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
او في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
المطلب في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
هذا من التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
بأنه في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
والذي في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
وان التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
رواية في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
مثلاً في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
المأخوذ في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
العرف في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
الذي في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
بغيره من التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
حيث في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
المستحق في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
كثير في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله
ومن في التفسير هو تعيين ما لا يمكن ان يتصور في قوله

الثاني ان يخرج كل من القسرين حلة لا يفسد الماء ويزيل طبا وثر فاما الحيل الماء
 باحد هذه الحيلين انفسا لا ينفصل الثاني ثانياً ليسين لهما الحيل بالاولى وحقاً اجتماع
 وليس عدم تأثير الثاني في استبدال المصير بالحقوق او وجود المانع او فقدان الشرط
 او خروج الحيلة القابلة بغير المسبق اشتغال الحيل بالاولى يكون الثاني فاعرف ان الثاني
 غير صالح له بل هو بان على حيلة لا ترفع الحيل عما تقدم بانه في مسئلة تقدير القيمة والى
 لو كان للثاني تأثير في الثاني فمقدار الزيادة في الحيل الزيادة في المانع وحقاً القيمة
 اليها فالحق ان المتناقضان في سبب الأول اذا وروا على كل واحد ان الاول واحد
 ويدخل الأصغف في الأشد ولا يمكن استبدال كل منهما في الحيل الواحد بالآخر
 والاولى الحيل المتولين وهو حال فعلهم انما وقع نقصان في البئر ليرفع بماء
 اخف لان مستقلاً بالكتبة الاولى من بابها الى الفعل واحد مثلاً ان
 احدها وحيث ان يرفع المقدر لا يرفع هذا الفعل كفي يرفع احد المقدرين
 ان ساد وان تقا ونا كفي يرفع الاكثر الثالث الاجماع على التداخل اذا اجتمع
 سببان لرفع الحيل كالخروج البصر ورفق ان العادى عدم امكان المقدر مدفع
 بان عدم امكان التفسير لا يوجب التباؤة وتسمى ان التباؤة الحاصلة من الحيل
 غير التباؤة الحاصلة من كل واحد وحده فيخرج الحيل لذلك لا لكل واحد من يرفع
 الحيل لغير المصومين بل كل المصومين صيغة جذاً والاولى يرفع الحيل في
 صورة اجتماع التباؤات اذ حالها تحت غير المصومين ولا يلزم بها احد التباؤات
 قبل يرفع على عدم التداخل فيخرج احدها وذا الذي يكون البئر طاهر ونفساً
 من الحيل واجتماع التباؤة والطاؤة في كل واحد غير معقول وحقاً ان يرفع
 التباؤات بما ذكرناه في الدليل الثاني فرفع الأول لو كان البئر الواحد متما

لا

كالكتبة بغيرها او متساوية أو القالب والأرباب ووجاهة وحاشية وغير ذلك فاما الحيل
 منضيق في فلكه فاولى بالمال كما تقدم لان كان دعوى لمر الأداة في توبت الحكم لطبيعة
 التبع وهو لا يتعد مقدرة الأشخاص على ما اذا اختلف الوفاقان وحقاً ان المسألة
 من الادلة وروا ان المرء يورداً في الأرباب والأشخاص وقيل بعد حيلة الزيادة المتصلة
 التبع كالبيع والنسبة لما اذا كان الزيادة المتصلة أيضاً بحسب مدخلية كالفردين
 مؤين وحيث علم عدم مدخلية الزيادة المتصلة بحسب الشخص كبيع البصر بالنسبة الى
 كعرف في ذلك الصفة من يكون للزيادة المتصلة أيضاً بحسب مدخلية كالفردين من
 واحد هذا والاولى المذكورة وكانت بمنزلة لكن الأداة المقدسة تجاوير في الفاعل
 ومن زعم التسامع كان يخرجها منها الثاني لو كان الواجب ما يتساوى في صدق الطبيعة
 على طيلير وكثيره كالبول والخرقها بما كان للمناقبة بين شخص واحد أو فصلان فليس
 الأولى بالاولى من المصومين مستمع بقاء الاتصال بين الأولى حتى يتطوع في الخروج
 خلايش كون زعمها فواحد يجب لرفع مقدرة واحد وتوفيقه ان علامات اوله
 سبب تام وكذا ما يقع في الأول الثاني وهكذا اصغف في ان الاتصال غير التباؤة
 كاجابة الانسان والاولى من زحان غير متناهية مخرج معدل من البول وغير ظاهر
 المطلق الثاني ما لم يقع متساوي الاجزاء دفراً ومتساوياً على وجهين من الوجوه
 فصل بغيره فاعرف ان الحيل المتصين اتحاد حكمهم المتساوية في التباؤة فكلما لا يبين واحداً
 او اثنان كانت افراد مستعدة لكنها وقت مرفوع واحد والدار على وحدة الوقت
 لا الواقع وهو مرفوع يتبع الوحدة عرفاً وقد سمعت في مسئلة اتحاد احياء مع الوحدة
 عن حاشية في صين من الاتصال فضلاً عما حصل فيه الفصل الاثنا عشر ومن المقام
 ان الاجزاء المتساوية ليست جساماً واحداً بل هي اجسام مستعدة وليس جساماً من حيث الجوه

عيين بن القم طرأ في الاستجار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قال
 به وقولاً من قول الجليل كانت مأمورة ونسب إليها قبل أن يذبحها إلا أنه قد
 كان يقول الله سمعته يقول هو ما يشترط آية واحدة ونسب إليها ما فرغ من القول
 لو كانت مأمورة لم يفت الأجر ولا جاز ولا لو كانت مأمورة بالنسبة إلى غيره
 عضواً لها بشراً كما ذكرنا مثلاً دون يديها ولعل الأخبار والمقتضى لا يوجبان شيئاً
 فضل شراً لحدوث الترتيب في طاعة المخلوق فتم الشك مقتضى التحليل المذكور ثم
 لكل من يأمون وعليه ذلك التماسه طرأ في المآل ما رأينا في الفاتح والحمد لله
 المباشرة بالترتيب في جريان حكم الترتيب في التماسه لا يجري الاحتكام المذكور
 في المآل المطلق الكثير لاستثانة بعض الأخبار والمقتضى لا يقبل إلا في الأفعال التي
 العاشرة قبل كبرها وما وقع فيه التعريف بالذبح واشباهها الأخبار ودلت عليه
 وأما المضاف فقد علم أنه من المضاف للمضاف في قوله من المضاف للمضاف
 مما كان له ما تقدم فهو على إقسام المصدق أو المستقر من الأجسام أو الممتزج
 بما فيها من سلب الإطلاق كما في قوله وحده الصوم والمرق وعذوب والمعب
 في الإطلاق وسلب هو العرف والاعتبار بالكتابة والاستعداد للأوصاف في
 سلبها أو طاعتها وإن نسب الأخير لما لا تنزه في بعض كبره إلا أن يجهلها معاً
 الصدق العرفي ولو نسب إلى الأمر يقتضي الأصل كونه مضافاً في الفعل إلى المضاف
 لثبوت إقصاء التخصيص في ذلك في العرف وعدم تحقق المعاني وهو الترتيب المطلق
 ثم يجرى به تعاطف الأوصاف والأطلاق في شيء من العرفين لم يذكر ذلك
 كان أحدهما عارفاً على الآخر كما قال في المضاف على المطلق فأنزل في إطلاق المرفوع
 أنه هو المفضل في نقل العرف فلا يجرى به تعاطف الأوصاف في الراجح ثم إن حقوق الأحكام

المضاف

المضاف ليس من حيث كونه مضافاً وإن تفرق بينهما على وجه هو أن يكون
 جساماً ما يتغير من صفته كالزهر والصلب واللبن فالأصل جعل المضاف أيضاً
 وهو أصل ظاهره كونه مضافاً في غير التماسه سواء كان ظليلاً أو كشافاً
 لأن الكثرة غير ماضية في المآل المطلق والتماسه تقتضي تعقيب الأثر والجمع المانع
 شري في التماسه فأنه المرفوع في قوله في المضاف كما ذكره المطلق المبدع
 سلبه الأضاف وإن كان في أوصاف المضاف والوجه في تقدمه من أن الاتصال مع
 بعض الأضاف والأضاف في المضاف المضمين بدون التماسه ولأن المرفوع في الأضاف
 يتوقف على التماسه ولا يصح فلا يثبت عليه حكم في حيث استهلكه ولا ينافي ذلك
 بقا أوصاف المضاف لأن المطلق قد يثبت بأوصاف غيره من دون أن يخرج عن
 وخالفه في ذلك في حيث صحح باستعماله تسمية لأوصاف المطلق ويحل
 أن يربط التسمية بأوصاف التماسه لا في المضاف فلا يثبت خلافه والمضمين في قوله
 والمشتق في قوله الأول في قوله المضاف ثم امتنع بالحق الكثير فهو أحد أوصاف المطلق
 على طاهره فإن سلب الإطلاق يخرج عن سلبه ظاهره وقا في الثاني بعد قوله
 المضاف فإن الأول لو تغير الكثير بأوصاف المضاف قال الشيخ في الكثرة والتسمية
 الحان قال الشيخ لو سلب المضاف الإطلاق الاسم فالأثر في حصول الطهارة ما فيها
 التسمية التي هي محلها من المضافين على ما سلبه الأضاف أو لا ثم في قوله
 التماسه على المضاف حتى أدت إلى إحصاء الإطلاق وقال لا ينافي المضاف في
 بأن هذا لا ينافي قلت أن المضاف لا ينافي في الأضاف أيضاً ولا يقتضي العبادتين كما
 يجرى وقوم المضمين في المضاف فإن خرج من المطلق وأصله مضافاً في قوله لا ينافي
 مضاف وهذا لا ينافي لا ينافي في العرف أو المضاف أو الاتصال بالحقين ودان الإطلاق

[illegible]

في الحقيقة فتم خلافا لما في فاحكم من الفصل بين الأصغر والأصغر
 غير واضح مسائل الأولى المستعمل في وضع الحدث الأصغر ظاهر ومظهر للحدث
 لا ماله عدم وجوده في فصله الظاهر والإصباح كما أنه غير واحد في زمانه
 الثانية والمستعمل في وضع الحدث الأكبر ظاهر في واحد وما هو في القريب أم
 للحدث كحكم الفصل الذي ينسب في لاق الماء الذي يصح فيه قبل الخامسة فستكون
 ظاهرة الخامسة ومظهر من حيث كماله في نسبة الطاق الموضع من البسوط
 اشتباه من شأنه ما ذكره في سلسلة الخطر بالمضاف لغير السالب لا طلاق
 احتياطية لا يريد ما عنده من المطلق بعد الحكم بعدم وجوده لك وأن في حصة التتم
 لأن ليس من الماء ما يكفي لظهوره ولا يجوز أن تكون الخامسة الأما في القصة
 فاستبعد من جهة أن لا يصح وضع الحدث بالمستعمل في الكبرى أنه لا يعقل وضع
 أيضا القصة الصغر المذكور أيضا بذلك ووضعه شهادة الحكم يكون الصغر بالقياس
 إلى المياه المضافة وهو صغر بذكره يجوز استعماله في دفع الحدث وكذا لا يتم
 إلى القريب وقدرتها وعبارة الذكرى وأن صحت بوجودها لكانت بريئة
 كونه من الأمية ويدل على الأصل المقدم وأنه ماء مطلق ظاهر في فصل
 ولو ثبت ما يصح في غيره فيكون مظهر من الحدث ثانيا خلافاً صحيحاً حاصراً
 في البسوط المنع ويصح المقدم في القصة كونه أكثر المتأخرين تبعاً للحدث
 ابن تومس الجواز وهو الأقوى للأصل المقدم فانه مطلق شأنه الظاهر في
 أثبات وجوده في ذلك وهذا مقدم على استصحاب بقاء الحدث أو بقاء الحال
 بالمشروط بوضعه فأن الشك فيها مستبعد في الأصل والتميز مقدم وللأخبار الظاهر
 في الحكم الصغر لدرسته من غسل في الماء الذي غسل فيه فاصابها بالتمام فلا يكون

لا

لا يغفل عن أن الماء المثلج الذي يسهل يقولون أنه غير شفاء الكفن قال كذا هو الغسل
 للشيء وإن كان الماء في حوضها ومثلها ثم يكون فيه شفاء من العين للحدث
 غير ذلك من الأخبار الصحيحة المأخوذة من إمامنا المتقدمين عبد الله بن علي بن أبي طالب
 لأبصار الوضوء بالماء المستعمل قال الماء الذي غسل به الرجل أو غسل به المرأة لا ينجس
 منه وأصحابه الماء الذي يتوضأ به الرجل أو يغسل به وجهه أو يمسح به رأسه أو يمسح به
 إن أخذوا غيره ويتوضأ به ويؤذي أو يمسح به الماء الذي غسل به الرجل أو المرأة في
 غير الأغصان البنية الطام بمسحاً لا يغسل فيها ما يغسل بالحب ولا الماء والناقص
 لأهل البيت وهو شوقهم رتبة كعبه إن كان في حوضها حصة شدة من الماء
 من الرجل يغسل الماء الماء الغليظ في العين فيريد أن يغسل وليس بماء والماء في هذه
 فان هو اغسل وجهه غسل في الماء كغيره من كل شيء كلف بين يديه وكفايته
 وكما هو غيره وكفايته من الماء يغسل به غيره من كل شيء من كل شيء من كل شيء
 قاله أستاذ الرجل صبيحاً في سائر أحواله ويستحق الغسل في الجارية ويستحق
 السقاية إذا كان لا يجنيده والماء لا يملح صاعاً في إبرة ولا ماء الوضوء وهو مفرق
 فكيف يصح وهو يتحقق أن يكون السقاية قد شربت منه فقال إذا كانت في القصة
 فليأخذ كفاً من الماء بيد واحدة وليمسح بخلقه وكفاً ما حصره وكفاً غيره وكفاً
 شاة له فان شئنا أن لا يغسل غسل أسير ذلك ثم مسح بخله بيده فان في ذلك
 وكان الوضوء غسل وجهه ومسح بخله من راسه ورجليه وكان الماء
 مستقراً وقدره أن يغسله والآلة غسل من هذا ومن هذا فان كان في مكان واحد وهو
 قليل لا يغسل غسله فلا يغسل من غسل ويبيع الماء فيه فان ذلك يجزئ ويورد
 الأول أو لا يغسل منه كما قيل وثانياً أن يغسل في كل واحد من رجليه فغسل

الماء على الخامسة سلباً ليسوا بفعل الجوز الملاقى الماء أو الماء الملاقى الجوز
 من هذا أن القول بالجملة يستلزم التعليل بين جوف ماء واحد أو جوف الماء
 في الجوز بعد أخذ الماء من الأجزاء والآن التعليل المذكور لا
 ذلك فحق في المتوسط العقل بالماء وإن جعل الخامسة محيطاً للجوز
 بعد ما اتفق عند كسيرة التفسير الجوز لا العرف غالباً في الجوز بعد أحوال النساء
 تماماً غير أنه لا يعدم في نظر العرف وليس غرضنا إقناعه في الجوز كونه بالماء
 بل هو المحذور في نظره لأن القرن السابق في الجوز من الخامسة بعد ظهرها كان في
 وإن كان ثوباً أصغراً من من الخامسة لكنه في نظر العرف غير هذا خلاصكم جياسترا
 لعدم كون القرن هذه في نظر العرف فكذلك الجوز السابق في الجوز يعتبر في نظر العرف
 المحل كما لا يخفى أصلاً ما لم يوجد في الجوز والآن مع ما في الخامسة من ذلك الأصل
 كان في القرنين ياربهم لو فرض في جوفهم على خلاف العرف فحصل من ذلك الجوز
 فلو أن جوفه على حكم النساء في نظره ولو فرض اجتماع ذلك الجوز الأصغر في الجوز
 بحيث صدق عليه عنوان العدة في جوفها حكمها ولا ينافي في ذلك ما ذكرناه من
 اجتماع الجوز الأصغر المستعمل في الماء بحيث صدق عليه عنوان الثوب في
 مع أن ذلك الجوز أصغراً في الماء لم يكن محتملاً أو يجب أن يكون خاضعاً للمحل من
 الرطب بما لا يمكن مادة بعد شرب الكيفية المتفرقة من التفسير فلا بد من القول
 بالعرف في تلك الأجزاء والآن هم أقدم من تلك التفسيرات ومنها ما هو من ذلك
 جليز من الأخبار على خلاف ذلك في المكن والآن ثوب وجوهها كلها فاصحة الملا
 وقد لهذا الكلام في المسئلة في شرحنا على المشرع وبيننا نحن دلالة الأخبار
 بما لا يرد عليه وكيفية كان هذا التفسير مما ذكرناه من القول بالماء وضعها

إلى دليل القول الثالث أيضاً نظراً إلى أن أدلة الطهارة المذكورة لا تقتضي بغير الطهارة
 في المسئلة المطهرة فتعريفها من الأصل لا يقتضي أن جوفها أو جوف الأجزاء على الخامسة
 فاصحة التفسير لكن قد خصنا فيما تقدم أن التفسير للبرهان لا يقتضي بالثوب نفس الخامسة
 الملافة والتفسير كما شهد من طهارة الخامسة على الماهم وكان الماء معصاً غير هذا
 اختلاص حكم المقام بالتفسير وعدمه إذ لا عام فيه بل من جوف الأجزاء على الخامسة
 عند التفسير كسيرة الخامسة في صوفها التفسير وعدمه لا يقتضي على ما تقدم
 في العرف من قوله في قوله ما أثبت في العرفين وقد عرفت عدم خلية التفسير
 في أصل المقام وتوهم كون سلباً للماء في مقام الإزاحة كما ذكرناه من شرح الطهارة
 القيم لأن طهارة بالعرف فمطلق النساء من الطهارة في دليل خصاً بالعرف
 بغير ضرورة التفسير اختصاصاً بالمستحقين فما خالف الأصل هذا فيما عدنا من الاستحباب
 وأما غير فلا شك في شرف العرف للأجزاء على عدم خامسة كما أدهم غير واحد
 والأخبار المستفيضة الصريحة من كتاب عبد الملك بن عتبة القاضي قال سألت
 أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقع ثوبه في الماء الذي أتى به من جوفه لك ثوبه قال لا
 ويجوز ما هوها ثم إن ما ذكرناه من عدم الاستحباب في العرف إنما هو في الجواز والأخذ
 وضع الحلال في كونه عفو أو طاهر أو طاهر أو طاهر في ذلك وفي كسيرة العرف فحصل
 والمستحق من خصائص الأصول والقواعد من العرف فحصل ما لا يكون عفو أو طاهر
 ما خيل لا في ثوباً ولا مانع من ثوبه والأصل على عدم الخامسة مما لا يبين أحد
 الأرباب لأختلاف كلمات المحققين وأدلتهم والأخبار غير ظاهرة في ذلك لا على الطهارة
 الصغيرة أن تكون طاهرة في العرف كما يشهد به التفسير في ثوبها لعدم الناس في
 بلائها عليه وأما ما يرد على عبد الملك فقد نبهنا في تفسير الثوب وهو أن العرف

غالب الا ان يكون على خلاف التساوي من كونه كالتجاسة كمال الحياه فلا بد من العلم
غير هاهنا التجاسة هو العلم كمال الحياه وكيف كان فالصواب هو الطهارة الا ان
يبلغ بالتحاسة للاصل والعروض وحسب من الاخبار والتاخره على ما عداها فالتجاسة
وهنا معنى اخر لا يبعد عن تعاقب من الاخبار وهو ان علمنا ان العلم من جهة اجتهاد
الاصول في المبادىء المستقلة فكان الاصل فيها عينا فالتجاسة هي نفسها المستقلة
التجاسة فصارته حكومتها بالاجتهاد الا ان يعلم من الخارج خلافاً لغيره كمالا مستحسناً
التجاسة في المسئلة التي لا بد منها العقل لا يجوز استعماله في الطهارة ولا في الاصل
ولا في الترتيب الا في بعض الصور من العلم من عدم الجواز على ان لا يكون من الوجوه
وتقوم هذه العلوم بنها معنى او من غير معنى بل يكون باعتبار ايجاد فكونه من
الاجزاء فهو كالحكم وقد يكون باعتبار تأثيره فكونه من غير التأثير وهذا وضع ومن
هذا يقع حجة اجتماع الحجة والفضاء في السبع الوحي الحجة كما جزم الربا فان
الحجة وادان السبع فلا بد بالانذار الا من العلم ومن هذا يعلم ان من غير اجتهاد
في المقام لا يوجد الحجة الحجة حتى في الطهارة وادان التجاسة فقوم في المظهر
المظهر الاصل وحسب الترتيب عليه لا ان لا يكون في الحجة فكونه في كل حجة ضعيف
وان صدر من غير واحد لا يقاس بوجوه الباطن وحسب اوداه واضعف من اصلا
اما المقام فبعضه من الحجة في طاعة التعاقب في الطهارة وادان التجاسة في جميع حجة
اذ فيه معانها لا يمنع التبعين سبباً في اعتقاد ذلك ان المقصود بيان حكم ما ليس
لا حكم التبعين وهو من كماله واضح فحصل الكلام ان المارد من عدم الجواز بالنسبة الى
الطهارة وادان التجاسة وضعي علم فثبت الا في المقصود عليها وبالفكر على
الشرب بطلان ذلك المستثنى من صورة كصورة وطريق الترتيب استعمالها واما

سائر الاستدلالات وانتقادات لمقتضيات المقام في الوجوه في المقام بيان ذلك
الطهارة والمعرفة من العلم بهذا المقام الا ان المقصود بيان حكم ما ليس
بالظاهر في الشرب وجوب الاستماع غير اعتقاد كون العلم بالعلم من جهة اجتهاد
الحجج بالعلم الذي هو العلم بالعلم من جهة اجتهاد فالتجاسة هي نفسها المستقلة
باصول الحكم ليس من الجواز بالعلم في شئ ان السدين بالعلم لا يترتب على من غير
تصديقاً بل على مقتضى في الجواز وهو حاصل في الحكم حاد ومن حاد مقتضى من امر
والعلم بالحكم لا يترتب على ما قرناه في الاصول فلا بد من هذا الفقه والحجة في الجواز
لا يقتضي الا باسناد صحيح والوقت في الاثرين باهرهما خلافاً لا في وجوه
احدهما فقوم كون الحكم بالنسبة الى كل ما يجزى لا فيكون في الاصول وفيه عارفت
من ان عدم معرفته متعلق بالحكم من كون اصل الحكم معلوماً ليس من الجواز في معرفة
الاصول في شئ اذ لا يجوز من غير ما هو مقتضى التدقيق بالحكم الصالح في جميع الوجوه
والوجود في المقام فالتجاسة في الموضوع ثابتهما ما صدر من بعض من منع شمولها
بالاجتهاد ليس من العلم فالتجاسة في جميعها فلهذا هي طاعة في وجوه
في الجواز في الواقع والا فزم ارتقاء التجاسة في الترتيب المحصور فالتجاسة الاصل
على حجة المشتبهات حتى تعين الحوام من بعضه وهذا حجة ادتهم ووجه الادان
انه حصل غاية الجواز المعرفة وهي غير العلم بان المعرفة هي التاثير والمقادير فلا يمنع
مع الاشياء سبباً في سماع التأكيد بقوله في بعضه فالتجاسة فقوم كون متعلق المعرفة
الحوام كماله جازي من بعضه لا يمنع فقوم كون الجواز اسناداً فلهذا فالتجاسة
حتى في صورة العلم الاصل لعدم معرفته الحوام بعينه والجواز انه قد يطلق المعرفة
الصغيرة العلم بالتفصيل في مقابل العلم الاصل الذي في جميع من المقام في جواز الترتيب

يريد به ان الرشح من حيلة الامر الحق يخرج منه يكون اسد عليه وهو على رشح
 اخيرا هذه العلة لا يريد به كون رشح حقيقة بل يريد به تعليق الحكم على ما هو الماسط
 تحقق موضوعه والشاهد عليه صدر الرشح فان كون الطوقين هما طوقين
 لا غير لا يصلح للصدية الحقيقية بل هو صبر الماسط في ما هو الموصى به فخرج احد
 الصوابين المتعديتين والتسبيلان من حيث كونهما طوقين ومدينين للخاصات
 ما دخلية في تحقق الصوابين في الامر الطاق وجعلها فلا يثبت الحكم في الخارج غير
 لعدم كون غيرهما طوقا لا فداخ الفخاستر فكون الطوقين طوقا في البدن ومدينا
 للخاصات من حيث كونها كذلك علة لانصاف الامر المعجزة الخارجية بها استلزامها
 فثبتنا من ذلك ان الطوقين والمدفع فواتق في غير الطوقين حكم بالتحقق على ما
 لخصه الحقيقة المدعومة وكيف كان هذا فهو من التعليل في علل الأحكام الواردة في
 الاخبار وهو الغالب لا التعليل بالحق الفخاستر الكاسية الباسية على غير الاحكام
 فغلبنا على المكلفين كتحليل عدم انفعال البرموجور المادة وعدم انفعال الكثرة
 بالكثرة ونحو ذلك من جهة الى بيان ما هو الماسط في تعليق الحكم بالموضوع فثبتنا
 من ان الماسط في فاقضية المزمع صيرورة الشخص بسببه مشابهة به في الفعل
 والاحساس وليقط قواه من انقضاء التقط والامساك ويدل عليه ما في خبر محمد
 بن علي بن الحسين عن موسى بن جعفر سأل عن الرجل يفتد وهو قاعد هل عليه الزكاة
 فقال نعم لا وضوء عليه ما دام قاعدا لا يفرج وقد عرف معنى الانصاف والافراج
 فالمراد ان ما دام لم يصل من الزكاة فلا يثبت له كراهي المالك في الزكاة قاعدا ويدل
 عليه ذلك ايضا رواية الترمذي الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سأل عن
 الرجل يفتن وهو في الصلوة فقال ان كان لا يخطئ حذوا ستر ان كان صلي في الزكاة

والمراد

واما علة التسوية وان كان يتبين انه لم يحدث فليس عليه وضوء ولا اعادة فثبت
 في الفقه الاول على ان الماسط بقا الخطأ بالعمى والماسك في كان هذا الحدث
 عدم بقا تلك الفترة بل هو الزم الى تلك الفترة والفترة الثانية تكرر الماسك في
 الاول وعوضا فيكون المراد ان متى تكرر الفترة الماسة ضد الحدث واطلا
 اليقين ليس من جهة كونها ماسة بل من جهة كونها كالأولى وقد يشترط في هذا
 العمى وما يقيد بعدم استقلال الزم في الفاقضية بل الماسك في الخارج من جهة
 ولما كان الزم من فاقضية ضد الحدث غالبا وليس كذلك الانسان في ما كان عليه
 وما سكا لحدثه وشب الشارح عليه حكم الحدث في ملاحظة الحكم ومما يفرق في
 حكم طاهر في ملاحظة الخطأ ضد الحدث من انما حكم بقوة العقل بل انما انما
 علم من نفسه عدم صدور الحدث في وجهه وضوءه في الاجماع على خلافه وكثير
 لنا فاعلم الاخبار الكثرة المارة بكون الزم من عدم استقلال وضع عليه ضد الحدث
 انما وعلم دلالة الاخبار المذكورة على عدم ما به انما ما احتضاه من كذا
 في فاقضية المزمع صيرورة الشخص بسببه مشابهة به في الفعل وهو الماسك
 والعمى الماسة ضد الحدث وان هذا المعنى كما اتفق اوجب الوضوء بطلان
 كان في حال الاضطرار او الانكسار او القيام او الركوب او غيرها مما
 صحيح الاخبار وان كان يختلف بحسب كثرة التحقق في بعض الحالات وقلة في اخرى
 وبذلك يندفع ما يتوهم من التساوي في الاخبار وكما ان المحقق قال سأل ابا
 هاشم بن الرجل وهو جالس فقال عليه السلام ان كان الرجل اذا نام الرجل وهو جالس
 يفتح فليس عليه وضوء وانما هم مصلي فليس عليه وضوء فالمراد من عدم بلوغ
 المالك الماسة كراهي المالك في الخارج من انما انما ما احتضاه فانه يندفع عن الزم

الى تلك المشاهدة واما في الاصطلاح فهو الغالب كاللغوي من رواية ابن جرير انه
 عبد صالحاته يقول من نام وهو جالس لا يقدر النوم فلا وضوء اذ الجالس
 عدم الرادة النوم جميع من طاعة الى تلك المشاهدة فلا ينادى على النفس بالنوم
 او الطلالت قال الشيخ في الاستبصار بعد نقل هذين الخبرين وما يجري مجرى هذين
 الخبرين مما ورد في بعض نفي اعادة وضوء من النوم الا انها كثيرة لولا انها الا ان تلك
 عليها واحد وهو ان يخلو على النوم الذي لا يخلو على السجل ويكون الا ان كان معه
 ضابطا لما يكون فيه ثم استشهد على هذا قول رواه ابن ابي السباع وابن بكير
 المتقدمين انتهى قلت على صحت هذين الخبرين يقول ما ذهب اليه الصدوق
 من عدم لزوم الوضوء على من نام فاعلم بان دون الفرج اذ الظاهر ان المشاهدة
 في هذه النسبة اليها اعادة الخبرين وما يفرق بينهما في الرواية وهو مجرد ذلك
 ما حقه ان يوافقه بلا خلاف اعادة الروايات المطلقة الا ان على الفقهاء قبل ذلك
 كما هو عندنا قد حققنا ذلك كما ذكرنا من كذا الخطا صوريه الشخص تلك المشاهدة
 بسبب النوم لانه من خصوصية النوم بل من اى سبب يحصل له ان داخل في اعادة
 كبحون او سكونا او غلابة او شرب من قبل او غير ذلك ولذا قال الغنى في المعاشاة
 وعلمه في الذكر عشا وكذا النوم في المختصر في التمهيد في الذكرى بما دل على
 خفاء الصوت وذهاب العقل والخص في المختبر بالزيادة الى ذلك على خفاء الصوت
 واما النوم الذي يخرج من هذه الحد وان قل يجب بعد الوضوء في الاعا والى ذلك
 اولى ثم قال وهذا استدلال بالمعنى الابا قياس قلت على ما يريد الاعا في
 كالحقضاء والاملا عليه في الاولوية كاللغوي في قول الاول الغنى والمصنف
 من النوم الثاني السنن لم يصرح بان النوم لا يرد له الوضوء فلا يكون ناقضا

الملك

الثالث روي في بعض النسخ ان تلك المشاهدة انما تنضم حكم بالطهارة للاصل وكذا
 فيها هيمنة المستندة الى تلك في فحاش من وجبات الوضوء وهي الاستحاضة
 الطويلة القوم على المشهور من وجوب الوضوء في كل صلاة على ما ياتي في تفصيله في
 علمه خالف فيه ابن عجلان على ما قلنا ثم وجه شيخنا وابن الجوزي فوجه جلالا واحدا
 اليوم وليست ولا يجب في ذلك من في ادعاء او قيل وحقه او انما
 شرا وقيل ومن فرج او فتح احبلا او مصاحفة كافر ومن كلب او ربح غيره
 في طهارة او من حديثه او طهارة او طهارة او طهارة او طهارة او طهارة او طهارة
 وغيرها او خروج صدق او ذوى او ذوى او ذوى او ذوى او ذوى او ذوى او ذوى او ذوى
 في تقدم الروايات الواردة في خصوص كل من هذه المذكورات وما ورد في
 الطهارة لها مجرد على النصير او على الاستحباب الفصل الثاني في ادراك الطهارة في
 في مسائل الاطعمة يجب في العورة على ما في الحديث لا يخص بالهلال على ما
 ووجه جميع الطاللات لاجل ذلك فذكر في الخطي في السماع في سماع من حديثنا
 فتبين على كنف العورة على ما في ان الكنف نقصا للمعنى في اداء العورة الا انما
 انه على حصة كذا في سائر الطاللات فلهذا لم يرد في ادراك الحمام واخباره من الاطعمة
 وسبق العورة من يدل على الوجوب اذ في كونه حصة فان مناهما ما يمتنع
 والفتن ان يطلع عليه من فلهذا امر العاوس ما ياب في موضع خط النفس والخص
 في جميعه في سائر الامور بالفتح الصغير لليب والعورة في كل التغيير والما وكل
 كونه احد القسرين الثاني في سائر الامور كما في الآية وغيرها وليست الصغيرة
 الامور التي يخرج منها ولا ما يثبت لادم في قوله تعالى فيهما من ذن
 الجنة الثالث انه لا سائر ولا فاحشة في نفس المعصية من حيثها عجب في غيرها

يكون هذا الشان كالبيان في حق الأول لو قلنا ان العقل لا يثبت في الاشياء
عند وجوده بل العقل بالوجود اختياريا بالغير العقلي المتغير قال الشيخ في المبسوط
ان كان الموضع مبدئيا كذلك وامكنه الاختيار عند وجوده وان لم يكن كذلك
بل العقل بالغير واما العقل بالوجود في غير وجوده واما العقل بالغير
لاستقام العقل الكاشف في وجوده العقل وتكون في غير وجوده العقل وتكون في
لان توحيد الجبر غير عقيد وتوجب الكل لا يتحقق الاتمام معاديم البدن ولان
موضوع الحكم هو الاستقبال والاستعداد بالحق وهو حاصل وان قيل في غير العقل
فان قيل كقولنا ان وجوده لا يوجد في العقل في المستقبل في المستقبل في المستقبل
هو الشخص دون وجوده مثلا وتفاوت في العقل في العقل ان الشخص انما هو العقل
بالفرد دون الوجه والبدن نظرا لا معنالا فاما العقل في العقل في العقل في العقل
والله ما رتبته في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
الاخبار تأمل اما النسبة فلا تفرق في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
بالفرد في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
سواء العبرة والاخبار في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
الوجود والبدن العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
الى العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
الاخبار في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
والاستعداد في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
ومفاده مجرد العقل بين الدين وان شئت فهو سبب الملازمة فلا بد في العقل في العقل
الاستقبال او الاستعداد في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل

وحيثما كان العقل في العقل

ذكره ايضا في بعض القول بما لا يستقبل في العقل لعدم القدرة على المستقبل في العقل
اجلا لا العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
دوى العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
مستقبلا وسندوا ونحوه في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
المشهور في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
احتمال اختصاص العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
المفكدة في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
قائمة العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
كونه في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
بين القيام والقصور والاضطراب والاستعداد للعاجل وغيره في العقل في العقل في العقل في العقل
حالة الاستعداد في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
في آيات الحالات في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
للعقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
محمدة في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
اعلم العام في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
وغيره وعامة في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
توقير وهو العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
بالوجود في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
عشر في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
ذلك لان العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل

من حيث هو قد عرفنا انكم لم تروا هذه العيشة ما غلبكم مايت لاهوت الالهانه
عدم رعاية هذه العيشة وضع البول الملهمة لاهوت لا يتصور هذا العوان والملك فيكون
هذه العيشة لاهوت لا يتصور يكون لاهوت لا يتصور يكون لاهوت لا يتصور يكون لاهوت لا يتصور
والسبيل الى الله في الدنيا هو الصراط المستقيم والاولى الاستقامة والعدل والبر
من اهل العاقل فليست ولا في الدنيا من الله لم يزل يول ولا في الدنيا من الله لم يزل يول
ما ادى لاهوت لا يتصور لاهوت لا يتصور لاهوت لا يتصور لاهوت لا يتصور لاهوت لا يتصور
مستمر في الله ساكن في الدنيا قال ولرب واحد من الناس يول ولا في الدنيا من الله لم يزل يول
ولا في الدنيا من الله لم يزل يول ولا في الدنيا من الله لم يزل يول ولا في الدنيا من الله لم يزل يول
وغير ذلك ما يدل على ان الله لا يتصور لاهوت لا يتصور لاهوت لا يتصور لاهوت لا يتصور
والله في الدنيا من الله لم يزل يول ولا في الدنيا من الله لم يزل يول ولا في الدنيا من الله لم يزل يول
وغير ذلك ما يدل على ان الله لا يتصور لاهوت لا يتصور لاهوت لا يتصور لاهوت لا يتصور
والله في الدنيا من الله لم يزل يول ولا في الدنيا من الله لم يزل يول ولا في الدنيا من الله لم يزل يول
وغير ذلك ما يدل على ان الله لا يتصور لاهوت لا يتصور لاهوت لا يتصور لاهوت لا يتصور

التي

التي تارة رابعا في التسمية والصفة والظاهرة والباطن والاشياء بالاهوت
يا من الله لاهوت لا يتصور لاهوت لا يتصور لاهوت لا يتصور لاهوت لا يتصور لاهوت لا يتصور
وغير ذلك ما يدل على ان الله لا يتصور لاهوت لا يتصور لاهوت لا يتصور لاهوت لا يتصور
والله في الدنيا من الله لم يزل يول ولا في الدنيا من الله لم يزل يول ولا في الدنيا من الله لم يزل يول
وغير ذلك ما يدل على ان الله لا يتصور لاهوت لا يتصور لاهوت لا يتصور لاهوت لا يتصور
والله في الدنيا من الله لم يزل يول ولا في الدنيا من الله لم يزل يول ولا في الدنيا من الله لم يزل يول
وغير ذلك ما يدل على ان الله لا يتصور لاهوت لا يتصور لاهوت لا يتصور لاهوت لا يتصور
والله في الدنيا من الله لم يزل يول ولا في الدنيا من الله لم يزل يول ولا في الدنيا من الله لم يزل يول
وغير ذلك ما يدل على ان الله لا يتصور لاهوت لا يتصور لاهوت لا يتصور لاهوت لا يتصور

يستقر

على تملك اين توضع القراة قال في شرح طوط الأختار والطون المأخوذ من حطب الشجر
المشترع وموضع القفن وفي الاماين موضع القفن فقال في باب القدر من الثاني
استقبل الشمس القبر لئلا يستقبل الشمس والقبر وجعل السكون في حرم القبر
ان يستقبل الرجل الشمس والقبر فربما كان الكافي في شرح عبد الله الله الله الله
الله صلى الله عليه واله لا يكون احدكم وفيه باب القفن والقبر لئلا يستقبل الشمس
من غير حال ولو سترها ستر او حجاب او قفص الكواثر ولم يذكر القفن الا في
وفى في القبر في عدم كراهته لكن في شرحنا في القفن لا يستقبل المذلل ولا
وقيل المذلل لا يستقبل كبريت النرجس والثاني القول في الارض الصلبة لما مر
وفى في الصادق ع في شرحنا من سكان كان من الله ثم اسد الناس وقبنا
القول في القبر ان هذا القول هذا لكان من الله من القبر او سكان يكون فيه
القول في القبر ان هذا القول في القبر في موطن القبر في موطن القبر في
معن الأختار والمفاسس استقبل القبر في القبر في القبر في القبر في
من حمله منها ولا تقبل في بعضها بان مع القبر ملكا فلا يستقبل بالغير في
السادس في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في
المعقول في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في
على القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في
للاختار منها من تكلم على القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في
على القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في
منه القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في
او بناء أو اسما على القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في

من حمله في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في
على القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في
الحق في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في
ولا بد من ذكر الله في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في
لقد اتم القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في
فانجب من يستقبل في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في
الشرع في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في
وقال في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في
على القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في
ان حمله في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في
فليد الله في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في
المعقول في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في
بسم الله في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في
غير قولنا او قولنا في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في
ود السلام واجب في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في
لما دوى من القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في
القول في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في
لما دوى من القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في
والعاشي في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في
على القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في القبر في

ولا يثبت كون الماطة عناية الاحكام فيتمتع به الجوع وفي رواية اخرى ان سادس الرجل
يجمع ويدخل الكيف ومليء الحاتم والشيء من القرن يصلح ذلك قال الاثني عشر
من اكرهوا دخول الخلأ فضلا عن الاستنجاء به وما ينافي ذلك من مواد الاخبار
مطروح او طول هذا الكلام مع عدم الثبوت والاحتمال او ادراج الكلام في هذا الموضوع
في الآلة ان ذكره والجوارس لاخباره مطلقا خارجا عن مادة الموضوعين لانها اما في الراك
فيما يصحح العمل ولا يثبت ما يقع فانه من فعل صاحبين فلا يلزم الاضطرار
اما في الجاري فانه لا يثبت في الحال لا يثبت الرجل من سطح في الهواء ولا يثبت في
جاري فان كان ذلك فاصحابه فلا يلزم الاضطرار فان آله اهلا لله ان اهلا كان
في غير واحد من الاخبار في الجاري من الاستنجاء لا بأس بان يبول الرجل في الماء
الجاري وكذا ان يبول في الماء الواك ويدافق بعض القدماء وقال في استنباطه في
الروايتين لان الجاري لا ينافي الا اذا هتد وجها بعضهم بالحل على ما ذكره الهنري ثم ان
الحاق الشرط بالبول لا يوجب وجوبه والعلل وقيل بانك بالليل لا تغل ان الله بالليل
فلا يزال فيه ولا ينقل من مكانه ما يثبت في موضعهم والنا من عشر بول ملحقا وهو
لغيره من المتقدم والنا من عشر بول ملحقا على القبر في موضعهم في الموضع خارجا عن البول
والنا من عشر بول قائله لا يوجب ان يبول في موضع حذر الماسح عن طول البول في
ان يبول في الموضع المستعمل في الاستنجاء في بيان كيفية الاستنجاء وما يجب
عليه في الاستنجاء شرطا لا تكليفا وهو يتم في طالب الاول فيحصل
تخرج البول بعد اتمام البول كونه بذلك اما لا يشار الى ان الماء يثبت
او جبهتهم فليس يخرج من موضع من الاجسام الناهرة والاشارة الى
عدم في الاخبار من عدم وجوب غسل الاصل مع المصلاة عند التطهر من البول

بالماء

بالماء خاصة ولا يجوز للمسح والاستنجاء قولا واحدا للأصل والأخبار المعترضة
بأنه من ذواته عند جفرتين قال الأصل في التطهر بالماء من الاستنجاء بالتراب
وبذلك جرت السنة من رسول الله صلى الله عليه واله وآله البول فلا بد من غسل الماء
ومنه ما ذكره ابن عبد البر في حقه من الاستنجاء قال لا يجوز للمسح بالأصابع
بجفرتين البول الماء وما سيقم ما فانه من جنس البول لا ذكره في قول او يطرح او
محول على الغير فروع الأولى مراد الحق وغيره من وجوب الاستنجاء كون جفرتين
الحل ما يحتاج الى التطهر في الاستنجاء من جفرتين او جفرتين او جفرتين او جفرتين
لا كونه تكليفا شديدا عند الحق لما عرفت من استحبابه ولا شرط في المصلاة اذا لم
يجان ذلك كتاب الصلوة ولا تصح المصلاة اتفاقا من الكل على ان يبول جفرتين
التي لم يستندوا الا بالخبر ضعيفا منها ما رواه ابن عبد البر في صحيحه قال لا يجوز عبد الله
ان يهرق الماء وحيت ان فضل ذكره حتى يثبت غسله في الماء الموضوع وغسل
ذكره ويهرقها حتى يذهبها كذا ما رواه ابن عبد البر في صحيحه قال لا يجوز عبد الله
في حق إعادة الموضوع الثاني في حكم غير واحد كالتنجيس والحق والماء والشبه بغيره
بأنه اذا بول في الماء أو تعدر غسل الفرج بالماء المالح وهو أحسن المسح بقاع العين
واذا وجد الماء غسله فظاهره من وجوبه في عدم إعادة ما صلبه البول في استنجاء
في ذلك لأن الماء من الجفرتين أو جفرتين فماذا اعتدوا بها وجب له الماء
وعليه حل الشئ في الاستنجاء بها بغيرها من الماء أو جفرتين في الماء غير الماء
في الرجل يبول ويغسل بغيره ذكره وقال بان هذا لا يصلح ذكره ولا يصح القول
قال الشئ هذا يجوز يمكن ان يغسل من غسل ذكره بالماء ثم ذكره في عدم الماء
ان يسبح الصلوة بما يقدم من الاستنجاء بالأصابع ولا يلزم إعادة صليها

تسليح الفيل

سید

مَالِي

ذلك على علم من علم من علم الله تعالى في القدر من رتبة المكين داخل المدين العلم القدر
 وتما في حلية الاستنجا على صرح العاطس القدر بلقاء ولا يوجب غيره
 من التمتع والاحتجار ولا واحد لا يصل ولا أن يكون له حلف في ما يصل الا فيه او
 ضاعدا وكما في الاستنجا في الحج على ما في سورة الفتح واليهما يستندون في
 معنى الاتفاق فحين ذلك لما ورد في الخبر على ما في كتم سمر وبنو السمر واليهما
 تاملون لما في قوله الله الا حار وروى المستخرج في قوله على ما في احكام فلهذا
 اذا الرجاء في العادة في قول الاول يحسن الاحتجاج بالما والآراء في الاثر
 المأخذ من الاثر في قول عند الاحتجاج وهو الذي يقال في القول في العرف مساهمة
 وليس فينا حقيقة بل يحسن عند التامل ان من حقيقة كتم الايمان الله هيبة الله
 برأيه وادب الله في ذلك اعني سلامة القدر بالما في قوله ان من عند الله
 من قال الا في الذكر كان اذا لا يحسن صريح القول به فلهذا والآراء في الاثر هو احد
 الاعراض لا يجب له في تفسير الحجاسات اجماعا الشافعي لا اعتبار ببقاء الرواية
 في حاية من الحيرة في الحسن في قوله لا حجة احد قال لا حجة في معنى ما عت
 قلت في قوله ما عت في معنى الرجوع قال لا في قوله لا حجة في معنى ما عت
 من من علم الناس بل من الله بعد الا في غيره ولا فرق في هذا بين الاحتجاج
 وغيره من تفسير الحجاسات والمناظر ان شئنا من هذه الاعراض في القدر في شئنا من
 الحجاسات التي يجب ردها وتعلم انها لا تسع الا من حقا في قوله لا حجة في معنى ما عت
 ضمتها في مقدمتها وحسنه في قوله لا حجة في معنى ما عت في قوله لا حجة في معنى ما عت
 في العلم من غيره او ما او غيرها على ما في معنى الرجوع في قوله لا حجة في معنى ما عت فلا
 يتصور ان يحكم في ما وقع لبعضهم كون المأخذ من الاثر في العلم هذا الذي هو

الاثر في العلم

وانما في العلم من علم من علم الله تعالى في القدر من رتبة المكين داخل المدين العلم القدر
 بين قيام الحج على العلم من قاسم المأخذ في معنى الاحتجاج كلام قدماه الشافعي
 طاهر جمع اوصافه من العلم في الذكر ان المأخذ من العلم هو القدر في معنى الحج
 الحق في قوله لا حجة في معنى الحج في قوله لا حجة في معنى الحج في قوله لا حجة في معنى الحج
 سببا على حدة في العلم في قوله لا حجة في معنى الحج في قوله لا حجة في معنى الحج
 برواية فانظر الى قوله لا حجة في معنى الحج في قوله لا حجة في معنى الحج
 في قوله لا حجة في معنى الحج في قوله لا حجة في معنى الحج في قوله لا حجة في معنى الحج
 الاحتجاج لا يتم كانه لا يكون البصر في ما يبرهن من الاحتجاج في قوله لا حجة في معنى الحج
 كما في قوله لا حجة في معنى الحج في قوله لا حجة في معنى الحج في قوله لا حجة في معنى الحج
 قد دل في قوله لا حجة في معنى الحج في قوله لا حجة في معنى الحج في قوله لا حجة في معنى الحج
 ان الله ما علم على الاحتجاج بالما الا في قوله لا حجة في معنى الحج في قوله لا حجة في معنى الحج
 كما في قوله لا حجة في معنى الحج في قوله لا حجة في معنى الحج في قوله لا حجة في معنى الحج
 فافهم ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين فقلت ان الله من صنع هذا واذا التوبوا
 واهل التطهرين لله فلهذا في قوله لا حجة في معنى الحج في قوله لا حجة في معنى الحج
 يتقدم هذا ما لا يطعن في صحة هذا وكل المأخذ من العلم في قوله لا حجة في معنى الحج
 خلاف القول في قوله لا حجة في معنى الحج في قوله لا حجة في معنى الحج في قوله لا حجة في معنى الحج
 المقدار المقادير الموجب لاسلامه على اسم الاحتجاج والملازمة لاجتماعه في قوله لا حجة في معنى الحج
 ما تقدم رجائيه في المعبر في قوله لا حجة في معنى الحج في قوله لا حجة في معنى الحج
 ان العباد هم القدر في قوله لا حجة في معنى الحج في قوله لا حجة في معنى الحج في قوله لا حجة في معنى الحج
 مساهمة عليه ولا احتجاج مع العلم في قوله لا حجة في معنى الحج في قوله لا حجة في معنى الحج

لما زال مقدار النخعي والماء
لم يبق الا في كفي المقدس
الحاضر مع

لوشك في العبدى فالأصل
عند العاصم فلا جد
للاستخفاف فلا يقرب بعد
غسل ولا اغرة فمعهم

التواضع الظاهر حقين الماء يخرج من غير الصعود كجرح ونحو الأصل المقدم ولولا
 معناه فاضى العلم أشكال الساق من غير سقاء سقاء بعدة الحواس فلو لم يكن
 فالظاهر من المأخوذ القولين من معنى القدي السابع للاقتضائين من خارج تعين
 الماء فلا واحد القائل يخرج من العاطف مع الماء فلو لم يكن المأخوذ من المأخوذ
 الملائقين من خارج السامع لكان الماء الذي يسيل من فضل الماء من غير سقاء
 لو دبر إلى القول المقدم المسمى من السامع الماء من غير سقاء المأخوذ من الماء
 لا يترك ولا خلافا عند كافة أهل العلم لعدم تعين الماء بدنه أي بدون تعين
 العاطف الخارج وأنه يخرج ثلثه ظاهر ظاهرة أو ثلثه فوق وعدها من الأجسام القاطنة
 وانما قدم من الترتيب حواجز الأقسام وجود الماء وكذا التناقص الاستحالة بالماء
 الساق منهم بعدد المسبب غلط ما كان في الماء فلاصل والمهمات وحسنها
 تقدم من قضية الأضاد ولما في الأقسام كان في السجود بالماء وجعل السجود
 ان ينظره أو والله من السجود وما كان في الأقسام ولا في الماء المستفصاة الغيرة
 منها ما تقدم ومنها الذي من قولنا في سبب الله عليه السلام إذا جلس أحدكم لحاجة
 فليستح حاجة ثلاث حاجات ومنها سجنه بزيادة ويخرج من الأنف ماء أعاد
 ومنها سجنه الأولى حوت النسي في أو العاطف ثلثة أجزاء من السجود ولا
 ولعل الذي من الغفر في قولنا من السجود والى في السجود فمما هو منها سجنه الأولى
 كان العين من علمه فليستح الحاجة والكشف والاقبال ومنها السجود حوت النسي
 في الأقسام ثلثة أجزاء ومنها السجود في أو العاطف ثلثة أجزاء من السجود فليستح حاجة
 أجزاء أو ثلثة الأجزاء أو ثلث حبات من زبيب ومنها سجنه آخره زيادة طار كان
 يستحي من البول ثلث مرات ومن العاطف بالماء يخرج من القولين ذلك من الأقسام

10

[illegible]

باب في المسح بالانجيل بدل الفصل المائة فيجب ان يكون الجسم الذي يستعمل به مسح
الغائط به خلاص من الداء لكي لا يمكن كالمسح بالماء في الحضانة ونحوه ولا يدق
ذلك من سريته ان المنيعة القديمة روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الصادق عليه السلام
اقرض الله تعالى على العباد من ماء من الغائط او بالانجيل ذكره ويد هذا
ثم يترجمه من روي عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام في مسح راسه بالانجيل
ذلك الاشارة الى ان المسح بالانجيل في كل وقت جائز ما اعترف به المذاهب بالانجيل
وجميع من الملة يعتقدون ان المسح بالانجيل في كل وقت جائز ما اعترف به المذاهب بالانجيل
المستعمل في كل وقت نعم انما لا يمكن القول بالانجيل ان اصله الطاهر هو
المسح بالانجيل حين الحق والفرق بينه وبين الماء في شئ واحد بعد المسح فلا
اختلاف في الشئ وتبين الحق وجامعه وقطع بنا فيها المصنف في كل من كتبه
الشريعة وجامع من المأثور وهو الاقرب لما في ذلك وجه الاثر الشريف
المقدم فليست تلك المسحات وهو محقق بالبحر في الشريعة الثالث في بيان
ان المنيعة القديمة فاعلم ان المسح بالانجيل في كل وقت جائز ما اعترف به المذاهب بالانجيل
في الاصحاح فروي عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام في مسح راسه بالانجيل
اختصاصا بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل
يستكشف ان المسح بالانجيل في الاصحاح بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل
ان المنيعة القديمة فاعلم ان المسح بالانجيل في كل وقت جائز ما اعترف به المذاهب بالانجيل
في الاصحاح فروي عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام في مسح راسه بالانجيل
اختصاصا بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل
يستكشف ان المسح بالانجيل في الاصحاح بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل

الانجيل

بطرق عديدة في الاصحاح بالماء والاكثار وهو واضح وان العين والاذن والوجود
في كل شئ واحد فاعلم ان المسح بالانجيل في كل وقت جائز ما اعترف به المذاهب بالانجيل
المستعمل في كل وقت نعم انما لا يمكن القول بالانجيل ان اصله الطاهر هو
المسح بالانجيل حين الحق والفرق بينه وبين الماء في شئ واحد بعد المسح فلا
اختلاف في الشئ وتبين الحق وجامعه وقطع بنا فيها المصنف في كل من كتبه
الشريعة وجامع من المأثور وهو الاقرب لما في ذلك وجه الاثر الشريف
المقدم فليست تلك المسحات وهو محقق بالبحر في الشريعة الثالث في بيان
ان المنيعة القديمة فاعلم ان المسح بالانجيل في كل وقت جائز ما اعترف به المذاهب بالانجيل
في الاصحاح فروي عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام في مسح راسه بالانجيل
اختصاصا بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل
يستكشف ان المسح بالانجيل في الاصحاح بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل
ان المنيعة القديمة فاعلم ان المسح بالانجيل في كل وقت جائز ما اعترف به المذاهب بالانجيل
في الاصحاح فروي عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام في مسح راسه بالانجيل
اختصاصا بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل
يستكشف ان المسح بالانجيل في الاصحاح بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل بالانجيل

الانجيل

فقد قيل بالاجاز وما هو العلم ان كان الحسين بن علي بن ابي طالب عليه السلام
فلا يدل على ان الله قد مد عليه ولا يجوز في الشعب وسماها ما هو لسان اصل
الاجاز كسر واين يدين معوية بن جندب بن العلاء المسبح بالاجاز فلا يكون ناظر الى
القدرة وعدمه وهذا حال جاز في التفسير المذكور ايضا بالاجاز في ظاهره كالا
ويشهد بذلك عدم بيان رتبة الاجاز ومن هذا الصل التفسير الاخر في
المقدمة كما ان الحسين بن علي بن ابي طالب المسبح بالاجاز ولا يميل في هذا المسلك
في هذا المسلك نعم التفسير المتقدم اما من عدم الحاجة فليست ثلثة اقسام
امدادك وما هو من شأنه من قوله تعالى فان الله صلى الله عليه وسلم
بالذين ثلثة اقسام واما انك تعلم ما هو في قوله تعالى وان الله صلى الله عليه وسلم
والاجاز ايضا مستقلة بالمسح الا ان المقدمه بها ايضا المسحات واما قال ثلثة
بيان عدم اعاده المسح بذلك المسح الا ان قال ثلثة مسحات بالمجرى او العود
او هم جاز المسح بالمثل وعلوه واضح بعد ان قال المسح ما عدا المسح من
ذات الشعب كواضعت اجازات فكل ما في الاتصال ثم قال واما ما قيل يفرق بين
المجرى والابنوه ومفضل عنه فانه قد لا حال عدم الفرق في الموضع والبداهة
من التفسير حسب الحاذقين بما اذا زاد في المجرى فاس المجرى عدم او الكثرة او الاجاز
القياسية لغيره او هو وجوب المظهر في الكثرة وفصله فلا اشكال في اجازة
كذلك الكثرة والصل مظهر او هو جاز العود المظهر وهو ضرورة المظان او هو جاز
ذلك في التفسير ثم انما يقال انما فصل بدفعه لزم القول بالمخرج في الظاهر
المظهر بالاتصال به وهو مذهب واجب وجب من ذلك كما اورد في قطب
على هذا الدليل بالقابل يفرق بين ما قيل يقول بان المجرى الواحد يصدق عليه ان

بالحال

وهو في الحقيقة اورد عليه في المظهر بالاجاز صادرة عن جاز في الاتصال
والانفصال المسح ووجه التفسير في الايرادين ظاهرهما في ان المسح المذكور في
الاجاز ومحصل ان الطرفين الاخرين في هذا النص المذكور وسيان ان عدم جاز
المظهر الا في اما في المسح في الجاز في الاخرين او هو جاز في المظهر لا يميل الى الثاني
لمجرى المظهر لغيره بالضرورة وكذا الا الا ان لا يميل الى المسح في الجاز في المظهر
بعد ان يميل الى المسح في الجاز في المظهر دون ان يميل الى المسح في الجاز في المظهر
في التفسير ايضا ان لا يميل الى المسح في الجاز في المظهر فانه لا يميل الى المسح في الجاز في المظهر
الغير المستعمل اما في المسح او هو جاز في المظهر فانه لا يميل الى المسح في الجاز في المظهر
وجب ان يقع في المسح في الجاز في المظهر فانه لا يميل الى المسح في الجاز في المظهر
امان ان المسح معلوم الثامن ان المجرى المستعمل في المجرى في قطع بعض
من غير المقدمه والا ان لا يميل الى المسح في الجاز في المظهر فانه لا يميل الى المسح في الجاز في المظهر
باعتبار عدم وجود المسح في الجاز في المظهر فانه لا يميل الى المسح في الجاز في المظهر
المقدمة الاصل وظاهر اخبار التفسير وجهاها علم ما عرفت الخامس هي
ثلث المسحات هي في ذلك لا المذكور وعليه فلو حصل المقام بعد ذلك في الجاز
وجوبا ولكن التواضع لا يفرق بين المجرى في المظهر فانه لا يميل الى المسح في الجاز في المظهر
ما تقدم في في مقدمه الفصل في اجازة المجرى وكما في الفصل في المجرى في المظهر
المستعمل في الجاز وفي المقام في الجاز في المظهر فانه لا يميل الى المسح في الجاز في المظهر
مسح عند الانفصال كان بعد ثلث مسحات اجازة على الاخرين اجازة
في فصل المجرى فان العزم في المجرى في المظهر فانه لا يميل الى المسح في الجاز في المظهر
وهو محقق بالمسح المقدم والانفصال من حيث لا يدخل في زيادة المسح ولا في

الاجاز

لأنهم عدم الاجاز ايضا
مما في نصه في المسح
ثلثة اجازة في المظهر

معدن كذا عبادة نعم العمل الصواب الذي انطلق به العقل يمكن ان يخاله في عنوان
بعد ذلك ما يستلزمه من ذلك من العمل الصواب المأمور به تلك الحقيقة التي
بالعبادة يقتضي الامر بالامر والامر بالامر انما هو ان يحسن العبادة وما هي
نفسها عبادة عن التوجه بالعمل الصواب على نحو التوجه لنفسها التوجه والاقبال
نحو المصود وفضلها كون التوجه على وجه التوجه والتوجه وهذا هو الذي يسمى عبادة
بالقهر في العبادة وهذا المعنى كما هو في هذا القصد في مفهومه وهو
لا ينافي ضرورة عدم تعقل التوجه والاقبال به وانه لا يمتنع ذلك بما يقتضيه
القصد لا ينافي من مع من التوجه والمساهمة كما لا يقتضي ثم ان العمل من حيث هو
قصد الاصل الحارصة فكله في الاقصاد بالانوار والاطلاق عليه في ما يكون
عنوانه اللعب اذا صدر على هذا الوجه وربما يكون محترقا اذا صدر كذلك
يكون عبادة اذا اوقف الحافظ على الوجه المقدم قصد العمل فيها لا يستغنى
احد في جهات القصد وتبين وخرج هذا القصد الى الثاني في المطالب
تلك الحقيقة والاعوان على هذا العمل المخصوص انما لا يشترط لاربع عند ذمها
المعقول في ان العمل الاختياري يوقف في صدور وجوبه الاختيار على قصد
والمرادة سابقا عليه من حيث ضرورة وقصوره او يتوقف على غير من المباح في
الضرورات وهذه الارادة هي القوة في صدور الفعل اختيارا ثم اذا كان العمل
مذموم يحصل كونه كونه صحيحا وكذا اختياره مقارنا للقصد والقصد في التفتيش
المذكور من التفتيش بجميع العمل ولا ثم يقاها من كونه في الذم حتى الفروع وان
حصل الذم من غيرها في الاشياء وان ثبت فيها ارادة مستمرة فتملك كونه
قال الحق المخصوص في القوة في العمل والوكر الى ان كان تتبع ارادة بحسبها وحقها
نحو

تلك الوكر بتبع قليات هي كذا والارادة في غير ذلك من السابق من هذه على ان
المعقول يحصل وكذا ان يفتقر الى الارادة في النفس والحواس في المسألة كذا
انما في تلك الحواس في التفتيش والارادة الفصل في المرتبة بعد ما سبق في حاشية
كما في قوله المصنف في حاشية بعد الارادة انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
اخرى والارادة في كونه في المشي الى انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
الاولى عند استدار المسافر الاولى وهذا في المعين المتأخرين في نفسهما او مع
ان كل واحد في جهات في صدورهم على وجه الاختيار في القصد وتصوره في العمل
ثم يكون الامر كونه وان حصل الذم في العمل والارادة في القصد لا انما هو انما هو
قائم ان الوضوء بعد الفروع وكذا عبادة بلا حاشية في صدورهم وادوات من حيث انما
اعدها من حيث كونها من الاصل الاختياري في جهات في الارادة والقصد بالمعنى
فصلنا في القصد في الاخرة ولا يشترط ان هذه الارادة والقصد في المأزق بين
وغيرها الا انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
دون انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
العمل المخصوص على ما اشرنا اليه في ذيل القصد في التفتيش والارادة في هذا القصد في
المأزق بين العبادة وغيرها واحتياج التفتيش حوران العبادة في العمل المخصوص في
كونه عبادة ضرورة انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
لا ينطبق على العمل المخصوص في القصد المذكورة في هذا الفصل في عنوان المأزق في
هذا كما انما لا يبعد ولا يصح بالقصد في التفتيش العمل المخصوص في القصد في العمل المخصوص
ليس من القصد في العبادة في غير ضرورة انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
انما هو القصد في المأزق في مفهومه نفس العبادة من حيث كونه عبادة في العمل المخصوص
بالعمل

قصیدہ تاج

27

قبائلهم والعبد وبطاع الخدم والخدم اذا كان منهم عبد اتفق اديم فانه لا يبيع
كولهم مسلمين وان تجاوزوا الاطراف الى بلاد مسلمة لادعاهم فليس فيه عيب العادة وحصول
الفرج وان لم يقصد ان يهرب الى بلادها فالا يربط في حقها في القواب الا ان
المكروه لا يخرج من ذمة على العادة في حقها فبعد من تضاف العمل بالعادة وهو
لا يحصل الاحتجاج المذكور فيه هذه المرة اذ دون من الاول لم يحصل الصدق العادة
المعبر بها على التحصيل الضميمة العلية الذي في ذلك مما هو مقصود في هذه الصورة العشرة
ولما قال السيد الفرج في حاشية البيان هذه الاوجه والشواب يدل على ان جميع ما ذكره
عبد الله وكيفية فلا اشارة في هذه العادة وحق الاوجه والشواب فلا دليل
ذكره الشهيد في قوله على انما يشترط في الشواب والعقاب فقد قطع الحق الاصحاح
فيما العادة بقصد ما ذكره في المذكور في حاشية البيان انما يشترط في حق
من ان اتفق العدة على ان من فعل فلا دليل في الشواب او في حق العقاب في حق
شوابا ولا دليل في ذلك ان من فعل يجب فعنا ان يبيع فيه حذرا فانه لا يبيعه المدح
على ذلك والبيان المذكور في ان السؤال اعني قد ذكر في هذا دليل العاملون
قد ذكرنا في حق طلبة اهل المشايخون لا دلالة له على كونه من غيرهم فلهذا
اتفق الان على اطلاقها على اذ ان يقصد باهل الاحط النفع او دفع الضرر من و
نقل الى العادة العدة لانفسها ولا يترتب على ان اثارها وتبعها بما معنى الشريعة
في ضمانات بين الناس من هذا البيان يطلب الاول ان الذمة المشترقة في العادة
على القرينة المذكورة في حاشية البيان من حيث العمل على مقتضى ولا دخل في ذلك
المشترقة على العمل اتمام منها ما يتوجب عليه من حيث العادة في الشواب والعقاب على
ما مضى ومنه ما يتوجب عليه من حيث نفس الفعل الخارج والتسليم والتسليم ونحوها

ففي هذا التواضع لا يجرى العباد وسيله لا يحصل ما يرضى من التواضع في نفسه
 في علمه لا يرضى بغير التواضع الذي يرضى به فما لم يحصل وسيله لا يحصل ما يرضى به
 لا يرضى بذلك من التواضع الذي يرضى به فما لم يحصل وسيله لا يحصل ما يرضى به
 خسراناً حقيقياً وليس له الحكم على نفسه بأنه يخطئ عند الحكم لا يخطئ
 بما لا يخطئ به لا يخطئ لأن الواجب عليه ما يرضى من العباد والعمل حتى يكون
 الآثار والعبادات المخصوصه من العمل التي لا تأتي الا في انفسهم من العباد
 ما عرف به من السوا من العباد فان العمل بما لا يخطئ به لا يخطئ به
 علمه بما لا يخطئ به فلا يقال العمل بما لا يخطئ به من الاصل الذي لا يخطئ به
 في كماله في غيره فقول فلان ايقول فلان او اقول فلان وقول في الموضع
 فلان وتوضيح بوضوحه وبرده وضيقه وهكذا في سائر المقامات وهذا خلاف
 المقام فانه يقول فلان ايقول فلان لا يقول فلان ايقول فلان لا يقول فلان
 ليس له وهكذا في غير ذلك مما كان عنواناً لا يخطئ به في العمل لا يخطئ به
 بين المقامين ومنها التواضع من نفسه التي لا يرضى بها من اوصافه ومنها
 ذلك وتوضيح بوضوحه وبرده وضيقه وهكذا في سائر المقامات وهذا خلاف
 ما رأينا وانما هو العلم بالحق الذي يرضى به من التواضع ان شاء الله العبد العبد
 وانما هو المخصوص من العباد نعم يصح ان يقال العباد لله تضرع لله ولا يخطئ
 تضرع الخلق باتباعه والاعاد في الاعاد على ما هو شأن الفضل الذي لا يخطئ
 لا يوجب الاعاد حسب المصنوع والمالهية كما هو واضح ولا يسل ان معناه التضرع
 فلو كان التواضع حسب المصنوع عبادة عن تضرع الخلق وحسب انفسهم ان ذلك
 رضا الخلق وحصول التواضع من العلم بما في العمل وانما هو من الاعاد والمترتب

لا يخطئ

على العباد كالمواهب والتضرع وتوضيح بوضوحه وبرده وضيقه وهكذا في سائر المقامات وهذا خلاف
 خسراناً حقيقياً وليس له الحكم على نفسه بأنه يخطئ عند الحكم لا يخطئ
 بما لا يخطئ به لا يخطئ لأن الواجب عليه ما يرضى من العباد والعمل حتى يكون
 الآثار والعبادات المخصوصه من العمل التي لا تأتي الا في انفسهم من العباد
 ما عرف به من السوا من العباد فان العمل بما لا يخطئ به لا يخطئ به
 علمه بما لا يخطئ به فلا يقال العمل بما لا يخطئ به من الاصل الذي لا يخطئ به
 في كماله في غيره فقول فلان ايقول فلان او اقول فلان وقول في الموضع
 فلان وتوضيح بوضوحه وبرده وضيقه وهكذا في سائر المقامات وهذا خلاف
 المقام فانه يقول فلان ايقول فلان لا يقول فلان ايقول فلان لا يقول فلان
 ليس له وهكذا في غير ذلك مما كان عنواناً لا يخطئ به في العمل لا يخطئ به
 بين المقامين ومنها التواضع من نفسه التي لا يرضى بها من اوصافه ومنها
 ذلك وتوضيح بوضوحه وبرده وضيقه وهكذا في سائر المقامات وهذا خلاف
 ما رأينا وانما هو العلم بالحق الذي يرضى به من التواضع ان شاء الله العبد العبد
 وانما هو المخصوص من العباد نعم يصح ان يقال العباد لله تضرع لله ولا يخطئ
 تضرع الخلق باتباعه والاعاد في الاعاد على ما هو شأن الفضل الذي لا يخطئ
 لا يوجب الاعاد حسب المصنوع والمالهية كما هو واضح ولا يسل ان معناه التضرع
 فلو كان التواضع حسب المصنوع عبادة عن تضرع الخلق وحسب انفسهم ان ذلك
 رضا الخلق وحصول التواضع من العلم بما في العمل وانما هو من الاعاد والمترتب

توضيح بوضوحه وبرده وضيقه وهكذا في سائر المقامات وهذا خلاف
 المقام فانه يقول فلان ايقول فلان لا يقول فلان ايقول فلان لا يقول فلان
 ليس له وهكذا في غير ذلك مما كان عنواناً لا يخطئ به في العمل لا يخطئ به
 بين المقامين ومنها التواضع من نفسه التي لا يرضى بها من اوصافه ومنها
 ذلك وتوضيح بوضوحه وبرده وضيقه وهكذا في سائر المقامات وهذا خلاف
 ما رأينا وانما هو العلم بالحق الذي يرضى به من التواضع ان شاء الله العبد العبد
 وانما هو المخصوص من العباد نعم يصح ان يقال العباد لله تضرع لله ولا يخطئ
 تضرع الخلق باتباعه والاعاد في الاعاد على ما هو شأن الفضل الذي لا يخطئ
 لا يوجب الاعاد حسب المصنوع والمالهية كما هو واضح ولا يسل ان معناه التضرع
 فلو كان التواضع حسب المصنوع عبادة عن تضرع الخلق وحسب انفسهم ان ذلك
 رضا الخلق وحصول التواضع من العلم بما في العمل وانما هو من الاعاد والمترتب

فان قيل ان الواجب ان يتبع وجهه في كل حال وان كان في ذلك عيب او علة
للاخل في سبب فليحذر من ذلك وان كان في ذلك عيب او علة
وغيره ان يكون في طلبه لعل في ذلك عيب او علة
بكله للمعونة ويعلم الوجهة جميع ذلك بعد شرف الوجهة في الحق في الحق وانما
العمل في هذا الوجه انما يكون في السبب السادس السبب وهو ان يقصد العمل
سائر الناس به ليقرب اليهم بذلك ويظهر في كل حال حكم الواجب في جميع ما يقصد
بالعمل من اقسام الواجب عند التحقيق السبب السبب في وجه الناس وسائرهم غير الواجب
سواء كان العمل من الاستعداد او من الفعل في العمل في الحق وقد حققنا في
الفرع ان السبب وجهه في العمل في كل حال في حق الواجب وان كان
الاخلاص في العمل في الحق في كل حال فلا يخفى ان الواجب ان يكون في العمل في الحق
لعمل ذلك انما هو في الواجب وجهه في العمل في كل حال في الحق في كل حال
ولو كان في العمل وجهه في العمل في كل حال في الحق في كل حال في الحق في كل حال
سائر العمل في العمل في الحق في كل حال في الحق في كل حال في الحق في كل حال
الا وهو يجب ان يظهر له في الحق في كل حال في الحق في كل حال في الحق في كل حال
يشبه على الانسان معنى النفس في العمل في كل حال في الحق في كل حال في الحق في كل حال
ولا يحصل في الحق في كل حال في الحق في كل حال في الحق في كل حال في الحق في كل حال
او يقصد العمل في كل حال في الحق في كل حال في الحق في كل حال في الحق في كل حال
العمل في كل حال في الحق في كل حال في الحق في كل حال في الحق في كل حال في الحق في كل حال
المعنى من العمل في كل حال في الحق في كل حال في الحق في كل حال في الحق في كل حال
عاجل لا يترتب انما يتحقق قبل ان يتحقق الكلف به ولا يسهل ان يتوقف عليه ولا

لعمري

لعمري ان الواجب ان يتبع وجهه في كل حال وان كان في ذلك عيب او علة
للاخل في سبب فليحذر من ذلك وان كان في ذلك عيب او علة
وغيره ان يكون في طلبه لعل في ذلك عيب او علة
بكله للمعونة ويعلم الوجهة جميع ذلك بعد شرف الوجهة في الحق في الحق وانما
العمل في هذا الوجه انما يكون في السبب السادس السبب وهو ان يقصد العمل
سائر الناس به ليقرب اليهم بذلك ويظهر في كل حال حكم الواجب في جميع ما يقصد
بالعمل من اقسام الواجب عند التحقيق السبب السبب في وجه الناس وسائرهم غير الواجب
سواء كان العمل من الاستعداد او من الفعل في العمل في الحق وقد حققنا في
الفرع ان السبب وجهه في العمل في كل حال في حق الواجب وان كان
الاخلاص في العمل في الحق في كل حال فلا يخفى ان الواجب ان يكون في العمل في الحق
لعمل ذلك انما هو في الواجب وجهه في العمل في كل حال في الحق في كل حال
ولو كان في العمل وجهه في العمل في كل حال في الحق في كل حال في الحق في كل حال
سائر العمل في العمل في الحق في كل حال في الحق في كل حال في الحق في كل حال
الا وهو يجب ان يظهر له في الحق في كل حال في الحق في كل حال في الحق في كل حال
يشبه على الانسان معنى النفس في العمل في كل حال في الحق في كل حال في الحق في كل حال
ولا يحصل في الحق في كل حال في الحق في كل حال في الحق في كل حال في الحق في كل حال
او يقصد العمل في كل حال في الحق في كل حال في الحق في كل حال في الحق في كل حال
العمل في كل حال في الحق في كل حال في الحق في كل حال في الحق في كل حال في الحق في كل حال
المعنى من العمل في كل حال في الحق في كل حال في الحق في كل حال في الحق في كل حال
عاجل لا يترتب انما يتحقق قبل ان يتحقق الكلف به ولا يسهل ان يتوقف عليه ولا

وان لم يوجد حكم مقرر في الدين او وجد ولم يقصد هذا على غير هذه الشاعرة
اما عدمه فلا وجه وجوب ثم على ما ذكرنا من كون فرض المستكين بيان كون المداشر
بمقتضى التواطؤ قصد العباد والقرينة بان يجوز ان لا الفعل يجرى ولو بعد العقل
فلا مجال للصن على العقل في الادب لبعض من كون فرض المستكين اخذ الوجوب وانما
اوفاية وان زادهم من الوجوب والذهب هما الشريان وفصل التفسير بذلك خارج
وتسراج الوضوء لتفسير وجوب الوجوب والذهب بما هو سبيل السانع او انه
ويظهر من اطلاقه ان المستكين في مقامات او ثم يقع المدة العظيمة في
على وجه التوضيح ان ما يقع بالواجب من حيث انه واجب على لسان فرضه
حيث انه فرض من اجل الساب على العقل على الواجبات في العقل من حيث انهم انما
عنه او تفرقها فيما هو واجب نصير كما لو واجبات التخصيص التي شرها العقل في الواجبات
العقلية فالوضوح في الواجبات الشرعية هو الوجوب العقلي والوضوح للوجوب العقلي
هو وجه التفسير له فالنقص موضع الوجوب العقلي فلا قصد المكلف بانما وجه
الوجوب قصد الموضوع الحقيقي واذا قصد الوجوب العقلي قصد ما هو لازم
للموضع قلت بعد الاضاح مما يتعلق بهذا الكلام من وجه الصنع الحق لا يتأخر
المقام ذكرها ان قصد المراتب الثلاثة التي صارها لا مدخلية بخصوص من قبلها في
لنوع بمقتضى التواطؤ على الفعل الا من جهة حصول العباد والقرينة بان
في اخصان التواطؤ فيجوز بالافق المداشر انما قصد التفسير بلا تفرق مضاعف الى
دعوى نوقت اخصان التواطؤ على قصد الوجوب العقلي او وجهه في الشرع والافق
بما حذر كلفه يسلك العقلية كاعتق وكونها الحق عليه المستكين وكيف يتولى
كلها ثم فالظاهر عدم الامكان ان يكون منهم ما ذكرنا من احوال جهة التفرق في العقل

يدل عليه ما سلك في التاثير انما احرز بان ان الفعل الوجوب او عدمه او وجهه او الاتيان
به في بيان وجوب التواطؤ وحكم هذا التواطؤ في بعض تصحيقات الشبهة انما
ذات قصد الاول في السنة العبادية التواطؤية الوجوب والذهب وظهرهم
والتاثير على القرينة وانما يعلم انهم مستدين بعدم التاثير عليه فان كانا اخصان
على اخصان المستكين بقصد او تفرقها او كانا على فرض العين عليه نصير
لاستمرار التواطؤ ومنع الحاجة الى التبعين في علم التواطؤ ان وجهه لا عدمه الا على
العين بان الواجبات وكما كان فالظاهر عدم الامكان ان عدمه او وجهه هذا اذا
على القرينة التي شرها العقل الثالث ان الوضوء على وجه العبادية سبيل
لحصول التواطؤ والارتفاع للحدث وقد ورد في التبع ايضا ما يكون التواطؤ شرها لا
واجبة او مستحبة كالقرينة في التاثير او غيرها من حيث كونه عبادية في نصير
فانما ومن حيث وقوده مقدرة واجبة ومنه وجهه وجوب او عدمه على
فوضعه وهذا الوجوب والذهب العقل ان يكون بخلافه اخصان الوضوء نصير الى
القدر المقدم اية الاشارة وان الموقوف من كون العبادية عنوانا للقدرة فلو
من تعلق الوجوب بالغير لم يكن كون المقدرة غير عبادية وهو خلاف الغرض وان الوجوب
الغيري يجرى في عدم الوضوء لا العبادية بل يجرى في عدم الوضوء الاشارة والامتناع
لا يتحقق بذلك عبادا ولا قولا خلافا لما يكون منشأ نصير في مقتضى عبادية ولا يحصل
للقربة ويستفاد من ان الوضوء حثا قصد على وجه العبادية والقرينة بل هو المقدم
صحة واذا حصل شرط من دون احتياج الوضوء المشرط او نصير او غير احد
الوضوء ثم حيث ما وقع مقدرة واجبة ومنه وجهه لربيعين في عنوان المقدرة
لأحد الأمرين الا قصد عبادية على وجه المقدرة لربيعين في المقدرات كما ذكرنا

التعليل المحرك كسبقة واجبة ومستحبة او لم يباح فان انصاف الاستحباب
 المقدمية لهم او الواجب والندب لا يمتنع الا بالانصاف والتعيين وقد
 غير حصوله فان المقدمية فاعلم حاصله على كل حال وكذلك امر المقام فان من وجب
 عليه ان يذهب الى اقله فوضعا للقرآن والقرآن الكون على الطهارة لم يمتنع
 بمقتضى المقدمية لغيره وانما اقله وكذا الوضوء لغيره بالندب الى الطهارة
 لا اقله بالندب الى الطهارة وانما اقله قبل الوقت بالندب الى الطهارة او بوضعه
 فلو لم يمتنع بالانصاف فان الوضوء لا يمتنع عن ان المقدمية بشئ من ذلك
 الا بقصد اجادته لكونه لا يمتنع حصول ذات المقدمية احق الطهارة وانما اقله
 حتى لا يجوز له الدخول بالوضوء المذكور في الشرط بل يجوز له الدخول قبله وان لم
 يوجد الوضوء الاجل فذلك لا او قد حصل وجب المقدمية والوضوء لا يمتنع
 لم يمتنع في تأخير الوضوء والقرآن ووجه الخلاف غير انما حصل وجب المقدمية والوضوء
 على ما تقدم وانما من حصوله من جهة حصول الشرط ووجه الخلاف
 المشروط هذا وقد وقع الخط في مقامات ثلث الاول حكمها حسب الدلائل عن
 متأخر المتأخرين ان من لم يمتنع من بقية الصلاة بعد الوضوء لا يجوز له الوضوء
 ولو لم يكن باطلا لا يمتنع ومن لم يمتنع من امره الوضوء في اقل الوقت
 لقرآن القرآن وهو ما حصل فانهم بعد القرآن ثم التمام الى الصلاة وعلمه
 بان الامتناع بالواجب والايمان به لاجل الشارح فوضلا الى ما حذر الصلوة
 مع عدم قصد التوصل به الى العمل بل من ان لا يبعد الطهارة وما تقدمه ذلك
 الامر ولا يصح لان يكون هذا الفعل الطهارة لطلب الله الصلوة الاولى امتدادا
 امره الى حصول المال لاجل شره الله انما يحصل الصلوة المال من غير ان لا يحصل

وقصد الشرط ويؤكد
 غير ذلك ولا يصح

شره الله انما يحصل هذا بل لا يحصل له ان يمتنع عند اتقائه
 ما عرف من ان شره الوضوء غير متوقف على قصد ما خلق به من الوجود والندب
 مع ان صحة الوضوء عبارة عن حصول الطهارة وانما يقع الحديث بغيره فوجه الدلائل
 فعل المقدمية بعد ان يخلو وجب عليه فيصير ان يوجد الوضوء فصل واحدة وان لم
 يقصد الاخرى ان يصح واحدة دون اخرى فمقتضا حصول الطهارة بالندب الى الصلاة
 دون ذلك وهو من مقول القول بكفاية بغيره غاية ما في صحة ما تقدم الى الغاية
 الا ان يوجب التمام بالتحقق فاذا ذكر من المال فان كان في القرآن من الامور
 بالانصاف فالأدق من الكلام فاما بقصد فعله بالندب بالانصاف والندب بالانصاف
 للمؤمنين من المتأخرين فان الطهارة انما يشاء بغيره هذا المعنى فوجه عدم تحققه
 في الوضوء قبل ما خلق من الوجوب والندب ولو لم يكن بغيره من ان الصلاة لا يمتنع
 بقصد الامتناع ولا امتناعا قبل ما خلق من ان الصلاة لا يمتنع اذا لم يقصد
 في التعليل المذكور في يقع ما ذكر من ان الاجتناع عن الكلام وكيفية ان يمتنع
 تمامه فانه وما تضمنه التعليل انما يقيد بالندب الى انصاف الوضوء بالانصاف
 المقدمية من الاجتناع لغيره خاصة او نحوها لا بالندب الى حصول ذات المقدمية
 ولا ان يوجد على وجه المقدمية على ما عرف المتأخرين في حديثه عن واحد من علماء
 بغيره الندب لمن عليه واجب ومستند ان الوضوء حقيقة واحدة واجتماع
 الوجوب والندب فلا مجال لغيره فصل الندب بمرور الجملة المانعة من التمام
 فيحصل الوجوب ولا امتنع الشبهة الثاني وقوله بان الوجوه لا يكون في وقت الصلاة
 المشروط بالاجابة قال كاشف الغمام لم يمتنع في وقت الصلاة بوجوبه شره وجب
 عليه وان كانت متوقفة فكيف يتوهمها الندب ان كان يقصد اجتماع ذلك بشرط

في مقابل

[illegible]

العقد الأول

2

توضیحات

سی لفظ میں مع

فِي قَتْلِهِمَا

انفرد

[illegible]

تضعيف هذا الحق بقوله ليس للكره ان يكون اختياريا اما لا يكون العلة العاقبة واللازم
الموجد في شيئا بالنا وصدقنا ان يكون في احوال العاطفة او الفاعل ومع ذلك
انما يتأخر ظهوره بل لا يسد بابا محكما من احوال العاطفة بل من دونها
اصلا الى ان يذكر ونطوق القول العاقبة واضمح مع كون الشبهة عندكم هو ان
ومع كونها هي العلة العاقبة ان قصد العاقل من الفعل هو اعادة العمل والفعل
بصرفه عن كون الشبهة في الشيء الذي هو له فاعلمت به من قال الشبهة في احواله
ادارة احواله الفعل وكذا غيرهم وذلك بالادلة ونحوه في مقام وضعه انما
اختار العلة العاقبة والقصد الباحث في الخط بالمال بل يوجب ذلك على ما عرف
توقف الفعل في صدوره على وجه الاختيار على قصد وقصد فليس في ذلك
ثم بقا الامر بالكره على ما عرف مع اعتبار مقارنه هذا القصد والقصد في النص
الاول فاعلموا او انما هذا هو الذي عندهم من كون الشبهة في الاخطار وقد تقدم
ان هذا لا بد منه في احوال اختيارية في احوال الشبهة في احوال اختيارية في احوال
قد ساء وبدون لا يتحقق على وجه الاختيار بل ولا ما الذي كون في احوال
والفعل لانه هو الامر بالكره الذي كراهته بعد هذا القصد والقصد في النص
وقد تقدم ان الشبهة وما يتبع على هذا القصد والقصد في النص بعد هذا ما
الذي كراهته في الشبهة لا ينفصل عن الاخطار في الاستدلال فيقع التوابع من كون
الاخطار في الاول ومن التوابع بالذي الى وجوب جعل القصد والقصد في النص
مقارنا لاول نفس العمل العبادي ثم كراهية الامر بالكره في تمام العمل او صدوره
بما لا يحصل في القصد والفعل قبل الفعل بمسافة كما لو حصل عند الفاعل
الوجه في الما او فاعلم ان لم يبق الامر بالكره حتى يقع في الوضوء وانما هذا الذي

كون فاعلم ان الذي كراهته في الاخطار في الاخطار الذي كراهته في القصد
واما القصد فيهم في وجوب قول الاخطار لاول حال العبادية وعدم وجوده
كما في اولها فمنها يعلم من هذا كراهته في القصد في النص في النص في النص
الوجه في ان هذا هو اوصي به عدم توقف الفعل الاختياري على القصد والقصد في النص
المعروف في الاخطار واللازم ان الاخطار في الاخطار هو القصد في النص في النص
من تصور وتصور ما يتوقف عليه من النافع ودفع الضرر تفصيلا فان هذا القصد
الاخطار واحصا في القلب ثم ان القصد في كراهية الذي كراهته في النص في النص
للمرور في النص في النص في النص في النص في النص في النص في النص في النص
الفعل الاختياري كراهته في النص في النص في النص في النص في النص في النص في النص
الشبهة في النص في النص في النص في النص في النص في النص في النص في النص
لكنه عند من جعل الشبهة في النص في النص في النص في النص في النص في النص في النص
الوجه في النص في النص في النص في النص في النص في النص في النص في النص
الوجه في النص في النص في النص في النص في النص في النص في النص في النص
على مقصدا في الشبهة في النص في النص في النص في النص في النص في النص في النص
مقتضى القصد في النص في النص في النص في النص في النص في النص في النص في النص
لكنه في النص في النص في النص في النص في النص في النص في النص في النص
بالفعل او بعد هذا القصد والقصد في النص في النص في النص في النص في النص
فمنها الاخطار وان لا ياتي في الشبهة في النص في النص في النص في النص في النص
بنية هذا القصد في النص في النص في النص في النص في النص في النص في النص في النص

فإنه جامع المقاصد ويقتضيه من المعنى التبيين فينبغي أن يفسر به ثم انظر ما بين
 قد ذهب إليه بالمرء عيسى بن عبد الله الذي ذكره المتقدم ايضا وبعده لا يأتى في مسئلة
 لم يعلم ما يصح او علم بعد ذكر جديد في قوله ما لم يعلم وبتة بالمرء وليس مستدرا
 على مقتضى تسمية الاول في هذه الملاحظة والملاحظة منسوبة في الاستدلال في الحقيقة
 والبرهان على ما قلنا بان يكون المكلف ذكر الخطا غير ما لم يعلم في الحقيقة على ما قلنا
 على مقتضى التسمية الاولى في قوله ما لم يعلم في الحقيقة ايضا لا على مقتضى التسمية
 المتأخرين فالأمر من غير ان يكون الخطا في الجملة والمكلف ما لم يعلم في الحقيقة
 باخذ ذكر الخطا الاخر او جعل في قوله ما لم يعلم في الحقيقة كاصدق في بعضهم ضعيف
 غير مستقيم وما ذكره في الحقيقة من غير ان يكون من جهة الداء في عبارة ما لم يعلم
 والخطا عبارة عن العلم والادعاءات به في الحقيقة وعليه يعني جريان مسئلة الاستدلال
 للكثرة وساقها يعني جريان تقديم التسمية على القول فيكون التسمية اعم من الخطا
 وبطلانها واضح ثم انما استدلالنا على وجوب الاستدلال في الحقيقة على القول فيكون
 التسمية الخطا بان استدلنا في تسمية ما ليس او تسمية في الآخر فاقصص على استدلنا
 الحكم على ما لا ينبغي وظاهره الاعتقاد على قاعة المسوق بوضوح عدم كون استدلنا
 المقام من جريانها ولا يخفى ان مقتضى الدليل المذكور خلاف ما عدلوا الا في قوله العباد
 عن التسمية ولا بد من صحة العبادة بلا تسمية وبطلانها من الواضحات وان جريها في
 التي هي الأمر المستلزم في الاثبات والخطا في الالزام وان كان شططا من الكلام
 وان جريها في كونها هي الأمر المستلزم في التسمية والاشياء والاشياء والاشياء في الاثبات
 على التفسير لا في الحقيقة مقتضى التسمية يرجع الى ما قلنا في جريها في كونها هي
 الداء في ذلك كان فاعسبا والمقتضى من الخطا في الوجه الذي جري في التسمية

ثم انظر ما بين
 التسمية في الداء في الحقيقة
 التسمية في الداء في الحقيقة
 التسمية في الداء في الحقيقة

طاهر

كما عرفت في قوله هذا هو الكلام في التسمية ولذا ذكره في قوله هذا هو الكلام في التسمية
 الأولى لا في التسمية في ذاته التسمية لان مرادها في الحقيقة تسمية ما ليس في صفة
 على وجه العبادة وعلى مقتضى التسمية في التسمية والتسمية بالخطا في قوله ولعل قوله
 الخطا في التسمية امر عديم في عدم العبادة وفي قوله فان الخطا في التسمية
 وهو هو وجودي ولا يكون في قوله تسمية ما ليس في صفة في قوله ما ليس في صفة
 هذا الدليل ويظهر بان المطلوب منها في التسمية والتسمية في الحقيقة في قوله ما ليس في صفة
 الا بطريق الدعوى والتوكيد بلغتها وكونها مراد في قوله ما ليس في صفة
 الخطا في تسمية ما ليس في صفة وجوبه مستندة الى مقتضى التسمية في قوله ما ليس في صفة
 على مقتضى مقتضى ما ليس في صفة التسمية وهو ان وجه الداء في قوله ما ليس في صفة
 الداء على اعتبار التسمية في قوله ما ليس في صفة وقوله على وجه العبادة وقوله في قوله
 عدم ايقاع التسمية في التسمية والبدن في قوله ما ليس في صفة وجوب العبادة
 واضح الثالث في قوله ما ليس في صفة التسمية في قوله ما ليس في صفة
 الا وان قوله تسمية ما ليس في صفة التسمية في قوله ما ليس في صفة
 فواها على وجه العبادة المعهودة للتسمية في قوله ما ليس في صفة
 قد ساء وحده على ما ينبغي ما ذكره في قوله ما ليس في صفة
 معصية في قوله الثالث في قوله ما ليس في صفة التسمية في قوله ما ليس في صفة
 مستندة لان قوله عبادة واحدة واضحة والاصح وقال التسمية في قوله ما ليس في صفة
 بكل عضو وفي قوله ما ليس في صفة التسمية في قوله ما ليس في صفة
 والاصح على ما ذكرناه ان يرجع ما ذكره في قوله ما ليس في صفة التسمية في قوله ما ليس في صفة
 مجزئة ولا يجوز تسمية التسمية في قوله ما ليس في صفة التسمية في قوله ما ليس في صفة

سواء كان الاو وجودا
 او اعتقادا

يترك الذل ولا يظلمك والواقع والواقع على عاصم من ان يتغير في واقع عام
 في شية العبادة ويكون الواقع في الدين ملائمة كالأول والواقع بين أول
 العيون الماضية للوالت الناس لوقوعه عليه في الواسية لأنه لا يلقى
 والمطابق بالحق والواقع في العمل الذي ليس فاعلا على النامية
 على صولة التاجير في العينية ونحوها فلا يفسد عليها وما لا يكون لها
 كما كان حسا السادس لوليك في التسمية في النساء استأنف لأنه لم يكن من
 فيفسد وضوءا ألتابع استوعبه الفس في المذكور عدم مطابقة النص وهو
 في غير وجهه لا فاعلا على شية تكون مودة فطريقه في تمام بلع وصل حيث
 ولعل النص فيه إياه على اعتاده قصد الوجوه في المطايات والفتن في
 كذلك عرف حصص الحب الثامن واحدا مقام عبادة فهو ما احتيا الحكم
 المنة في المذكور الجلال ولا يعدم في الوجوه والصور البهية لأنه قصد
 الرصد وقد لم يعدم تأييد في الوجوه التاسع لوجود البنية من الوجوه
 والمذهب أوها على تقديرين فالأول في رصع الحب المقدم وضعة بعد الحكم
 في رصع البنية الفاعلة في صولة جاز لا لعل في أي وجوه ما لم يمتد في
 لما قدم من عدم تأييد في غير شيء من أشرف المطايات وهو ما عدا وان
 الرصد حيث ما وقع مشروعا في حصول المطايات وارتفاع الحديث وجعله
 يسوغ في غير ذلك وكذا لو وقع في حديث من وقع عليه من دون
 حاشية الرصد في حديث حديث أو لا يعدم الحديث وإن تأييد السابح المحقق في
 الماس من الكفر أو أحد وقع في واقع واحد كالأنف المصل من الالاساب
 في واقع واحد أو واحد وهذا الرصد واجل وأما الفصل في اختلاف
 في واقع واحد أو واحد وهذا الرصد واجل وأما الفصل في اختلاف

تجدد
يخرج من واحد فالقوة والالتفات والبرهان والتميز والتميز والتميز
جامع المقاصد وسبل الشد وقلان نوى الواجب وأثر السنن والاعلى
صحة بالفتح واللبوة وقال الله في التوراة أحب أفعال واجبة على أحد
والمحبته أفعال مذبذبة لم تدخل ولواضم اليا على واجبة مذبذبة على قول
صحيح الله وقلان نوى على الشدة على غرضي والتميز على الشدة على غرضي
والتميز على غرضي والتميز على غرضي والتميز على غرضي والتميز على غرضي
أخا صفاها الأوامر من قبلها ما يرى من سبق كانت الأوامر لافاة في إرادها
على التخصيص على الأوامر أذا الفيد صحت التخصيص على الخلاف وهو ان اللات
لنوع في الأعمال الحاصل من سببها من واحد وان تعدد اسبابها كالحادث
المرجع بالوجه فبذلك على ما جملت الأسباب من جنسية أو حصرها وتوحيها على
ما عرفت فالوجه وأواسياء متعارضة متعارضة كقضايا الأسباب وتوحيها على
الحاصل من التخصيص على غرضي التخصيص على غرضي التخصيص على غرضي
الاعمال على غرضي التخصيص على غرضي التخصيص على غرضي التخصيص على غرضي
أذا صحت في كل واحد فاعلم أن التوراة لا واحد لا على الأصحاح والمثلين وتوحيها
بما هو وهذا هو المقصود من تدخل الأسباب والمزاج الحاد على أن التوراة
فألا هم بيان اتحاد الحوادث الحاصل أعلم أنه رغم بعض الأوامر احتلالها
الأحداث في الأعمال لم يسم عهدهم فان حدث التخصيص يحدث التخصيص وليس
هذا نظير الموضوع في كون الحوادث الحاصل من الدول على الحاصل من الغايد الأوامر
حتى يكون من قبل تدخل الأسباب واتحاد ذلك في الأعمال من مجموعها
السيئات وقسمتها امتثال كل من أوامر هذه الأعمال حسب ما كان

[illegible]

عليها من الجانبين قاله على الجانب واحد قد ويدل عليه ايضا انما
على جوار عمل الجانبين شي فان هذا من الحق والشواهد على انهما لا
وجه للادعاء على تقدير الثاني بل هو بمثابة ان يكون راد الفاعل
للحدث ولا يصح الا في احدى الامور المتكيفة بامدال كذا في غير
وهذا المعنى ان العمل لا يكون له اثر في نفسه قبل العمل فلا عمل من عدم
فان العمل على الالف على اوجه عمل الفاعل في العمل على هذا المعنى لا يصح فلم
الاوحد للقيمة فتقول بل واحد فاحذف الوصف فانه لا عمل في امرين
معتد واحد وما ذكر من ان العمل الحسني في الاعمال لا يجمع العمل
تدخل الاسباب او ان العمل عبارة عن الحياتة والغير والحق والمستبعد من الاثر
الحاصل من هذه الامور ليس للحدث والقدرة المعنوية في معاونة الاثر الحاصل
من هذه الامور واختلاف بعض الالهية كما لا يمكن ان العمل من حيث
الاسباب ضرورة ان القدرة على العمل معارفها في العمل الكون ولا يمكن ان العمل
في الثاني فلا لا يمكن ان العمل من حيث المسببات لان تلك الامور المعنوية
المعتدلة لا يعمل ان صير واحد ولا يمكن ان تدخل المسببات في حاله
ان بعد عدم فاق الاسباب الثاني من حيثها في الاثر فاحذف الاثر المسببات
غير معتدلة فانضم ان تدخل الاسباب والمسببات مع واحد فانهما في
هوية الشيء با على اعتبار ولا يمتنع الا اذا اجتمعت الاسباب المعنوية
والاثر على واحد فاحذف اوله في مثل تقدير القيمة من سائر الجوانب فان
معتدلة تدخل الاسباب من جهة واحدة فاقها وان شئت عرفت عند عمل
المسببات فلو المعنوية واحدة الاثر فاقها ان العمل هو السبب فيجب ان العمل

خ

ليس مستبنا من الجانبين وانما هو سبب لا وانما سبب الفاعل هو العمل الحاصل من
ان الاحداث المحمودة لا انفسا لحدوث الوصف من واحد وقيمة واحدة
لا تختلف باختلاف الاسباب لان مقتضى السبب انما هو وجود السبب
لا في القيمة والامر بتمام العمل على تقدير تقدم سبب السبب وكون السبب
غير ان العمل الحاد من الفاعلية فكونه حاصل من هذا السبب لا لا يعمل
ان يكون مستحقا ولا مقتضا ولا من ذلك الا العمل الحاصل وصغير الحصة فلا يجب
المرجع ووقلتا باقتداره في العمل على العمل في الجانبين ان يصدق العمل
عن جانب واحد فلو فرض ان العمل في جانب واحد فلو فرض ان العمل
حقبة الحدث وكلما اختلفا في تقديرها من الاسباب فالحياة والحق
يستلزم ذلك تقديره في الجانبين اول الاحداث المعنوية في العمل واحد ذلك
لان العمل لا يعمل في التسع سببا للاحداث والقدرة امر واحد لا يتعد
باعتبار الاسباب الى مستقلة العمل في هذه الامور في خلاف او غير ذلك لان
غير معتدلة في حرمها والامر بتمام العمل وانت بعد ما سئل عن هذا
الحصول فاحذفه من سببها وهي على ما حصلت من سببها الا ان العمل هو العمل
كلها فان العمل من الاحداث لا يصدق حصوله بعد وجوبه من جهة واحدة
يدل على ذلك اولاً في العبارة المطلوبة في الطرادات فوضف الطرادات
الحاصل من افعال الالهة المحمودة والفعال من هو سبب قوتها وهي
قوتها للفعال والفعال المطلوب في المكان وجود عين وجود السبب في السبب
بعد ذلك جعل الفاعل بالطرادات في العمل والفعال فاحذف العمل الحاد
المذكورة باقتداره سببها في العمل الحاصل فاحذف العمل من ان الشريعة في العمل

فان العمل الحاد في العمل الحاد
من جهة واحدة والآخر من جهة اخرى
من جهة واحدة والآخر من جهة اخرى
من جهة واحدة والآخر من جهة اخرى

المشروطة في الحال التي هي من قبيل الصلوة ونحوها مما
 المطلوب فيها من الاعمال المحصورة فيقول الكوثر ان المنة الطهارة فانه
 فاشدة والصلوة بحسب ما وردت في كتابه كونه للصلوة الحاشية وغسل
 لك اجتناب ما نحن فيه فاما ان لم يزل يغسل واحد للاحد من المصلاة
 لم يزل يغسل من يغسل واحد من يغسل واحد من يغسل واحد من يغسل
 ما عرف كون الذي يغسل هو الغسل من الغسل فاما الغسل فاما الغسل
 ان يغسل الاثر الذي هو الغسل لا يغسل الاثر الذي هو الغسل لا يغسل
 والاول وجهه ذكرناه واما طلاق اللان فلا يغسل الاثر الذي هو الغسل
 وطهارة من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 غسل الجنابة والغسل واحد واما الاثر الذي هو الغسل فاما الغسل
 قال انه اذا غسلت بعد طهر الغسل فاما الغسل فاما الغسل
 والغسل والغسل والجمع والجمع والجمع والجمع والجمع والجمع
 غسل واحد قال انه اذا غسلت بعد طهر الغسل فاما الغسل فاما الغسل
 وجمعا وغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 عن غسل احد من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 عنه والغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 قال قلت لا في صفة مستحبات وهو يجب كيف يغسل وما يحرم من
 الماء قال يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 لا يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 انه قال اذا احصت المنة وهي غسل واحد من يغسل واحد من يغسل

تمت

شها من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 فانه قال ان يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 في الجميع لا يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 عن شئ منها ان يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 والمباينة والاصل والغسل واحد من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 في الاثر والغسل واحد من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 في الغسل واحد من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 اصله ذلك بان يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 ان يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 هو ما يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 يعلم ايضا شئت ما يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 وهو الحكم بان يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 في الجميع وعدم كون من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 كذا ما يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 يشهد ان لا يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 طهر من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 الصلح يكون هذا الصلح واحد من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 الصلح الاول وان لا يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 طهر من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 على الغسل واحد من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل

في الجميع لا يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 عن شئ منها ان يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 والمباينة والاصل والغسل واحد من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 في الاثر والغسل واحد من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 في الغسل واحد من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 اصله ذلك بان يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 ان يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 هو ما يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 يعلم ايضا شئت ما يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 وهو الحكم بان يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 في الجميع وعدم كون من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 كذا ما يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 يشهد ان لا يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 طهر من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 الصلح يكون هذا الصلح واحد من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 الصلح الاول وان لا يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 طهر من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل
 على الغسل واحد من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل من يغسل

عدم تعظيمه لذلالة الوضوء للسلام هناك على الاقدام وما كانها في الفصل
 مطلقا واجاب ان اوصافه بالعرض لا يلحق على كمالها فيحصل الدابة عشرة
 بضمير اتحاد فصل الثمانية عشر في ما يتبع المطلوب وهو خبره في المرفوع وان
 الحيد والقدس الادوم على صاحبها في الدابة والماضي والماضي
 على ما فعل ويدل عليه اجمالا ما ورد في الروايات من قوله اي وضوء من
 الفصل وما روي عن من علم قلت لا يصح فيه ان اهل الكوفة يرون ان
 من كان بامر بالوضوء قبل غسل الحاية قال لا بد ان يكون ما وجد وادلت ذلك
 ان الله عز وجل يقول وان كنتم حبا فاطمروا ووجه الاستدلال ان الله
 امر الجانب بالظهور بالاعتصال ومع حصول الظاهر من الفصل كيف يتصل الى
 الحاصل من الوضوء وقد تباينوا على ما يبدل على اتحاد ما هيته
 الحاصل من الوضوء والاضل وان اختلفا على انهما شدة وضعفاً وحين
 ما يدل عليه فصل الرفع فضعفاً اقيم من الحج على خلافه وان الوضوء يجمع
 بدنه ومع غيرها مستحب في هذا ان الله تعالى المستعمل في التسمية
 من واجبات الوضوء او ان غسل الوجه من خاص شعر الرأس الى
 محاذة اللذان هذا قد يدل للوجه طولاً وقصراً الشعر مثلث الفانج حيث
 البه منته وما تجاوز عنه خارج عن الوجه قطعاً ومهاد جمع محاذ بالهال
 اولاً هذا والشعر والذين بالمحاذ محاذ جمع القبي الذي عليه الانسان
 وما تجاوز عنه خارج عن الوجه بالاتفاق والشعر وما لم يمت عليه الاها
 والوسطى عديدها وكذا العديدين ثانياً بالاجماع والتمسك
 اخبرني عن الوجه الذي ينبغي ان يوضأ الذي قال الله تعالى فاعسلوا وجوهكم

هذه المسئلة مع

قال

فقال من الوجه الذي امر الله به غسل الذي ينبغي الاقدام في يديه عليه ولا يمتنع
 ان يدا عليه ليروي وان قصر عنهما ثم ادا ردت عليه اللهاج والوسطى من
 الشعر الى اللذان وما جازت عليه الاصابع مستداً من الوجه وما سوي
 هذه الخبر من الوجه قال قلت الصدوق من الوجه قال لا يمتنع ان يمتنع
 التسمية بالوسطى في رواية الطوسي لان التسمية بقصوهما لا يمتنع انما لا يمتنع
 فكلها معاً كدورها وانما هو الذي يمتنع ان يمتنع من التسمية بالوسطى وحصلت
 كثر خلاف ظاهر الرواية وما هو المعلوم من ذلك لأصحاب قوله ما دارت على
 والوسطى وانما كانت بدعيها بان موضع وسطها محاذاً لوسط الوجه
 بالظاهر اتمام الانفراج ويكون ابتداء الوضع بهذه الكيفية من قصاص الشعر
 شعر الرأس ويكون انتهاء جوارحهما بالكيفية المذكورة الى اللذان فادفع
 تحت الخط المتوهم من ذلك الاصح من فوجدة الوجه فهاهنا الفقه جمعت بين
 كل واحد من الطرفين والطول والفقرة الثانية بيان ومزيد فخرج الاول وقوله
 مستدركاً لصفة الاستعداد من قوله في المدا ان ما جاز عليه الاصابع
 جوارحهما من قصاص الشعر الى اللذان فحين الوجه وما خرج عما احاط به الاصابع
 بالكيفية المذكورة فليس من الوجه هذا هو المشهور في تفسير الرواية فيهم
 البهانة ان مستدركاً حال من المستدرك والمدا من اللذان والاستدراك هو
 اليه كالتسمية وان كان طول الوجه وعرضه شيئاً واحداً فهو على الاصابع
 اذا ثبت وسطه وادى على نفسه فحصل هذا دائمة فظهر ان الوجه من
 انفراج ما بين اللهاج والوسطى ما بين قصاص التسمية الى طرفه فادركت
 عليه الاصابع هذه الكيفية هو الذي يجب عليه وتبعد على هذا التقدير

في معنى الرواية

2

وهو المصنوع من الخشب
والاسطوانة والمصنوع من
الخشب

لو جملہ ان الامور میں تلمیح ہے

عبدالحق صاحب

3

جسي وقع المشقة وان دخل به وعمل بشرة القهر لم يخرج له ان كانت كشيقة
 لظاهرها وان كانت خفية فاضل المصالح لا يخرجها عنها متى وقع في ذلك انما يرى
 والشرع ينهاه قالوا لا يدخله العاصم والشرع هو من الشبهة انما هي في
 والثابت للصفة والذوق طلبة الا ان ازيد الماء بالبر والخل وانما
 اذا على الوجه والاشارة من الشرع قال ومن حجت الشرع ولو كان في
 الشبهة من الوجه على التوضيح لفضل الشبهة فان كان ايمان الشرع يسيق في
 الماء الا في الشبهة ان يقع على طين الصواب بالقلوب وهو لان اشرار الاستدلال
 قام مقامها فانما اشرارها على الظاهر ايمان الماء والاشارة وقالوا لا يدخل
 متى حجت الشرع ولو كان على التوضيح على الوجه حتى يستبين وصول الماء في
 فاعلموا ان شرعوا ما شرعوا وقالوا لا يخرج من ان كان الشرع يسيق في
 فالوجه على ما علم من الشرع وتجهدهما لا يطهر ما خفي الشرع لا يلزم ايضا
 الماء البصر ويخرجوا الماء على الشرع من انما لا في الشرع البصر ثم حتى
 خالوا صوابا وجعلوا الشرع بعد ذلك الشرع هو جمل ما خال وقال وهذا
 على وجه العلم في ما قدمناه في تحليل الشرع فانما ايمان الشرع على الشرع
 استعمل الشرع البصر انتهى وحكم في الحوت وانما هو عدم وجود الشرع قال في
 الحوت لا يدخل في الاذهب والاشايب ولا الصفقة ولا الواجب سواء كان
 كشيقة او خفية لا يدخل في هذه النواحي انما هي في الشرع لا في الماء والاشارة
 الشرع وقبضه ما ذكر في الشرع وقع في الاشارة والتحقيق فالاشارة في
 دلائل تحليل شرع القدر من ان كانت خفية او كشيقة او بصبغة خفية
 كشيقة ويكسر الماء على الماء هذا الحسن والسنة والاشارة والصفقة

وإذا تخرج إذا تبارجنا كصومر إلى القليل فالأثر بالحصر بدو المرقين كالمصنوع
المستفزة من أرواح الجسيم من عروق القنبر إلى أرواح الله عليه في قوله تعالى
فأعزلوا وجوهكم وأيديكم عن المرافق فقلت هكذا وحسن تركي المرافق فقال
ليس هكذا أتولى أفتاه فاعزلوا وجوهكم وأيديكم عن المرافق ثم أتراب من رفته
الخاصة ومن أفتاه الصبح الكافي لوصف رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع الماء على رفته
فأترابته على أعاده وقفا وقرفه فافترق فافترق على رفته رفته ففصلها دما
من المرقين إلى الكلى لا بد هال المرقين من الروايات وكيف كان فلا
أرباب وجوه المرقين الكلى فليكن الذكرى وقبح الملاقاة يكون وجوها
مقتضيا وأصلها وهو مخرج الكلى في جامع القاصد والكل في الملاقاة والملاقاة
وهي ما واستفاد وأدلك من فترت مع من الأساطين في مسئلة الأقطع من
المرقين سقط عليها فاقية المصنوع من فطمت بابه من المرقين سقطت عليه
ويجب له مخرج موضع القطع بالماء وقال المصنف في المتن بعد أن سقط
عزل إلى الأقطع من المرقين سقطت من عليها ففترت عليها والساق في غسل
المعظم الباقي وهو طرف العند ومكان أصحها الوجوب لأن غسل المعظم المتلا
من العند والمرقين واجبا إذا زال أحداهما غسل الآخر وعن قولنا أفتا وجب
غسل طرف العند وقطع الأقطع المرقين مع سقوط الأصل استوفى الوجوب
وحكم في التنبيه الأفتا كاجتماع غسل باقي المرقين ونهاه المصنف على وجوب
المرقين مقدرة وهذا وكأولئك أقواله في هذا يدل على المرقين بدو المرقين
ينقلوا خلافا للآمن من وجوه مواد العاصم فلا يجمع بين المرقين والآمن
المقدّم ولا يجمع بينهما لأن دخول المرقين المقدرة لا يقتضي وجوبه في المرقين

فخرج ولا تركه مقدرة وهي في المصنوع من المرقين في قوله تعالى
يجمع عليه المرقين من شوائب العاصم فأقالم في قوله تعالى في المرقين كالمصنوع
وبه يذكره في مسئلة الأقطع مع أن الوجوه المقدرة بالآمن والوجوه
في مسئلة غسل المرقين بعد الطرح عن حكم المقدرة ودفعه في كونه المرقين
غسل المرقين واستنادهما إلى المرقين في إثبات وجوبهما والوجوه المقدرة لا يجمع
في مسئلة الاستنادهما إلى وجوبهما مع أن المقدرة لا تقتضي أن يدخل في ما من خارج
وأما أقام المرقين فلا وهو خلاف الأفتا مع أن الأفتا هو كونه المرقين وذكرنا وجوب
أدخاله في عروق المرقين لخصيص العلم غسل المرقين كما ذكره في مسئلة كونه غسل
المرقين مقدرة لغيره وكيف كان فليكن الإثبات في سقوط الوجوه المقدرة لا يقتضي
كونه مذهب الأعداء فلا خلاف بينهم في هذه المسألة وإن كان منهم مستغنى وجوبها
أصلها وأما ما ذكره في مسئلة الأقطع فهو مخرج كونه المرقين بالمرقين
لوضع سائر المرقين بجوار مخرج على الساعد والعند والوجوه في موضع
باعتبار وقضي آخر بالمفضل باعتبار أن موضع دن عاقبة وأصلها في الغالب وان
في الكلام معنى الأفتا ولا كان اجتماعها على كونه خاصة عن المرقين في الساعد
بين طرف رأس العند لا يتم لأن السطمان من الملقين والمرفقين مع المرقين والآمن
وطرف الساعد على طرف رأس العند ولا ريب أن التقيد بالمرقين بالغاية يوجب
جس العاصم لأن التقيد بالمقدرة إنما يكون محذورا أنه نفسه الواقع لرصده في
كأنه عاصم لا ولا يكون لأن كونه كصف الساعد ونصف اليد أو ثلثه وهو ذلك
حيث أن هذا التحف ليس بعرض في نفسه ما يوجب عرض في الأول أم أن يكون
العاصم من جنس كان يقول غسل الساعد والأجزاء حيث أن في المرقين وقدره

بل وبشارة الذكر عما يقابل
الشيء بل عليه وان عني بقسط
القدر من كل جهة

5

[illegible]

في مقام الوعد والقبول ونحوها وكما انفسا الشبهة والاستسكان المذكور
بعض الصواب والظاهر في ذكر الناحية فلا بد لانه في شيء منها ما لا يوافق
منها ثم يمتنع بانه لا يصدق وما ذكر في ان المنة ترفع الحجة في الناحية
الغريبة وتتمتع بناحيها ولا يوجب ان يمتنع الناحية فيما لم يمتنع حيث كانا ناسية
او لعدم الواسع من ان اطلاق الناحية والامانة المقدم من الناحية متعاقبة
وعلمه وتتمتع المقدم على الناحية من الوعد والشهادة عليه فالمراد من حيث
صحة المقدم وتتمتع الناحية واحدا يكون العرض من صحة الناحية المراد
المقدم لا هو ظاهر والوجه في طاعتها ان المقام قال في الناحية ان
المعبر ان ذكره عند الاستدلال على اختصاص المصنف الواسع في جال على
من العاصم لان النبي صلى الله عليه واله وسلم بناحية علمه واداه غيره من
والشبهة ان الذي ذكره من ذلك هو ان في موضع آخر قد تقرر المصنف على شرط
وشره صدق الناحية علمه والادلة في شيء من الناحية على العرض بل
وكذا ما به في الناحية في اولها في شيء من الناحية ما وقع عليه اسم المصنف فانه
فيما ساعدت جواز ترفعه في الناحية وامانة المصنف فيصير من مقدمه ليس هذا
ثلاث اصابع مضمومة من ناحية الى موضع آخر من ناحية واحدة وان شئت
تتبع الناحية الا ان المعبر عليه ما ذكرنا في وقوع الاول لاحد الاصابع
فيكون المصنف هو من حيث اسرار المصنف على المصنف بل في غير المصنف من المصنف
الاصابع ويدل عليه ما تقدم من الآية والى ذلك وجب مقدار ذلك اصابع
مكاه في المعبر في الشبهة وان باوجه وهو القول في شيء من الناحية ان قال
تجوز من عند المصنف من كذا في كذا ولا يوجب اطلاق ثلاث اصابع مضمومة

استقر على الناحية وحلها في الواسع من حيث ثلاث اصابع مضمومة من مقدم الواسع
ولعلمه في ذلك ان المصنف في خلافة غيره من حيث المصنف على الواسع
ثلاث اصابع وكذا القديس في وجهه في ذلك من حيث المصنف على الواسع
ان يمتنع من قبله ثلاث اصابع ولا يوجب ما ناسية ولا يوجب من قبله ثلاث
يوما باسبابه كبره في ان يمتنع من شئ من ثلاث وضربا قال في ذلك
واشار الى اسبابه والوجه في الناحية ان يمتنع من شئ من ثلاث وضربا في الناحية
وفي ذلك ان المصنف في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية
الاخبار يمتنع من ذلك في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية
عن الشيء في ناسية ما حاصله من ان المصنف في شيء من الناحية ان كلام المصنف
ما ذهب اليه المصنف في ذلك من ان المصنف في الناحية في الناحية في الناحية
كلامه في الكتاب المذكور ما يورد هذا الوجه حيث خرج فيه جوده الاقتصار
الاصابع الواحدة في الاصل واعترض على هذا التأييد في شيء من الناحية بان
القول بالعرض من حيث الواسع والوجه في ذلك ان المصنف في الناحية في الناحية
بالفصل في ناسية ما حاصله من ان المصنف في شيء من الناحية في شيء من الناحية
الشيء في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية
بعد ما ذكرنا في ثلاث اصابع الى وجهه في الواسع وهذا هو ما اورد
فيكون هذا حاله ايضا ويؤيده انه في المصنف في الناحية في الناحية في الناحية
اما ان باوجه في ذلك من ان المصنف في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية
بثلاث اصابع لا مقدار ثلاث اصابع من الناحية في الناحية في الناحية في الناحية
المدة الواحدة في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية في الناحية

المذكور ولو باصبع واحد من خاشية الشئ اثنى ان المسح الواسع تقديره في طوله عرض
اما في الطول فانه يخص صدق المسح واما في العرض فانه صدق طوله في العرض في المسح
اصابع ونطاق الشئ الثاني في شئ الفلية وما قدر له حيث قال هذا قول
الشئ في المسح بثلث اصابع من غير عرض او في عرض الواسع من غير عرض
خلاف ذلك وتعميم من تأخرها وجعلوا ذلك هو المذهب من القوم والصواب
وايداه بعضهم بواحد من خلاف ذلك الخ والتجليل بالواسع والواجب ان
الثلث في الطولين فانه من غير المسح تقديره الطول فيها لا الكهين وكذا الواسع
الشئ في ذلك وهو في الشئ الثاني في طوله ان المقدار بثلث اصابع
المسح حيث قاله المسح عند قول المحقق والمذهب بثلث اصابع عرضا
ان قوله عرضا حال من الواسع والمذهب في المسح على الواسع المقدار لا يكون
ان المسح بثلث اصابع مع مذهبها اقل من مقداره بثلث ويصح بصلوات
هذا المقدار فيكون افضل من ان او قدره وانه كان ذلك لم يكن
على التخييل بل هو الحاصل فالظاهر ان الاصل في المسح هو الواسع بالاصابع
وقال بعد ذلك ان ظاهر الخبر ان المعتبر في الثلث كونه في طول الواسع بان
منه على مقدار بثلث اصابع ولو باصبع اثنين وتعميمه لك من غير تأخير
وجعله هو المذهب من القوم والصواب وايداه بعضهم بان تمام المسح بالطول
من قاصده وكذا فيكون المقدر في الشئ ويكون هو الظاهر من القوم
وشبهه ان بان المسح هو الظاهر في الواجب منه وما يفيض من الله والمذهب
مقدار بثلث اصابع من المذهب هذا المقدار هو تقديره المذهب بالعرض فانه
صحيح هذا المقدار خلاف الظاهر واحتمل بعض ان يكون المذهب عرضا مقداره

الثلث

الثلث وطوله مقداره هو طول الواسع سواء كان مقداره عرضا من غير عرض
وطوله من طوله ام بالعرض وجعلوا ذلك من غير عرض في طوله من غير عرض
اصابع بناء على طول الواسع في قاصده وفي الحديث الاستعداد ان يكون المسح من
عرض الواسع بثلث اصابع ومن طوله بثلث اصابع وهو من غير عرض
الروايات فان قوله في غير عرضا في غير عرضا في غير عرضا في غير عرضا
المعتبر من غير العرض وطوله هو المقدار المذكور قلت في بعض صنفين
على انهما في القبول بالظاهر لا يبعد صوابهما المذكور في بيان القبول هو ان لا يكون
الا على الخبر ان المذهب من العرض والقبول الواضح في ظاهره في المسح للمذهب
الواسع وطوله والا فمذهبهم تارة الفصل على مقدار الكهين اذ اصابع بثلث اصابع
عرض الواسع من غير عرض الله على عرض الواسع وعلى مقدار الشئ الثاني في المسح
صحيح مقداره بثلث عرض الواسع من غير عرض المقدار بثلث على عرض الواسع
وهو الاوجه وانه لا يقول بما ان المسح هو العرض في مقداره عدم ولا يثبت
طولا الواسع من غير عرض فيكون صوابا ولا يثبتا ولا يثبتا لا يثبتا لا يثبتا لا يثبتا
فاجب المسح ومنه بثلث اصابع في غير عرض الواسع لا في طوله فلا بد ان يكون
على المذهب عرض المسح وطوله وان يتجاوز عن الواسع وطوله فليكن الاصل ان ظاهر الشئ
من المسح والعرض والطول في المسح المستبعد ان يكون المسح فالحق الثاني في
الثلث في غير العرض في غير العرض في طوله سواء وقص على طول الواسع
المستبعد ان يكون عرضا وطوله في غير عرض الواسع ولا يثبتا لا يثبتا لا يثبتا
والصواب في القبول بالثلث مطلقا من غير تعيينه في عرض المسح او طوله
المذهب الواسع من غير عرض في غير عرض الواسع المستبعد ان يكون عرضا مقداره

ان المسح بالاصابع

سوا كان الزيادة بحسب عروق السطح او طول ذراع من الرأس او طول فاعلم ان اليد
 تقوى بطول زيادة السطح على المتري او ان كان من ذراع او من زيادة طول
 او من زيادة ذراع من اليد او من زيادة طول من ذراع او من زيادة طول
 ولا ينافي لما في الرجلين مع كون الطول فيها عودا الى الكعبين فان هذا هو
 جد الزيادة في السطح الذي يقا عليه الزيادة في المتري يد بالثلاثين ويتبين ان
 عيني في باقى الزيادة بقدر تلك اجزاء مع عدم زيادة من السطح فانه
 يتبين ان الطول الذي يتناهى به من قال ان الرجلين حاكمة العينين والسطح
 من قبل الكعبين حاكمة العينين فكيف كان الفاضل في زيادة السطح على طول
 وقدمت عليه هذا وقال الشيخ في المسوط والواجب ان السطح ما يقع عليه اسم السطح
 ولا يحد ذلك بقدره والفضل في مقدار تلك اصابع مضمومة انفق في كل
 عبارة للعلمان على الاصل ما يكون مقدار تلك اصابع مضمومة انفق فكانت
 مضمومة في السطح في ذوات كبره فانه ايضا على طول السطح وقال الشيخ في
 واقل ما يحصل به اسم السطح ويستحب فيه تلك اصابع مضمومة انفق وقال في
 ويخرج من قولنا هذا ملى الاصل ويستحب فيه تلك اصابع انفق وقال في
 والواجب في قولنا هذا ملى اسم السطح ويستحب فيه تلك اصابع انفق الا في
 الظاهر هو سماعا لا ملاحظة عدم التعريف شي من السطح في ان كان
 الزيادة على الزيادة مقدار تلك على السطح الام من كونه احد العينين او
 في عين الرأس او طول اصبع واحدة او ثلث او غير ذلك فالتقدير بالذات
 بيان مقدار الزيادة المرددة للفضل في كل ما ذكره التثنية والتحقيق انما كان مودة
 الفضل الحق الزيادة المستقيمة في الخلق والاختلاف في السطح لا في المتري

في عينين او رجلين

في عين

جهة ما لا لا في عين واحدة حتى تصح المسح المذكور دفعة واحدة في كل
 المباحات الثلاثة المذكورة في مسح الرأس من ايقاعه على جلد الرأس او
 الوجه على ما اقتضاه في غسل الوجه واليدين فان ساقى المسح الغسل الذي هو
 الرأس حتى يكل من جلده وسفره ثم يشترط ان لا يخرج السطح عن المقدم فلا يخرج
 عن دخل العين وجب الخروج عن السجدة فلا يصدق على مسح مسح الرأس او مقدار
 فليجمع عليه شعره لئلا يخرج من السطح او شعره في مسح عليه ثم يخرج هذا الكلام في
 تدبره في المقدم وعلى العين فانه يخرج عن سعة الغسل فلا يكون مسح مسح
 وادخل عدم الجواز للمسح على ما ليس على العين فلا يعرف في ذلك خلافه فان
 احد الامور المحيضة في الظاهر الرقيق والى كبر في المسح على العمامة والى ما
 عرفت وحكم الزيادة بالثبوت على العين من الرأس حكمه في الوجه واليدين في
 لمسح مسح الرأس على الواجب فكيف بالزيادة ومع اعتقاد التسليم ان
 عدم الظلال انما ان يسهل الوضوء وذلك ما علم من السطح في مسح الوجه
 بدنه فالاطمان في قولنا ما ذكرناه الحاسن حكم الظمان بانجاب وضعه
 الزيادة مسح رأسها ما ذكرناه في المغرب والغداة وقال التثنية الذي يستحب
 وجوبه في مسحها ادخال الاصابع وقال الشيخ في المسوط رخص للسنة ادخال الاصابع
 تحت المصغرة في كل صلاة الظهر والعصر والعشاء الا في فاضل الغداة والظهر
 فلا يدخل من وضع القاع انتهى ويستدلهم دواية العين في يدي على عرف
 عبد الله عليه السلام لا تسع المزة والراس كما تسع الرجل قال المزة انما تسع
 رأسها وضع القاع فانه انما كان الظهر والعصر والمغرب والعشاء تسع
 وجه مع عدم احتياقه على يدي يام وظهوره في وجوب مسح المزة تمام في كل صلاة

ان لا يخرج من فاضل

وحكي في الذكر من ان السطح
 فاحصه من غير ان السطح
 فوندين بالزيادة وحقيقه
 فانه لا على الواجب فلا يوجب
 الاحتياط في الزيادة

وادخل في السطح
 في السطح

من غير الجواز وعاد كما يعلم عدم الجواز السابق انما كان انما قد لا يفرق
في غير الاخذ من التبعين في الحد والمستعمل من غير الاخذ في التبعين
في الاخذ كما في شرح المفاتيح وغيره وهو من غير الاخذ بالوجه الذي ان عدم
اختصاصه باليد بذلك وجوز الانتقال الى اليد او اخصا بالوضع وبذلك يجسر
هذا اطلاقها بالقبلة الى الخارج من اخصا بالوضع ومنه ان اليد خارج عنها
فموجبة اليد في اليد بالقبلة الى سائر المواضع لا يجوز للمسلم ان يملك اليد في
اليد ان لم يملك اليد بالقبلة الى اليد في اليد ان لم يملك اليد بالقبلة الى اليد
منه كما ذكره في التلخيص ومنه يعلم عدم الفرق بين اليد بالقبلة الى اليد واليد
واما الفصول من خارج اليد فقد تقدمت في اليد في خلافا من حيث ان اليد
بilateral للمسلم لان معنى اليد بالقبلة الى اليد لا يجوز للمسلم ان يملك
وان لم يملك اليد بالقبلة الى اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد
او بعدا في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد
لان يد يد اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد
لكن يد يد اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد
لمع عدم اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد
باليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد
اختصاصه باليد باليد واليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد
مستوي اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد
ويكون احداهما بالقبلة الى اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد
بتعدد اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد

المتفق

ان قد تارة الذكر في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد
وعداها ان في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد
الماء في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد
وعداها ان في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد
بالمسلم هو اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد
خصوصية اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد
لذلك في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد
على عنوان اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد
لان اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد
والا فمجرد اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد
المتاخره في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد
اذا كان سلبا لا يوجب اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد
المسلم في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد
اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد
في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد
نظرا لان اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد
اما اذا تحقق ذلك فلا وهو تحقق لان اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد
يوجد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد
تحقق المسلم باليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد
والظاهر من اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد

او يوضع به على اليد
وذلك ان اليد في اليد

[illegible]

الطاهر وعزل الوضوء فيه الماء جار المسح بلبا وقا قالما
من ظاهر جمع وربما يوقم اختصاصا جار المسح بما لو يوقم الوضوء بانواعها
لونهاء بالادعاء على الماء الخارج على الماء للبد ويدفعا ولا ان المسيا رة
على العرف فلوحس ناويا الوضوء من دون تعيين دخول او خروج كان من
انحاء الفصل امرها وصدق على الماء انما الوضوء وثانيا ان يكون في
بالادخال المصروفه من ان يخرج ثم اخرج فانه ما هذا انما الفصل
الماء الجديد وهو لا يخرج من الماء الكائن عليه بالفصل الوضوء في اوجها
ضمير من الماء الجديد الوضوء المسح على الوضوء الثاني عليه وان حصل
تقدم فصل السرقة في سعة الفصل الجليل ولا حكم المحو في
بجوار المسح بنفاة الفصل الثالث معاللا بانة لا ينفك الفصل الا على
حصل ان من الفصل الجديد لا يوجد على الماء بل لا ينفك ولا الفصل
لا ينفك على الماء على الماء وصح المسح كذا وان وصح على الماء
بالفصل ثم من سقرا في الماء لربا من مضمرا فانه من من جوار المسح
لرب سقرا في الماء بعد الفس وعدم الجوار في الماء كذا في منظر
الحاد عشر لو غسل موضع المسح اربع ارجل انما الفصل في فصل المسح او حتى
ولرب سقرا في الماء بالاداء والشرع في الرأس والرجلين هو المسح هو
غير صحيح او غير مقصود والمثلي لا يجب انما من الصادرة بغير قصد
قد روي محمد بن حمران عن عبد الله بن علي ان قال ياق على الرجل قد
سجدة ما قبل الله من صلى على فليف قال فانه فصل ما روي عنه
فانه العامة من ان الماء بالمسح محرم تبليغ الوضوء في وجهه ومسح المسح

عن

عندنا ولا ينجس بالمسح الضيق وهو حتى يغسل الوضوء فاصلا بالماء
وانما اجتماع الفصل المسح ظاهر من الماء انما كل من يتحقق الفصل والمسح فان
الاول عبارة عن جارية الماء بالشيء والثاني عبارة عن جارية على من يوقم
تتبع الاول بدون الثاني كما لو غسل الوضوء في الماء وتتحقق الثاني بدون الاول كما لو
مسح على الوضوء بلبا لا يصدق على الماء غرضه وانما هذا هو ما في الفصل
ولذا لا يخرج عليه الحكم الماء كسرة الجارية او غير ذلك وكذا الصادرة بالوضوء
غسل الرجل العين بغير ماء او بغير ماء او بغير ماء او بغير ماء او بغير ماء
فانه انما مسح وان اعتبره المسح المعهود بشر ما يكون بالماء وقد ينفك من الماء
المسح على الماء الكثير حيث احاط الماء بمسح على الوضوء فانه مسح من غير وضوء
ولا يخفى ان هذا الاجماع ليس من مضمرا فصدق الفهم من من مضمرا فصدق
من اجل منافاة كل العمل فلهذا انما مسح حيث هو مضمرا او مسح على المسح
باطلا للمادة كرا من الاقواء عند فصل المسح من من مضمرا الاجتماع بمسح الجوار
والا فانه مضمرا من مضمرا ان مضمرا فاذن فاحكم من من مضمرا او مسح على
مسح فالاربعة مضمرا مضمرا من مضمرا فاذن عند فصل المسح من مضمرا والمسح على
انما ذلك المسح المضاف للفصل في النور والمثل انما انما الفصل هو المسح
مضافا للفصل المضمرا مضمرا لان مضمرا مضمرا ولذا قال في الذكر ولا يصدق
اكثا والماء لاجل المسح لان من لا الوضوء وكذا الوضوء بما هو على الوضوء وان
الرجلين يصدق الاعتقال ولان الفصل مضمرا مضمرا مضمرا مضمرا مضمرا
وصحوا بان العلم من الوضوء فانه يتحقق الفصل والمسح فعدم المضاف
بما هو ظاهر والاجماع مع تقضي المسح فاصح ويؤيد المضمرا مضمرا مضمرا

عن

جملت مسيح الرب على اثم اصبر انه لما من المذنبين لم يكن في ذلك مضمونه ثم
قال لهم ابادوا مسيح على الربين فان بالفضل فصلت فاصح معه ليكون
اخر المضمون من كونه قائما لولدت له احد هذه المذنبين على مسيح على الضيق
بل يعتقد بدماء المسح عند الموت فكله لو كان على الوجوه قائما لكان
هو يعتبر المسح انفسه كالكف ويحتمل ان يطلق الادلة لعدم وذكره
اليمين والكف او اليد في بعض الاخبار خارج على معنى العادة فلا يصح التقيد
ودعوى ان الغلبة والعادة فلا يمتد إليها في البراءة المقتضية فوجب ان
الرجل القيد فلا يمتد لعل الاطلاق الحكم بالظاهر القيد في الحكم غير على القيد
او لا مانع من مقتضاه ان خصائص الحكم باطن اعمال الكف ليس للرب والوجوه
وباطن اعمال الكف ليس للرب القيد لان العود والاعمال الجارية لا تمتد
البلدان في صورة التقيد في ذلك اختيارا ولا جارية للأصل وبأنها بالوجه
على ذلك الجري على غسل الوجوه واليدين لتعارف اليد في رابعا وفيه المضمون
لها في الاخبار وهو مخالف للأصل ولا يمتد في اتخاذ طريق المسلمين والمثابرة
المطلوب في الايمان او مسحا اعمال الفصل والفرق الفصل في جارية الاصل في
المعروف ثم فاما ما لم في المأمور به بالنسبة الى افراده بحسب المعهود في بعض
وعدمها واما معهود في ذلك الفصل فلا يمتد الى بعض افراده
فان في الذكر في موضع بالزجر لا يمتد الى بعض المعهود في بعض وكذا ما ذكره
حيث قال واهلها ان باطن اليد على اثم واخص بالظاهر وهو هذا القول
ويؤيد المسح بالكف فالأقرب جواز ما لا يمتد اليه وبأنه بعض الأوامر
ظاهر الأسكافي وابن باويه والشهيد الثاني في سبيلها تعين اليد اليمنى

مسح

استاء في هذه التفسيرات التي ما عدا جرم المسح باليد على الوجه الصحيح
انما الأوامر أحسن من هذه التفسيرات المسح باليد اليمنى ونصف التفسير
واضح ان غاية طريق الجليل تعين يمين كغيره على اليد اليمنى وقد عرفت ان خارج على
العادة ثم ان من المتأخرين قد اضطرب في المقام فقلوا لولا ان في التفسير الجليل
يجب ان يكون بالأصابع وقاله كلف الخطأ اذا قطع المصاحح قام مقام ما هو
فيقوم باطن الكف اليسرى مقام باطن اليمين فان هذا انما قام ظاهر اليمين فان
ظاهر اليمين فان هذا على اليد اليمنى غير اذ باقى اليسرى اليسرى الاقرب
فان تعدل اعمال قام غير مقامه فان تعدل الجميع مسح بيمين اليد فان تعدل
فيقوم من خارج البدن ولا فرق بين بدن الفروع وغيره من الاجسام قالوا في
وجوب تعين اليد اليمنى على اليد اليمنى من الجسد واليد اليمنى في قوله المسح
بلكف مسح باليد اليمنى فان تعدل اعمال فحينئذ الصد والوجه والخير بيمين
احدهما على الاخر انتهى وانما خبرنا في ذلك كذا لا لانه دليل ولا جرم
من القواعد والحمد لله الفصل في حكم ان منهم من قدم اليمين على اليمين وفي
والصواب ما ذكرناه وفيه ما قال بعض المحققين ان اليمين قبل اليد اليمنى
سوى وجوه اعتبارية لا تصلح مدركا انتهى ان بعض الاطراف على اتفاق الفقهاء
والفقهاء على تعين اليد اختيارا وادعوا عدم الخلاف على تعين اليد اليمنى
وقال ان اليد في الاخبار على تعين اليد اليمنى قلت وانت بعد الاصل على ما
تعرف ضعف هذه الدعوى بالخلاف وعدم الدليل على ما سألت فان علم بها
المسح بالوجه او تعينه مادة وعدم التعين في التعريف الصحيح للوجه
عن الساجية بعد معرفته من اطلاق اليمين والقرينة وجوب ذكر اليد في بعض النسخ

مسح

الى الكسيف وفي هذا الباب لا يخلو المعنى المستعمل في القول بالسمع بكل الصفة
التي هي في الحق والبرهان على الميل اليه وفي الخارج في الاصل في هذا الباب
احوط وعز الكفاية الاولى ان جميع مقام كنهه وبما يقال بدلالة رواية
ايضا عليه قال قلت عرفت فانقطع ظهري فقلت على اصغر من ذلك فقلت
بالوصف قال نعم هذا هو ما هو من كتاب الله ما جعل عليكم في الدين
جميع اسم عليه لا ولا وجوب الاستصحاب لمرأى بالسمع على الملة لبقاء
شوة يسمع عليها وعلى اهل على افعال جميع الاقطار وعلى ظهري بعيد وربما
يؤيد ما دل على صحة الظاهر في بعض الامور في استصحاب الظاهر والتكليف
منه وبما لا يخفى كما هو في دعوى جاعلة وظاهر في رواية في شرح الفقيه
انهم معترفون في الرجل يكون سمع بكل الصفة في هذا الباب لا يخفى
بالوجود غير معلوم في ظاهر كلامه بل لا يخفى في كماله بالادب والاحتياط
وقد اشترى في ذلك في صريح الارساء وانا بما عارضة بما ادركه من الاضمار
ومعاصرة في جواز حال اليد في الحقايق وفي جاز ان اخذ بالسمع من
الحاجين ما شافوا العين بما اطلق ان البطل الموقوف لا يكون تمام عن هذا
وقالنا بان السمع بكل الصفة كصفة الصفة من حيث استصحابه في القدم لا
فستبعد اذا وضعت على اهل من القدم والى رواية مستمرة في تفسيره
الاصح من تمامه في موضع القول على القول وهو غير مستوعب بالادب
عن كنهية السمع ان من كنهية الاحياء والمذوق وما بعده مما جعل في ذمة
له فلا يورثه وعلى كمال خلاص من على الصفة في الفصل والاختصاص
عرفت من الادلة القوية على كنهية السمع كما هو في الشيخ والباقر واما في

في

عبد الاطراف في حق شخصه لا يتألف منه هذا الفصل في حق شخصه من حيث
الشبهة او غير ذلك او يقال ان السؤال والجواب في الوجهين مع الشبهة من حيث
نظر الاصل من حيث الشبهة ومنه ويشهد بحكمه بان قال الفقيه في الخبرين
تفصيل من الصفة من معان الحكم فكل شخص على كل من القول بالاستصحاب وعدمه
على عدم الاستصحاب فظاهر واما عليه فلان الواجب على الحكم من بعض السمع على الخبرة
مقدار السمع من الخبرة لا سلطان لعدم تفصيله من شاهد على عدم الظهور في
القول على تفصيل الخبرين من كون السمع مقصور على خبر حكم بقوله الشبهة على
السمع او جازة ولا ينافي في كون الخبر في القطع ببعض الظاهر لا مكان الخبر في
الخبرة في الاظهار او لا ينافي في ما انما هو في ذلك وما هو على كون السؤال
عقل الرجل على الواجب عليه فاعلم بان ما وقع في السمع موضع الصفة
انما هو على السمع عليه في حق الملة في شدة عليه في كنهية الصفة في سمع عليه
على ما يصح في استصحاب الخبرة في وجوب الاحتياط واما التأييد بما ذكره في مقدم
او حتى ثم ان الصفة في الذكر على بعض على ان القول بوجوب ذلك اصح
والله مستند رواية من خلاص المقدم حالها في خبرها في الله وهذا
وما ذكره بعض الاذواق من نسبة افعال مقدم الاصح الى بعض الاوصاف
او في غير ذلك في المسئلة كما اشترى اليه في صريح الارساء والاستصحاب تمام الرجل
فوقه على ما جاء الامامية في ظاهر المتن في ذلك في المقدم على كل من
السمع او جازة قال في احكامنا على كل من قال بالسمع قال بالسمع الاستصحاب انما هو
بدلالة منقضية صريحة في ايد من الروايات على الاستصحاب قوله او موطورة
او جازة على الصفة كصفة السمع في هذا والله في الاستصحاب وقال ان في

في هذا الحال على كل من
الله الذي هو في

من قول

من قول جميع الرسل ويقول مع ذلك استبعاد المعصية لما هو في الطبيعة
واما حجة القول هو كما ذكره القديس اغناطيوس في رسالته الى افسس
الكبيرين لقولهم انهم لا يسمون بالاعمال بل بالنعمة فانه متعلق بقوله وهو ان يكون عملهم
مبني على الواجب مع هذا المعيار فيكون ما ترون فيهم والى ذلك ان يكون في
غاير لفساد اعادة كون الواجب في العمل فلهذا هو هذا ما ترون فيهم لا ياتي من انفسهم
وهو من جهة غسل اليد في غيرهم الا انهم من المشاهدة غير سديد
ونظروا الى الصورة الواحدة في الباشا اعادة كون المسيح الواحد في
بين الاصابع والكعب ولعلنا في الاختلاف فير ايضا ثم فسر في عمل الكفاية
المشورة وهو يرون بوجود الخلاف لكن في ثبات وجعل الحق في
الطهارة الى الكعب شجرة بعد الموت فير والشيء في ذلك هو انهم
على الاصابع بعد اختار الكفاية المسيح بجزء من بين الاصابع والكعبين
الوجه في ذلك ان القديس بديا الابر القديس المسيح لا يصح ان يكون
المسيح من القديس ثم قال في ذلك فسر بين المطوف وبين المطوف في
برهان على المسيح فالواحد وهو القديس وبجزء من هذا القديس
القديس ان يكون هو المسيح من ايمان الاصابع والكعبين وبجزء من
نفس القديس بذلك ثم قال ولقد ثبت الاثني في الباشا في
داود وانه من جهة زلزاله وبكوي حيث ابراهيم اولاد المسيح على الشغل
ادخل الى اليد تحت الشواء وجعلوا الشواء من بين الاصابع والكعبين
اخي اذا سمع فيهم اربعة وليس من قديس ما بين الكعبين الى
الاصابع اجزاء فان الموصولة اما بين اليدين او القدمين وعلى الصليبين

من

على كفاية المسيح من هذا القديس بل يد عليه وانه الاثني في الباشا
در تمامي الاستدلال عليه بالاطلاق وانه من خلال اطلاقه من
در باينده ما در في اذ حال اليد في الباشا الحق وضعف الاطراف اما اليد
جعل الصابون في القديس بل جعله متعلقا بالاجل وهو كفاية القديس
لا تكلف وقد واصل القديس بديا في القديس بديا في القديس بديا في
وقد استمر بين المطوف والمطوف عليه كما ذكره فيهم والكعبين في
حيث لم يكن القديس بديا في القديس بديا في القديس بديا في
لا الفصل وفيه ان ذلك يد في اصابع القدمين ودرهم في ان جعله
ينافي في جعله في القديس وغسل الايدي بين وجوه قديس اذ ذلك
فيهم في غسل الايدي فيهم ان ذلك فيهم في غسل الايدي فيهم
اذ الفصل في القديس بديا في القديس بديا في القديس بديا في
مدخله في القديس بديا في القديس بديا في القديس بديا في
وقد الفصل في القديس بديا في القديس بديا في القديس بديا في
المسيح بديا في القديس بديا في القديس بديا في القديس بديا في
على الاصابع وهو كفاية القديس بديا في القديس بديا في القديس بديا في
في حاله ان يكون قديس بديا في القديس بديا في القديس بديا في
المسيح بديا في القديس بديا في القديس بديا في القديس بديا في
هو الاكل واما القديس بديا في القديس بديا في القديس بديا في
ونفي القديس بديا في القديس بديا في القديس بديا في القديس بديا في
بين الوجه الشكر في القديس بديا في القديس بديا في القديس بديا في

على المسيح على كفاية

فالأولى كرم السيد لا يدل على شيئا بالخصوص فضلا عن الدلالة على التثنية
 والثاني يدل على الاستحباب وكذا يدل على التكرار عند عدمه والثالث يدل
 على التثنية والأول في معنى التثنية هو الثاني على ما افهمناه هنا وهو سلم
 على الأولى وأما حديث الأئمة بعده ممنوع منع حيلولة بشر الفصل
 ونصه على الفرض وهو ما رأينا في نسخة الله وأما دليل فيما تقدم من منع كون
 الموصولة بدلالة الخبر أو القيد من بل يدل على صحة البعض المستفاد من ما
 الأصلان واقع في مقام تقديمه كقولك اخذت من الدار ما بين يدي
 العشرة أي هذا القدر كما تقول مررت بالدار ما بين يدي وكذا فانه يدل على
 تقديمه ما نقله من بعض النسخ ولو قلت بقي من الدار ما بين يدي
 فكذلك كما قلنا في مقام تمام الانطباع ولا ريب ان التثنية المذكورة لا يدل
 على تركه من تحديد القول بل هو جوهري وأما بالنسبة إلى ضرورة خلاصة
 التبيين له مقدار التبيين في جانب التبيين فليس كونه من التبيين فائدة إلا في
 كونه من المطلقات مثل صحة خبره المقدمة بضرورة فائدة وفيها القاطنة
 التثنية بالأدلة وهذا يقتضي الجواب عن الاستدلال بالاطلاق وهو ان
 خلاصه وسائر الأخبار المطلقة وأما التأييد بما دل على ان الذي
 التثنية المحرقة فواضع من الكل فلا إشكال في وجوبه بحدود ما بين
 الأصابع والكعب بالمسح على ما عرفت وأما تعيين الكعب فعينه
 خلافاً من أحد ما بين العامة والخاصة والثاني بين العامة من غير
 مع معنى أما الكلام على الأول فذهب جمهور العامة إلى ان الثاني في
 الثاني من غير القدم وبغيره فكل قدم كياناً وتعييناً بالمخبر والآخر ههنا

مع انك تعرف في رواية
 التثنية شهادة التثنية
 على الأئمة التثنية فلو كان
 اثاره التثنية في جانب
 التثنية من القول في قوله
 على اراؤه ذلك من جهة
 ايضاً فلو كان الثاني في
 في التثنية من جهة

والتثنية

والتثنية من دأبه الإمامية ومن وافقهم من جهة التثنية من الحسن التثنية ومن
 مخالفته ويعلم ان هذا التثنية من التثنية ليس بمعنى لفظ الكعب بل في قوله
 من قوله التثنية بغيره بل على ان الكلام في المقام قال الخبر الذي في نصيب
 قوله لا وجعل في الكعبين جميعاً على ان الكعبين هما القطران الثاني
 عنهما الثاني وقالت الإمامية وكل من ذهب إلى وجوب المسح ان الكعبين
 عن عظم مستويين مثل كعب الخنم والمبرم موضع تحت عظم الثاني حيث يكون
 مفصل الثاني والقدم وهو قول جمهور الحسن وكان الأصح في هذا القول
 جهة الإمامية انهم الكعبين على العظم المحصور الموجود في رجل الرجل أو في
 ان يكون في رجل الإنسان كلاً والمفصل بين كعبين ومنه كعب المسح لمعنا صله
 وسط القدم مفصل فوجب ان يكون الكعبان في هذا الرجل حتماً
 الكعب على العظم المحصور والمفصل يجب الوضع والتقدم على أنه المبرم من التثنية
 الإمامية بل على ما قال المسح خلافاً للجمهور في أنه ذلك من الأثر وعلى هذا
 في كلامه لا يخفى على الدامال وقال صاحب الكشاف في نصيب الأثر لو اريد المسح
 إلا الكعبين والكعبين الكعبين فالفصل القدم وهو واحد في كل رجلين
 اريد كل واحد فالأثر والاطمئنان وأما إذا اريد الفصل فما لا إشكال في
 في كل رجلين فمع التثنية بما قبل كل رجلين وهو ان كل رجلين
 لأثره الفصل من الأثر والقول بالفصل لأثره التثنية وهذا على الثاني فثبت
 الكعب قد دل على وقوع الخلاف بين الفريقين في المار من الأثر لا في كون الفصل
 نصراً ولا بطلاناً منه وقال الثاني في نصيبه بعد هذا ذهب الجمهور
 قال الإمامية وكل من قال المسح ان الكعبين مستويين موضع تحت عظم الثاني

الشي لا يخرج مع السابق والقدم مثل محو عنه في المتحيز ونحو ذلك
 بالمدح والثناء المجمع ومنه قال هذا من الحسن لا يشبه وذكره الأخواني في
 عبارة العلماء على بعض من لا يزد في حصول الحق والكعب وقال في الحاشية
 الكعب هذا الفصل بين السابق واللاحق وفي عبارات علماء المشاهير
 المحصل في نقل حجة من عبارات السلف ^{في الحاشية} والكعب والكعب المشبه
 الذي في المحقق جمع في بعض كالحق السابق وفيه يحصله من غير حجة
 خالف فيه الأعلام بل قال في جامع المقاصد ان هذه الفصل من الكعب
 لا يوافق مع قوله من العامة والخاصة ولا اهل اللغة لان العامة
 على ما عرفت قد جعلوا الكعب هو السابق حاشي السابق واما الخاصة فكلما
 هو محقق خلاف ما عليه فالحق ان الكعبين هما الصفتان الساتتان في اللغة
 امام السابق حيث يكون معتدلاً في غير ما لا يساوي الى ما ادناه واما اهل
 اللغة فلا هم قالوا ان اشتقاق من كعب اذا ارتفع ومنه كعب في الجارية
 ولا يرتفع في الفصل قلت الحق ما حققه المحقق ^{في الحاشية} وفيه شبهة في بعض
 معنى الكعب ومنه العلم اقول ان الكعب حزين وصفي واسمي اما الذي
 فقد ذكره في واحد من كتب الارتفاع وعلا واستشهدوا عليه بالمتن
 المتقدم الا انه غير مدع في موضع عدم اتحاد هذا المعنى بل قال لكل ما
 ارتفع انه كعب ولا كل ما ارتفع كعب فان كعب الشجر والجار والاربع
 ويدل على ان كل من كرسى لا يرتفع عند بالمتن المتقدم فالحق
 اجتماعهم لا استناد الى النقل وقوله من ان الكعب الصانع على الاكثر
 ضعيف والاصح إطلاقه على كل ما يرتفع فيحصل ان يكون من جهة الارتفاع

فانما

فانما هو كعب فاما هذا الإطلاق الكعب على شئ غير متحرك فاما إطلاق الكعب
 على بيت الله فغير ان ذلك لا يرتفع وهو المصطلح في متبطلان كل ما ارتفع فهو
 كعب من دون ان يكون متحرك في ذلك اهل اللسان مع ان المحققين في
 بيان إطلاقه على شئ غير متحرك اختلفوا في ذلك فلهذا اهل اللسان مع ان المحققين في
 اللغة ان يعرفوا على ذلك بجمع ومقتضى ذلك صحة الإطلاق عند استناد النقل الى
 الارتفاع لا بعده وعند قيام الارتفاع وهذا من اقوى الشاهد على عدم كون الارتفاع
 معنى الكعب فالحق الإطلاق في هذا المذرك بيان من معناه الا في بعض
 المخصوص المندم ذكره وذلك لان ذلك لا يرتفع في قوله لا يكون في بعض المخصوص
 في قوله وثورة على كعبه المحصورة ويشهد لذلك عدم اتحاد فانه لا يقال
 فلو كان الحق هو كعب الكعب هو الوصل بل كعب من كعب من كعب لا يرتفع
 فاما استعمال الحقيقة لكعب الوصل في بعض المقاصد وصح في المقامون بان كل فصل
 للعلم وربة الكلمات المتعددة ما قبل هذه الخلاف في كون الفصل كعباً فان قيل
 كل ما يربط الوصل بين الشيئين والمفصل والوصل هما واحد وكذا يقال لكعب
 الكون لا يشتمل على الارض والكعب من القصب هو الصفة بين الاسودتين كما
 صرح به في العرب وغيره ولا يربط انما يربط كونه امراً لا انما يربط كونه
 او باقاً بشئها فلو لم يربط والاصح إطلاقه على كل عقدة وناشئ وعدم صحة
 معلوم وساقع في جميع البحرين والمصطلح من انما لا يربط بين عقدين فهو
 وضع وكيف كان فلا شك في صحة استعمال الكعب بهذا المعنى وعدم صحة
 باقياً ومعنى الارتفاع واما الاسمي فاما هو عدم الخلاف من اهل اللغة
 ولا من علماء العامة والخاصة في صحة إطلاق الكعب على الصفي المخصوص الوصل

أقامت

أما الظاهر في معنى السابقين فلهذا ما مع القدمين وذكر بعض الأئمة
أن الشيخ المذكور جازع المصباح فيكون الذي عرّفه الأصغر وعرفه العلاء
غيرهما هو الظاهر عند السابقين وعلى ذلك لا دلالة في العاصم
على إرادة الشيخين كما عرفت في بعض النسخ بل هو ظاهر في المواضع لتمامها
وفيه ذلك ما عرفت من هذا الوجه في كلام الأصغر وقال في كتابه في حديثه
ما كان له من الكتب في الآثار والكتبان الظاهران السابقين ومقتضى هذا
السابق والقدم في الشيخين وقال في بعض النسخ السابقين في حق السابقين
القدم في حق المتقدمين وليس هو السابق في كلام الأصغر انتهى في بعض النسخ على أن
الواقع أن المتقدمين غير واقعين عند بعض السابقين والقدم أو متساويان
على أن يكون الكتب في بعض النسخ لا يستلزم في بعض النسخ لا في بعض النسخ
لما عرفت ما توصف الكتب في كلام أهل اللغة بالنسبة إلى الذين هم في بعض النسخ
أنهم فيكونوا ذكره كما يشهد بذلك قول الشيخين في الحديث رأيت بعضهم يرون
فأما في الكلام في وسط القدم ولا ريب أن هذا الشيخين أحدهما من النسخ غير
صحيح ولا معتد والمخرج في كتابات أهل التصحيح وهو غير معتد فيكون هذا
السابق والقدم ويرجع إلى أصلها وأنه معناه في بعض النسخ والظن في السابقين
في قول القدم ضل عليه إجماع الظاهر وكذا في قول الشيخين في كتاب الله
فالأنس في من يشهد بكتابهم كونهما في بعض النسخ في كتاب الله
الماضي في الحركة كما أن النسخ في بعض النسخ في السابقين والكتب
موضوع بين الطرفين السابقين من الكتب في بعض النسخ في بعض النسخ
وقد جاء في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ

والمع

واسطة بين السابق والكتب بحسب أنهما انبثقا من أصل واحد وهو موضع في
بعض النسخ وكان قد انبثقا بحسب الأصلين في بعض النسخ في بعض النسخ
غيره ودعوى أن هذه النسخ اصطلاح منهم من معارف الكتابات أو في بعض النسخ
حال الكتابات في بعض النسخ وهو مطبوع فيكون العلم الواقع في بعض النسخ
والقدم كما عرفت من أشكال بأول اختلاف في بعض النسخ في بعض النسخ
فقد عرفت العاصم في بعض النسخ كما عرفت من أشكال بأول اختلاف في بعض النسخ
من معارف الكتب الأقدم في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
الموجود في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
كان في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
لكن الظاهر أن بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
ما عرفت من بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
كان أو غير صحيح ما عرفت من بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
بالحسين والقدمين وأن الكتب في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
من بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
كتاباً وليس في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
القدم فلا ريب في اعتبار ولا عاصم في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
فلا خلاف أن بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
غيره في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
ببطلان قولنا في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ

وقالهم ان لا يصح منكم بالثنية وهو عهد العرب بل بالثنية مع انا
قدما لك حال النسبة الى الاصغر ايضا الثالث ما حكمه في اللغة ايضا
عن الكا والذكي بعد الصان المذكورة قال واخبرني شيخنا الفاضل
قال من وجد في علي بن الحسين في خبر كان له وقال هيبة الكعبان قالوا
هكذا قال ليس هو هكذا ولكن هذا اشار الى شرط جلة فقال المراسل
يقولون هكذا قال لا هذا في الحقيقة وذلك قول العاصم انتم قد نسيت
القول بضمير الميم كعبا الا واما الناس واخلاقهم في علم القدم والحق
ويعملون في العلم الا ان الامم من الامم لم يعرفوا عند الناس الواقع ما
يسير في الحقيقة من قولهم ومنه رسول الله ثم سمعوا سره في
ثم وضع يده على ظهر القدم وقال هذا هو الكعب وادعى بيده الى سفل الشئ
وقال هذا هو الطنبوب وهو قد بين في الاول ان الكعب في ظهر القدم ثم ركب
بهذا عن اشار الى سفل العزوب وهو الصلابة التي في الكعب فيكون
هو الميم فقال هذا هو الطنبوب انما يطلق عليه اسم الكعب ومقتضى
كل انصاف معنى الكعب في ذلك العلم المستدير الخوص واما اخلاقه في
القدم اعني العلم الوفي فلا يصح شي من معنى الوصف والاسم اما
الاول فلا بد ان يتم الاعمال اعتبار معنى الوفاء والارتقاء وقد قدس الكعب
وان اورد الاسماء من هذا الوجه ضعف جدا سيما وصي الوصل لا يمكن
الاستعمال فيه واما الثاني فلان احد من اهل اللغة وغيرهم لم يذكر
الوقوف من سائر الكعب فاما كلامه في خبره فليس ملاحظا والادب
للاختلاف على الامر كما اخلا على الذين من قبله فاما ما سبق فمعنى الكعب

الوقوف العقب

اعلم انه

انما بان من علم ان الله يفرق على اولادك اثم قال شيخنا ابو علي بن جندب
الكعب ظهر القدم دون علم السابق وهو الفصل الذي قدم العزوب
نفي بقرينة ظهر القدم ووجه السابق مذهب العامة لما تقدم ان مذهبهم
المجان وهو علم السابق فوجه وابيت الكعب ظهر القدم اما لا ثم يفرق على
وصف الفصل باثر الفصل الذي قدم العزوب والعزوب على ما عرف هو
المصطلح على الكعب الخوف في الفصل الفصل الرابع قد علم هو الفصل
والقدم فكلما كان يتبع في اللفظ المذكور فان العلم الذي في لسان
ولا واما قدم العزوب وقال السيد فقلت الكعبان هما العظمان الثانيان في
ظهر القدم عند سعد الشوك وقال الشيخ في الكعبان هما العظمان الثانيان في
منهم هما الثانيان في وسط القدم عند سعد الشوك وهذه الكلام
في ما ذكرنا فان الفقرة الاولى منها هي في العاصم وفي الكعبين في كسرة
والثانية تبين لفظ ومعنى القول في الفصل العزوب على ما يستلزم من كلام
كلامهم او صريح على ان الاشارة الى راي ان الله انما كان على الفصل
لا على العلم الذي وقال في الفصل الكعبان ظهر القدم في الفصل
البيان على العلم الثانيان في ظهر القدم وهذه العاصم ان من سافر
فان العاصم هو بيان الكعب للرجل على العامة العالمين يكون في طرفة
منها ما ورد من توصيف ظهر القدم ولذا قال في كشف القدم بعد اختيار
ولا ينافيه ما روي من وصف الكعب ظهر القدم فانه اشارة الى وجه العاصم
من اثار الطنبوب ان الله وقال السيد في الكعبان هما العظمان الثانيان في
الكعبين ما بين الفصل والمشي فالكعبان بين القدم في كل قدم واحد

وحكى في الاثر عن بيان ذلك
في التمرين العظمان الثانيان
ظهر القدم من عند سعد الشوك
في الاشارة والمركب والكعب
هما سعد القول في ص ٣٠
واما في المبسوط وحكي
الفرق والعلل والعزوب
العظمان الثانيان في وسط
القدم ص ٣٠ ص ٣١

ما على سرة وسط على الوصف المتقدم انتهى وهذا الكلام لو انما على ظاهره ^{يخرج}
على ما ذكرناه وكثيرا كان مستقيما لان المشط انما يدبر ما بعد عظام الورع
فالعلم الورع يوضع بين المشط وهو واقع بين المشط ^{والعلم} والعضل
الورع فانه واقع بين المشط والمشي في غاية الزيادة وان
اريد به تمام القدم كما اراد به هذا فانه واقع في المشط من اجزاء المشط
من القدم انما قال هو في مشط الرجل ومن اجزاء المشط من المشط في المشط
الذي قال ولكنه هكذا اذا شئت الى مشط المشط من المشط في المشط
وهو واقع في المشط هذا مضاف الى ما قلناه من عدم جواز اتصال
في هذا العلم الورع عند احد من اهل الانسان فضلا عن من من المشط وهذا
لما ذكره قدس سره في مشط الساق من وجود المشط من مشط الساق فان مشط
المشي والشمع متجانس في المشط بين المشط والمشي في المشط في المشط
على سواه فلهذا من اجزاء المشط انما هو المشط في المشط في المشط
فلا العادة يقترن في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط
هو المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط
ذكره ولم يثبت وجوبه في القدم من مشط الساق الى مشط العلم الورع في
قبر القدم البست في المشط الورع بل هو ما يقع من مشط القدم الى المشط
ولا يرب ان استاء الا ارتفاع من اصول الاصابع ومنه في مشط المشط
فخرج من المشط في المشط واقع في المشط في المشط في المشط في المشط
قبر القدم ان لم يثبت في مشط القدم في المشط في المشط في المشط في المشط
ظهور في العادة في مشط المشط في المشط في المشط في المشط في المشط

قيد لجزء المشط فيكون في قوة انما هو مشط القدم في مشط الساق في مشط
القدم وجب في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط
والمشط يرب بالمشط من المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط
لما تقدم من بعد ابد ما بعد عظام الورع وقوله في المشط في المشط في المشط
وبين المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط
في مشط المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط
جميع المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط
لما تقدم من المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط
بالمشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط
بين المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط
فالمشي في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط
وسط مشط المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط
من المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط
على المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط
ان المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط
المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط
المشي في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط
في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط
مدح المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط
من المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط في المشط

والخلاص على هذا هو الطمان الثانيان في وسط القدم وهذا هو الذي يسمونه
 في الذكر والمنقوش في قعر الحان والقدم وكذا الحن في المنقوش في قعر
 الكعبين المنقوش في القدمين قال وعندها الكعبان هما الثانيان في وسط
 وهما معقد الشرايين وهذا من حيث هو في اهل البيت عليهم السلام وفيه قال
 بالحسن الشياطين الحبيب وخالف الباقون في ذلك انتهى ففسر في المنقوش
 على ان اوصاف الحان بالباب بعد نسبة الى الشرايين واما هذا عليه على من
 من الشرايين واما الباقون فادعوا الى ان الطمان الثانيان يعني الثانيان
 وشالها ونحوها لا يسمون في المنقوش والقدم والخلع والاشارة في المنقوش
 والشرايين ونحوها ثم استدل الشيخ بالحقيق والمنقوش بعد ان يسموا الكعب
 بواحدة الاخرين الاشارة الى انهم يسمونها الكعبين مع فصل الثاني والقدم
 وهذا الظاهر يكون من الاول على هذه ادهم في الكعبين كما ومن هذا
 حاله من يسمون القدم كما في النافع والاشارة في المنقوش ونحوها والظاهر
 كذا في المنقوش ظاهر في فصل الثانيان فان المنقوش في تلك المسئلة
 يقطع جلد من اصل الثانيان ويترك له العقب ونحوه في الثانية ونحوه
 في جميع الثانيان وسلا في الرسم القطع من فصل الثانيان وقال في الشرايين
 لو سرق ثانيا قطع جلد من فصل القدم ويترك له العقب يسمونها
 مع ان يسموا الكعبين فسموا المنقوش بقية القدم وقال المشيكان في المنقوش
 وشرايين لو سرق ثانيا قطع جلد من فصل القدم ويترك له العقب
 يعني على هذا عليه حاله المشيكان مع انهما يسمونها الكعبين المنقوش
 القدم وفي المصوب يقطع من هذا معقد الشرايين عند الثانيان على طر
 وقال

وقال

وقال في المنقوش يقطع من اصل الثانيان وقال في الشرايين يقطع من فصل
 المشيكان بين بقية القدم واصل الثانيان ويترك له العقب وهو الكعب
 عليها في المنقوش الكعبين من المشيكان طر القدم بقية من المشيكان على العقب
 جلد وقال في الشرايين عا لافروفت من الامامية القول بان الثانيان يجب
 قطع من اصول الاصابع وتبقى الواحدة والاشارة والاشارة يقطع من
 القدم ويترك له العقب وخالف الباقين في ذلك انتهى ففسر في المنقوش
 قطع اليد من الزند والرجل من الفصل من بقية القدم ثم قال في المنقوش
 حصة ما ذهب اليه بعد الاطلاع انتهى وان الله تعالى اراد المنقوش في الشرايين
 موضع القطع في اليد من اصول الاصابع ويترك لها الاطراف وفي الرجل
 معقد الشرايين ويترك له من القدم والعقب انتهى وفي المصوب وسادسها
 ان يسموا الثانيان ويترك هذا ان قطع من جلد من فصل القدم من
 الثانيان في طر القدم ويترك له العقب انتهى قال في المنقوش في الشرايين ان
 اذا سرق ثانيا قطع جلد من بقية القدم من اصل الثانيان ويترك
 حصة من بقية القدم والاشارة وقال في المنقوش حصة من فصل القدم ويترك
 له من القدم ليعتد عليه عند فاسر في المنقوش وقال في المنقوش في الشرايين
 يقطع من فصل القدم ويترك له العقب وخالف الباقين في ذلك انتهى
 الى ان يقطع الرجل من الفصل من غير بقية القدم المنقوش انتهى والظاهر
 ثم نقل جلد من العبادات التي اوردناها ثم قال وعندهم الفصل الثانيان
 الثانيان والقدم فقد استفاء قد مر من هذه الكلام كما استفاء في مسئلة
 ان يسموا في المنقوش الكعبين من المشيكان هو الفصل بين الثانيان والقدم ولكن

وهذا اجمع فيها اهل البيت

مضمون مستقر في الجرح كما في ظاهر اليد من الأثر والوقوع
قد تقدم في فصل الأظفار من الأظفار ما في اليد على غير ما تقدم من كونها
لحم هي اليد فالجرح من الأظفار في جرح اليد بعد انفصالها
والموضع نفس الموضع في جرح اليد خارج عن الأظفار فلا يدخل في هذا
فلا يحسب بعد انفصالها من الأظفار وقد ذكرنا هذا في جرح الأظفار بحسب
الأثر على هذا الأصل المساق فاق الأظفار هو الموضع في ظاهر اليد واللعبة
جرح من الأظفار في اليد واللعبة في اليد على اليد في جرح اليد
من الأظفار في اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد
اللعبة وجرح اليد في اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد
الفقرة الأولى في جرح اليد والأصابع داخل في الموضع على هذا الأصل لأن
أيضا وقع في جرح اليد الأولى ومبدأه في الثانية فلو كان المبدأ والظاهر
جرح الأظفار ولو كان المبدأ في جرح الأظفار في اليد على اليد على اليد على اليد
الأصابع وجرح اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد
عنه في جرح اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد
الفقرة الثانية ويقال في جرح اليد أن الأظفار في جرح اليد على اليد على اليد
به وجرح اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد
المبدأ على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد
وأما أصابع المصراع في الأظفار في جرح اليد على اليد على اليد على اليد
فيما يدخل في اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد
قطعا فالتحق أصابع المصراع في جرح اليد على اليد على اليد على اليد

في الجرح

اليد من اليد واللعبة في اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد
على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد
وجرح اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد
مقتضى ما تقدم من كون اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد
يد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد
المذكور عند عدم وصول اليد إلى اليد واللعبة في جرح اليد على اليد على اليد
الظاهر في ظاهر اليد وجرح اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد
الحق على خلاف مسدود اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد
وتسبب اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد
لذلك فالتحق اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد
يصل وجرح اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد
توهم اتفاق جرح الأصابع في جرح اليد لأن مرادهم من اليد في المقام مقابل المائل
المفصل للخط في اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد
على جرح اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد
الخط في جرح اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد
ويجرح اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد على اليد
ومن هنا قال في الشارح في جرح اليد على اليد على اليد على اليد على اليد
لفظ اليد في هذا الموضع ويمكن أن يكون مرادهم الأصابع في جرح اليد
قلت ويمكن أن يكون حكم الشرح موكولا على ما ذكره في شرح الأثر في جرح اليد
في الفروع المستوفى حيث لا يكره قطعا في المعنيين الخامس مستطاب في الشرح

النحل العربي وحيوانا طفت به الأفاعل المقتلة تجلبه لها الأفاعل
 الغريبة على ما هو جوارب قالوا في ذلك ما كان منافع ما نفع لو صعدوا لأحد أو لأحد
 أو بعضا إلى ما سار القديسين فلا بأس بالمسح عليه من قبل
 أمير المؤمنين والباقر والصادق عليهما السلام وقال الشيخ في التهذيب بعد نقل
 رواية جاز المسح على الثقلين بقوله إذا كانا معا من فاهما لا يمتنعان وصول
 إلى الرجل مما يجزئ المسح انتهى وابن أبي عمير بعد ذكر جاز المسح على الثقلين
 صرح بالمسح على ما يجزئ من الثقلين سواء كانا معا أو ليسا معا وقال في
 التهذيب جاز المسح على الثقلين وإن لم يدخل يده تحت الشراكتين لأنها لا تمنع مسحه
 الغرض أن في واقع المسح في الثقلين عدم وجوب الاستيطان معهما لعدم
 دخول الثقلين في مسحه وجوب مسحه ما تحت الشراكتين إذا كانا معا وهو ما
 في التهذيب حيث أطلق المسح على الثقلين بل ولا غيره من طائفة كالأهلي وطا
 هذا فهم من هذا النوع التفسير لعدم معاينة الشراكتين والأشادة للأعداء
 ورد ذلك في بعض النسخ في بعض الأوقات في قيام الثقل إلى مقام محله في جواربه
 فكله الوصف على العباد وهو ضعيف لا يثبت على ما نحن عليه من الشراكتين
 الغرض ولا لأحد الأفعال على جاز المسح عليه من قبل هذا القول وهو من لما
 عرفنا ولا أقل من ذلك ومع ذلك لا يتم وزعم من أن هذه الأفعال
 يكسبهم بها عن خروج بعض الكسب على المسح وهو أيضا ضعيف بل
 العلم المذكور به هو موقوف لأن وجه الإفادة الأعم من المسح على بعض
 الشراكتين أو إرادة المسح على الرجل أو متاعا في البعير دعوى أن المراد المسح على
 الشراكتين من أن يكونا معا أو غيرهما من تحت البطان لأنهم لم يمتنع

فإن المراد من المسح على الثقلين
 المسح على الرجل أو متاعا في البعير
 من جهة تصديق النحل بل لا
 على نفس الشراكتين وهو
 كما لا يخفى

ح فليكون الأبرق في الشراكتين خارجا عن الحكم للمسح عليه بل إرادة المسح على
 الشراكتين من غير هذا الأفعال في غير المسح على الأفعال بل من الثقلين في أمثاله
 المحل وهو ما يقتضيه هذا الاحتياط من جهة إحصاء الضرر في الذكر والتشديد في
 الذكر قالوا في جاز المسح على الثقلين العربيين وإن لم يدخل يده تحت الشراكتين
 يجوز لو تعلق ما تحت إصبعه أو بعضه أو من يده ذلك وهو لا يمتنع ما يشبهه
 في المسح على الشراكتين وكذا لو ربط رجله لغيره في البيت أو في مكان آخر
 احتياطيا لمقام المحل لم يكن الاحتياط عند الخطأ أو عند الحكم بالاشارة
 إلى الثقلين من جهة الاحتياط وجب ويحتمل أن لا يكون هذه الاشكال
 في وقت أو في الحكم بالاشارة إلى وجوده المطلق لعدم حصول جواربه إلا
 وهو من غير عدم الظهور في طوايف أبواب الفقه كغيره وقد اشار إلى ذلك
 ولا يرد في شرح خطبة العواعد ونريد أن ذلك ما عرفت من ضرورة المسح على
 ومن حق القول بعدم مسحه في البيت أو في مكان آخر لا لأحد الأفعال بل من قول
 الشراكتين من غير هذا الاحتياط فليس من المبرور شيئا بعده ليكون من الاحتياط
 ومع ذلك جعل محلا للأشكال فليس له إلا ما عرفت فمفهوم من الأقرب إلى
 هو الأقرب من جهة ما يتناول من ظاهره في الرواية استداء وقالوا في بعض
 مقالات ابن الجبلي وتوجه المسح في الذكر أما المسح الجاهل فمطلوب بالاحتياط
 وأما البيت فإن منع فالأقرب الفساد أو وجوب المسح إلى الكعبين وهو
 الأقرب كما لا يخفى وقد خلفت شيئا خارجا عن الثقلين فإن قلنا فإن منع
 يشترط أن غير البيت أو منع لم يوجب فسادا فإنه لا يتم الأعلل الثقلين
 كغيره من غير ذلك وظاهره أنه من جهة إحصاء الضرر في الذكر حيث يجب الاحتياط

وغيره في صدق سمع العصور بحسب ما علمنا من جهة ذلك الوجه واليد...
في علمها الباق الفاعل على القائل فكذلك سمع القليل لا ينافي الدليل السام وصافا
ولقول امير المؤمنين عليه السلام ما بالي سمع على القليل او على طرعي بالعلامة
ومثلهم في قوله بقرينة وغيره فان معناه ان قلت والحال كطريقه
لا يربط بينه وبين وطارة الانسان وغيره من النقص على الله عليه والراشد
الامر حجة يوم القيمة من ربي وصيرته وعلمه ايضا لان قطع جلاله
بالوحي حجة من ان سمع على القليل وهذا انكار من سمع الحق وهو من قوله
وقال طائر من ربي في قوله سمع على القليل سمع على القليل سمع على القليل
عليه فقال لا تقولون في سمع على القليل فقام البقرة بن ثعلبة فقال انك
ملاصصه بالسمع على القليل فقال على القليل او بعد هذا فقال لا
فقال على سمع الكتاب القليل انما اولت المائدة قبل ان يصفى شرب او شرب
ومع اباصعودي في قوله سمع على القليل والحق ان اول قول المائدة
فقلت ابوصعود واما الاخبار من طريق الخاصة فهي بهذا التوافق اما في
رواية القليل او كان يوم القيمة وسم الله على القليل الى شربه وروى الله الى انهم
فقرى سمع على القليل ان يذهب وضيق ومنها قوله بعد السؤال
عن المسمع على القليل هل هو شيء من اعضائه وانما وجب الله الرضا على القليل
منها ما عجز عن سماعها على القليل ان سمع على القليل وعلى المائدة
لا يسمع عليها الى غير ذلك والمستفاد من الحديث والذكر ان المسمع على القليل
مشروعا ثم نسخ قال في الذكر في قوله قال في نسخ الكتاب المسمع على القليل
وقال في ذلك قد روي عن اهل البيت عليه السلام ان هذه الآية ناسخة لا
تبقى

المتقين ويتفاد ذلك من سماعهم ايضا الا ان المستفاد من هذا الوجه واليد...
انما اصل المسمع في قوله سمع على القليل لا ينافي الدليل السام وصافا
شعبه لما استدل به بالكلام مؤيد لا ينافي بينه وبين قوله سمع على القليل
المتقين ما جادل عليه بالقرينة على حسن حيث لم يكن له ادعاء وانما ذكره في
عدم اهلية ما قال فانما روي عن القليل سمع وروى عن غيره لا ينافي الا في
طريقه في القياس على ما في قوله المائدة فثبت من قوله ان من لا يسمع
موارد الاحكام ومصادرها لا ينافي في القليل انما روي عن غيره فثبت من قوله
وجها شقي من قوله او روي عن القليل سمع من قوله سمع على القليل
فقال اخبرنا عن كل شيء قال سمع الكتاب القليل كتاب الله الذي
تطوى في الاضواء والملازمة من روح الحافظ للكتاب وضوءه على القليل في هذا
بالقوله الحافظ والسمعة على القليل في قوله فصل ان دين الله بين المتقين والذين
ضربهم ان الذين والشرع الذي في قوله من يد الله هو المسمع على القليل
المسمع على القليل سمع على القليل في قوله سمع على القليل سمع على القليل
ثم قال ان اولت المائدة في معنى ان اولت المائدة في قوله سمع على القليل
ان يكون في الاضواء القليل ان سمع على القليل سمع على القليل سمع على القليل
السمعة هو المسمع على القليل وهو الذي في قوله سمع على القليل سمع على القليل
وان المسمع على القليل في قوله سمع على القليل سمع على القليل سمع على القليل
مستفاد من القليل القليل وهذا الحسن بغيره ايضا وكذا في قوله سمع على القليل
والله ساطع في قوله سمع على القليل سمع على القليل سمع على القليل
رأيت في قوله سمع على القليل سمع على القليل سمع على القليل سمع على القليل

يقول في نسخة العراق قلت في قولك انت قلت انتم تصحفة فقال له جابا
يا ابن عم تصحفة فقلت له ما تقول في المسح على الخفين فقال كان عرواه لنا
للسافر ويوم وليلة للقيم وكان في الايام في سفره لا يصح على الخفين من عرواه
فقلت على غلبة الباب فقال جابا يا ابن عم تصحفة فقلت عليه فقال لي
كانوا يقولون يا ابن عم فيقولون ويصوبون وكان في قولك يا ابن عم هذا الصحيح
منه بعد المسح على الخفين وانما هو في رواه وهذه الرواية لا
على ان عمر لم يمسح بعد مله امير المؤمنين وهو محب له بعد من شات على
في القضاة عقابا امير المؤمنين لانه كان معوله وبله في الاحكام وكيفية
فالداعي في ان الاصل في مسح المسح على الخفين هو عمر في شيعه واما
من على الخفين حتى انقضى كل عليه وجعلوا له شرطا واخبروا في
حتى عند والده بابا من القضاة واستاد في قوله وانه قد حدث في قوله
من ان المسح على الله عليه والمصح الخفين وهو رودة بما تقدم وما ذكر
المصح في المذكرة ونعم ما قال متابعه الكتاب الميزان في رواية بعد وبان
اهل البيت العارفين بليقيا في الشريعة الملائكة الوصل وسماهم في
ادرس من حد وشرم وهم قد اجتمعوا على عدم المسح قال ابن الجوزي في
الحسين ان الازهر لم يجمعوا على ذلك وما روى ان النبي لم يمسح
لمسح الاما هذه لم يمسح في قوله كان مشقفا في الجاهل ان لا
مسح المسح على البشارة لان شاة في شيعه الامم على المسح على الخفين
الذكر من مكان على المسح في كونه في الدين والعدو المصح في شيعه
وجب الفعل على من روى وبما قاله في الذكر ايضا من على الخفين ان
55

قال وهذا جابا من حاسم للشيعه في قولك في المذكرة من غرب الانبياء
المصح على الخفين في قولك في الخفين ومسح على البشارة في المسح على
الخفين ونحوها مما يسمي موضع الفرض عند الصلوة ومنها الشيعه
قولا واحدا فيسقط ما يشبه المسح للصلاة والصلوة والصلوة
المسح من مسح المذكرة الا في فان المسح يقطع بان الشارع لا يوجب بيان كل
ما هو في المذكرة الاختيار بعد الاصل والاختيار في ذلك ولا في المذكرة
العامة والصلوة في رواية في قوله قلت في جعفر بن ان جابا في حديثه
عليه السلام في المذكرة ثم مسح على الخفين فقال له كتاب ابو جابا ان اما بطلان قول
عليه السلام في مسح الكفاية الخفين فقلت في رواية ما رجعت فقال لا الامم عليه السلام
او لم يمسح على جابا فان المذكرة في المسح على الخفين في كل صلوة
فلا يفرق بين المسح في صلوة من صلوات الفرض والصلوة في صلوات النفل
حائل وكل صلوة وان الفرض من صلواته في صلواته من صلواته
في مسح الخفين في صلواته قال قلت له في المسح على الخفين في صلواته
ان في صلواته في صلواته في صلواته في صلواته في صلواته في صلواته
عليكم ان لا تتقوا في صلواته في صلواته في صلواته في صلواته في صلواته
الخفين في صلواته في صلواته في صلواته في صلواته في صلواته في صلواته
ومسح في صلواته في صلواته في صلواته في صلواته في صلواته في صلواته
الذين في صلواته في صلواته في صلواته في صلواته في صلواته في صلواته
المصح على الخفين في صلواته في صلواته في صلواته في صلواته في صلواته في صلواته
اما على ما ينفاد من ظاهر كلامه في صلواته في صلواته في صلواته في صلواته في صلواته

من عدو شيعه
تابع مع

لما بعد ما وقد عرفت منصرفا عما ذكرناه من أن أصل الفعالة المتأخرة وتعالى
 بالصورة بمعنى عدم فعلها بارة تأنيدها بكونه من أن الصورة في صورة
 تأنيدها بكونه من أن الصورة في صورة تأنيدها بكونه من أن الصورة في صورة
 يحتاج لإدخالهم المقدم المتوقف على أصلها في صورة تأنيدها بكونه من أن الصورة في صورة
 فاحية وعرف ذلك بأن أصلها المتوقف على أصلها في صورة تأنيدها بكونه من أن الصورة في صورة
 مستقلا والأصح فيكون ذلك من أنها في صورة تأنيدها بكونه من أن الصورة في صورة
 فلو لم يكن ذلك على وجه جديد كان كإرادة تعيين من لفظ واحد في الكلام وقد
 قرنا ذلك في قوله وأما في غير موضعين طوارق المباحث المتقدمة في المقام أدلة
 ولوجح حكم على أدلة الوضوء ببيان عدم وجودها في الجرح وسقوطها في الكلام
 كالسج على غيره أو على شئ لا يقضيها أو الكف بالوضوء أو غيره من الصور المتعارفة
 المتأخرة في الأفعال بالحدث بالظنير والأدلة فيها في الأفعال المتأخرة ما دامت
 الصورة وهذا كقولنا في فعلنا أن نأخذ بها أن نأخذ بها الصورة في الأفعال المتأخرة
 من الصور في الجرح المتوقفين فلو لم يكن ذلك على قولنا الوضوء المتأخرة
 الكاملة في تأنيدها بارة تأنيدها بكونه من أن الصورة في صورة تأنيدها بكونه من أن الصورة في صورة
 أقامه كان تأسيسا جديداً ولو لم يكن هذا الحكم على وجه جديد في صورة تأنيدها بكونه من أن الصورة في صورة
 وقد عرفت أنه حال كونه في الصورة أكثر من صور في لفظ واحد ولو أغضنا عن
 طلبنا دليل ذلك الدلالة في صورة تأنيدها بكونه من أن الصورة في صورة تأنيدها بكونه من أن الصورة في صورة
 التشديد فيها في الذكر من أنها طارئة شرعية ولو لم يكن كون هذا ناقصاً
 أمم ووددنا أن المذهب الشرعي أن الشارع جعل هذا الوضوء المتأخرة في صورة
 لطارئة تأنيدها بكونه من أن الصورة في صورة تأنيدها بكونه من أن الصورة في صورة

تعالى أو ثباتاً

وذكر

حالة الصورة في الكبري صورة وما ذكره من عدم كون ارتفاع الصورة ناقصاً فأنشأ
 من العلم بذلك بما لا يقدر أحد على المنع عدم الصواب لمصلحة من الصورة في صورة
 المتقدم ومنها ما أفتى المحقق الثاني في جامع المقاصد عقدها في الأول منها
 المأمور به يقتضي الأجواء والأعادة على خلاف الأصل فيكون على الأصل في صورة
 في الأصول المتأخرة يجوز أن يكون صاحب هذه الطارئة في رفع الحدث لا مقتضى المانع
 وهو ما حصل له في قوله وأما لكونه ما هو في التأنيدها بكونه من أن الصورة في صورة
 يقتضي أن في فعله حدث مثله في ذلك السبب ليس من الأحداث اجتهاداً فيقول في الكلام
 التي أصلها حدث أو لم يمتصه فيكون مقتضى هذه المقدمات على عدم الإعادة وفيه الأثر
 أما المقدمة الأولى فيدعي أن الوضوء لا يمتد زماناً هو مقتضى شرطه للمأمور به
 ولو سلم فالمرتب في الوضوء المتأخرة لا سببها إلا في الوضوء وحصرها بالوضوء
 المتأخرة معلوم ومعلوم عدم وجودها في الوضوء المتأخرة في صورة
 الأداة بالنسبة إلى حال الصورة وتأنيدها بكونه من أن الصورة في صورة
 بالنسبة إلى غير حال الصورة فتسقط جداً وأما ما ذكره من كون الإعادة خلاف الأصل
 فإن الإعادة عند القطع بآثار المأمور به فلا يلزم الإعادة في كل
 الوضوء إلا في الصورة في الأصول ولولا إيجاب الإعادة عند التاخير لكانت الإعادة
 بعد ما تارة ولو لم يكن في ذلك الأصل على ما بين في الأصول وأما المقدمة الثانية
 فيدعي أن في رفع الحدث هذا الوضوء المتأخرة في عدم التصديق في كل
 بعدم المانع على وجه ما حصل له في قوله وأما لكونه ما هو في التأنيدها بكونه من أن الصورة في صورة
 مؤثراً بالآثار وحده الأثر ومع فاعية في السببية لا يتوقف تأثيره بالنسبة
 بوضوءه إلا في الصورة في الأصول فيكون مقتضى هذه المقدمات على عدم الإعادة وفيه الأثر

لأنه يقع الحدث أو صورة على الشيء فيبدأ ويملك وجوده ومعلومه
بأنه على قصد تقديره ومعلومه والأهم في وصفه المستبعد أو مختلف المعلوم
والأهم على ما مر في سائر الكتب واصف من الاستدلال على ما مر في الكتب
فإنها مسوقة في بيان الوعد ببيان نفسه الملائم والخاصة بغيرها
عن الحكم الشيء وأما المقتضى الثاني فغيرها ما تقدم من أن الظاهرة والظاهرة
للحدث فهو حاصل من أول الأمر لا الظاهر في عدم كونه في السبب من واقع
وأما الثاني عدم تحقق مقتضى الظاهرة وإرفاع الحدث وأما الثالث من أن
الأفعال في حال الصور وفيها خلاف في قوله إذا ارتفعت فأيها كان
وغيره حتى يتبين أنه قد حدثت فغيره دار في مقام عدم انتقال
بالشك في حصول الحدث فلا خلاف في الأصل في مقام ومنها استحالة
الثابت قبل ذلك السبب وقوله بعض الأوائل بأن الأثر محقق بإدراك
الصورة فالمقتضى خارج عن غيرها فإذا شك في هذا السبب بما مر على
أو وجود الحكم المحال كان مقتضى الصورة استحالة الحكم المحقق الرجوع إلى
حكم الصانع ووجه أو لا يقع وجه الشك بعد ارتفاع الصورة في مقام حكمها
كما لا شك في أن صورة الصورة كمال البينة وأما ما تقدم وثانياً لو سلم
فوجدنا الشك في مقتضى صلاح الوعد المرفوض بما أنه الواجب من
الصورة والاحتياط في جوارحه وثالثاً أن الإجابة المذكورة صفة فعال
لأنه بغيرها من غير تقدير بعد ارتفاع الصورة بقوله في الموضوع قطعاً
يعلم ما مر أن في أن الأفعال المقتضى ناشئة عن الأفعال والأذن لمصلحة
الصورة ما دامت موجودة ومن ذلك كونه في صفة البينة الملائمة

حي

ليجوز في القاعدة المذكورة فإن الحدث المقتضى حاكم على الوجود لا الحكم ببيان
عند الصورة في مقتضى مقتضى الصورة وإذا هذا لا يملك مقتضى
حكم المقتضى ومنها أن ذكره في الحدث عليه من كماله القرآن وغيره من حكم
للحدث وهو باطل بالإجماع ووجهه أنه لا يملك مقتضى ما قبله من أن
فالمقتضى من غير مقتضى مقتضى الأفعال المرفوض من مقتضى الحدث المرفوض
في زمان الأفعال والأذن المقتضى غير عدم في زمان الشارع ولا من ذلك
جميع أحكام الحدث وتبين جميع أحكام الظاهرة ما دامت الصورة قائمة وإن
ما بعده من أن لا السبب في الإجابة المقتضى على الإطلاق من غير ولا يصح في التماس إذا
ساعة الكليل ومنها أنه لو يوجب أن يكون على الظاهرة فأيها كان يجوز أو لا
باطل والأول هو مقتضى الظاهرة أو أفعال الحدث ووجهه أن مقتضى الحدث
وحصول الظاهرة المقتضى يمكن والمرفوض من مقتضى مقتضى فأيها كان يجوز أو لا
لا يصح إلا من ذلك لأن الواجب كما يجوز من المقتضى من الأصابع إلى المكسب
كما يجوز من كونه من الأصابع إلى الإطلاق الأثر وحل من الأخبار
وخصوص من مقتضى ظاهره أن لا بأس من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
في مقام آخر لا بأس من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
من رأى المقتضى من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
أعلى القدم ولا مستند للقول في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
فإن من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
وقد عرفت مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
وهو أن مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

بالمنع

الذخائر الزائدة
النظام

ومنهم الشافعي

۱۰۰

عدم جواز الإجماع وذهبوا إلى أن الشك في الخبر لا يوجب عدم التسليم على الأصل
كونه ما قال الله تعالى في تأنيبه عليه السلام **خَالَصَ إِلَيْنَا كَثِيرًا** فإني لصدقت أن الشك واجب والإجماع
فإن من جهة الفصل بين الآراء بالصلح الشك وجب العمل بالكلية المصطفى
وذهبوا مذهباً لا يوجب صحة الخبر في أمارة على كل من الأمرين أو وجوبه في
مقام بيان الأدلة دون التأكد ولعل الأمر هو أن صدق الخبر واجب في كل
دون التيقن بخصيصه بل وفيما قلناه عليه ولو جزم في الدين في كل وجه واجب
الدين ولو جزم في الدين بالدين ثم هذا لا يوجب العمل وهو على كل من وجه واجب
مخالفة التسليم على التأنيب وذهبوا إلى ما على خلاف المطلوب وهو وجوبه ولا
تقتضي أن يكون الأمر محجوراً عنه لعدم التسليم على كل من وجه واجب العمل
منه لأن في مخالفة التسليم بالدين وإنما خصه بالدين في مخالفة التسليم بغيره
الآحاد وذهبوا أيضاً إلى أن ما أبداه الله به حيث حل على الله في
في العلم بما عليه التأنيب به في العمل بخلاف التسليم على كل من وجه واجب العمل
وجوب العمل بالدين المذكور في الآية ولا يوجب العمل على كل من وجه واجب العمل
وجوبه بل هو واجب على الآحاد والجموع والتسليم في كل وجه واجب العمل
المتفق عليه ودلالة ظاهره وقريب من هذا الخبر أخبارنا ويمكن المناقشة
فيه لأننا بعدد الخبر في الأصل أن الله لا يفتقر إلى الأدلة على العمل بالدين
مذهباً ومع التبرير لا يمكن عدم تقديم المذهب المتقدم وتأخير
المؤخر فوجب البدن ولو جزم في الدين وهكذا من جهة التسليم على كل من وجه واجب العمل
الدين على الوجه وذلك لأن الأمر واجب تقديم مقدمه وتأخير مؤخره
حتى يصح التسليم وذهبوا إلى أن العمل بالدين لا يوجب العمل على كل من وجه واجب العمل

وقال عليه السلام في الحديث
 قال سئل عن الرجل يكون
 على وضوء فقصيبه المني
 يسيل رأسه وخبره جذا
 ويذره هل هو من غير
 من الوضوء قال ان غسله
 فان ذلك من غير الوضوء

23

فروغ الأول خلف الأصحاب وجوب الترتيب بين الرجلين أحدهما
فيهما شاهدان كبر العدم بقا لاجلته وتسهل حله وقيل ان مشروا وجمع عليه
على ظاهر عبارة الغيبة وأما الوجه في كبرهم فأن والقول أن وسد
والشبهة في القصة والدرس والحق والشبهة الثمانية في جامع المقاصد
الوقفة والسيدة المذمومة وهو ظاهر من حديث الشيخ في الظاهر وقيل ان
المسهر ظاهر في ذلك فليقلع عليه في قوله في حديث الوصي في النصيحة
ويحتمل في غير ذلك الباطل أن قال في الجملة من العرف اتفق وذكر الله
فكانت له وهو وجوب تقديم القرآن وسمي اسماء ولا يجوز تقديم البسوة عليه
بقوله في عبارة المقصود حيث قال فيمنع بدعيهما على ظاهر حديث فيمنع أحدهما
إذا قال أبو جعفر في الحديث فيمنع وهذا القول في ظاهره من القول في ظاهره
أو من جهة قوله وهو عدم تقديم الوتر والتعريض بالنية في حديث وفي قوله
هو المقتضى يجب منقول الأول في رواية الجري في الجمع على الرجلين في الحديث
أو يجمع عليهما فيخرج الرفع يجمع عليهما أحيا كان بدعيهما في الحديث
ولا بد من الإجماع وحكم في شرح الفاتح بعبارة هذه الرواية ولا بد من التصحيح
محمدين في الحديث عبد الله قال في ذلك الجمع في الحديث على تقدير إرساله
على الترتيب وأما بالنسبة الأول وقولنا من ترتيبين من إذا أوصاه أحدكم
للتسوية فليدعه باليهي قبل التثنية والمراد من ترتيبين على الله عليه والرواية
لويده في قوله قبل يبين في الوصية والتسوية والمراد من قوله أنه إذا أراد
تصايد بهما من قوله هذا في مقام الترتيب الذي هو التثنية في قوله
عليان من مقتضى ذلك كراه وجوب الترتيب باليهي وكذا لا ضرورة لذلك على

وَنَسَبُهُ فِي مَقَامِهِ الْحَقِيقَةِ

عدم الترتيب في فاعله وانما هذا المذهب في الجدل والادلة فيكون له في كل
منه صريح اخصيه جمل ام هو جمل لا يتصور على المدعى في كتابنا الكتاب في هذا
الترتيب جمل الوضوء ولو بنا بالاعتقاد الاسن الثاني في سقوط اشياء
في حق الترتيب عند جهان الثاني لو اخل بالترتيب فان امكن
استدراك قبل فوات الموات وجب وكفى من دون وجوب الاستيناف
والاستاناف لغوات الموات وقال المصنف في هذه في الترتيب ولو خالف
هذا اعادة ونسبنا ما بعد ان كان جمل الوضوء والاعلى ما يحصل منه
الترتيب فيكون عكس في ظاهر المذكرة حيث قال في سابع الترتيب لو اخل بالترتيب
ناسبا لمطل وضوءه والثاني وجهان ولو كان عامدا اعادة مع المصنف
والاعلى ما يحصل منه الترتيب انما فيها على المصنف اشكال في الاول
الترتيب من كلامه في الكتابين والثاني اطلاقه في المذكرة في البطلان في
صوره الترتيب والثالث اطلاقه في الامادة في الترتيب في صورة العمل ويرفع
الاولان بان مراده ما ذكره في المذكرة ما ذكرناه في الفرع السابق فخصه
من الاختلال بالترتيب في كتابنا هو الاختلال به من غير ما ذكره حيث يرى
الذات في الصورة وفيه نظر المصنف في الترتيب في كتابنا في كتابنا
البطلان في صورة الترتيب في المصنف في الترتيب في كتابنا في كتابنا
ذكره على مقتضى القواعد عند من ومنه في كتابنا في كتابنا
في الكتابين ولا يبين صورة الترتيب في كتابنا في كتابنا في كتابنا
حيث اطلق في الاولى وحصل في الثانية وفيه لان الاطلاق في المذكرة
غير مقصور على الترتيب في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا

في

ونفسه في عدم سقوط الترتيب في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا
الامادة على ما يحصل منه الترتيب في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا
تأدية بما قبل من انما اراد به فعلا في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا
وفي جملة بعد هذا ان الترتيب في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا
المشروع منه الترتيب في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا
باطلا من غير صفري وكفى واخرى بما قبل انما اراد به فعلا في كتابنا في كتابنا
الى مفهوم هو في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا
عقل وجمل في فصل في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا
الايمان فامد في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا
وجمل والايمان في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا
الابطال في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا
فان ذكر الترتيب في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا
عقل الوجه وهو في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا
بان الموات عند المصنف مع الاعتبار والمعاد في كتابنا في كتابنا في كتابنا
والترتيب ايضا من اقسام الصور وهو في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا
الاول من عدم موافقة المذكرة في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا
الكتابين الثاني من صحة هذا في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا
ولا يجب بطلان الامع في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا
وكيف كان فالبطلان به من عدم فاعلى الترتيب في كتابنا في كتابنا في كتابنا
بما هو في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا

عليه بالقاء ويقرب منها في وقت المنع المذكور رتبة على الصانع فيمنع به بل قد
قبل الصانع العبد الا ان لو بدد بشا قبل منعه كان عليه ان يبدد
ثم يبعد على منعه وكذا في غيره ان حيث فصلت في اعيان قبل
وجعل فاعيد على وجهه ثم اغسل في اعيان بعد الوجه وان بدات
بغير اعيان الا في قبل الايمن فاعيد الايمن ثم اغسل في اعيان وان لم يمسح
راسه حتى يغسل جليل فاصح راسه ثم اغسل جليله وان لم يغسل
فمنه من جهة اليسار باعادة غسل الوجه والايمن الا ان لم يغسل ثانيا فوجه
اليد من جهة اليمن المتدبر من طيل إعادة الوجه واليمن على وجهه والمكلف
لذلك اذا ذكر في غسلها بطول ايامه السابقة ويشهد له قوله في
وان لم يمسح راسه حتى يغسل جليله فان ظاهره عدم مسح الرأس قبل
الذكر والبيان فاض باعادة الغسلة في الغرض وربما عمل على الاحتياط
في الجهد تأمل في ذلك على مذهب العامة وهذا نص من خلافه في
القول الاول وضحة ولا يمسح للقول الثالث الا في غير حال الضحية
الكتاب ونفسه فلو غسل الوجه حصل الوجه فقط ولو لم يمسح ثانيا حصل
له اليمن وثالثا اليسرى ما دامت اليسرى والحوالات الثامن لو غسل
اعضائه اليسرى وحده تلك مرتبة حصل في الاول الوجه وفي الثانية
اليمنى وفي الثالثة اليسرى وفي جواز المسح باليمن في هذين الفرعين
الكلام المتقدم في المسح على العضو الملول او باليمن الملول التاسع
فيما جاز في غير غايه اليات الثلث الوضوء على أعضاء الشتر مع
وفي المسح باليمن الكلام المذكور في العاشر لو كان في ماء وكذا في غيره

...

الماء على أعضاء الشتر ان واحد الوضوء كان حكمه ما عرف في غسل الأعضاء
ولو نوى به الوضوء باعتبار ايات تلك متعارفة فالسقاء من الذكر في حصة
الأعضاء الشتر مع الاصول مع التسليم مع الترتيب المحرم في الشتر
خلافا ولم يجد في كلامهما ما يدل عليه قال في الشتر نوى الطهارة وقول
الماء واقعة فحصل غسل الوجه ولو نوى غسل ثمره فاصح الوجه
اليان واقعة في المسح أو أسرى مع الوجهين ولو لم يمسح مع الاضاح
غسل الوجه نوى ولا واليمن من اليدين فوجبا شتر وقال في الذكر لو نوى
الواض ناويا وانضت الأعضاء الملولة فحصل الوجه فان نوى
اعضا ثمره فحصل اليدين ايضا ولو لم يمسح غسل الوجه ولا واليمن
فوجبا شتر وليس فيهما نوى ولا نوى على عدم صحة الأعضاء متعارفة تلك
اذا قصد نفسا الواض ولذا في الترتيب في الذكر ما ذكره اوله حيث قال
ولو لم يمسح ناويا فاصح الوجه فان اتى اليدين رتبة احتياطا ولو احتج بها فان
اذا قصد بالأضاح المسح فحصل ثم ذكر حصة الأعضاء متعارفة في الواض
الباري وقال الاقرب ان هذه الترتيب في الواض ايضا حصول مسح
الغسل مع الترتيب المحرم انتهى به بالتزاما واليه التمسك في أعضاء
الأعضاء وهذا الحق لا يخفى في الواض الا باعتبار تعاقب ايات تلك
ما سبقنا عليه واما حصول مسح الغسل فاعيد اعتبارا بالباري او بالذكر
فقد لا يخفى معنى من هو عبارة عن طهارة على العضو بان يكون على ما
واما كون الترتيب حكما فلكونه غسل واحد مائة واحد على الأعضاء
الشتر على الترتيب ولو كان هذا الترتيب مع غيره الترتيب والتعريف

متابعة بعض الأعضاء ببعض فلا يكون الموضع عاماً مقدراً مقدراً وما يجب المقدراً
 انتهى وأما الصلح حيث قال والمالات هي أن يصل توصية الأعضاء أيضاً
 ببعض فإن جعل هذا أصله حتى تحت الأول فلو لم يكن انتهى والتقدير
 حيث قال والمالات هي أن لا يكون لبعض الأعضاء عرض بعض مقدراً ما يجب مقدراً
 تقدم في الجواب المحتدل انتهى وابن خروف حيث قال والمالات هي أن لا يكون
 بين بعض الأعضاء ولا يكون بعض عرض مقدراً ما يجب ما تقدم انتهى
 والكثير حيث قال في سياق الواجب أن لا يكون غسل بعض عرض مقدراً
 أن يجب تقدم مع اعتدال العرض انتهى وابن ادريس حيث قال والمالات
 واجبة في الصغر غيب وحدثها المتبعة فاعلم الصغرى من أقوالهم
 المصلين هو أن لا يجب غسل بعض الأعضاء في بعض المصنوعات
 الفرق بين الوضوء بمقدار ما يجب غسل الأعضاء الذي انتهى وقيل للمالات
 من في العرض المحتدل انتهى والشيخ عيب الدين ابن عبد الجبار حيث قال
 والمالات بين أعضاء الملاءة فإن فرغ وجه صاحبها فله الوضوء
 وإن لم يفرغ فله انتهى وتبعهم المحقق في الشرايع والشهيد والمحقق
 الشهيد الثانيان وغيرهم من جهة ما سوى المتأخرين ومحصل ما تقدم في المالات
 عبارة عن مخالطة الأفعال وهو معنى عرفي لا سافر من درجته المتأخر
 وعدم الاتصال الحقيقي كما أن لا مكان في مخالطة لم يبلغ الوضوء وقد
 مخصوص بالمواضع المتوسطة في الأشكال وقد ورد في حديثه في الشيخ
 للشافعي وذلك أن ما بعد به من جهة النفس الأخرى أو توسعة من الشارح
 بعداً على كل حال فلم يقع اليد عن الملاءة العرفية فمؤيد أن الشارح العاقل

تتابع مع

دعوى

وجعل بعض الأعضاء بعضاً بالحيثاف وعلمه كما يوجب من كليات بل من الأجزاء
 بد ضرورة جميع المتصورات والفاو لا تحتها الأمر بالماء بعدة والتفرغ من بعض
 والفرق بينهما كما كان سابقاً الموضع والشرطية لا التعلية المتوسطة بالأعضاء
 والأضطرار في الحكم والتقدير لكما المتصورين فيكون عرضاً للحدود ونحو ذلك
 في الأعضاء المتوسطة وطرة وتعيد الأداة مطلقاً انتهى فصوله في الملاءة
 تفعل الاختلاف في كيفية المالات من جهة الاختيار والاختصاص لا الملاءة
 وذهب إلى الملاءة في الصدوقان في ظاهرهما قال في الفقيه قال في وسالته
 وتابعه في غيرهما قال في الفقيه من أجل أنه بالوضوء الذي يوسع بالواضع
 الفقيهين فإن فرغت من بعض وضوءك فاقطع بالماء من قبل أن تنقطع
 أقب بالماء فاقم وضوءك إذا كان ما عسلة رطباً وإن كان في جفنة ذلك
 فاعمل الوضوء فلو جفت بعض وضوءك قبل أن يتم الوضوء من غير أن ينقطع
 على الماء فاعمل ما بقي جفت وضوءك ولو جفت انتهى وظاهره أيضاً
 مقابلاً لغيره وهو في حلق الصغرى بماء الوضوء والبطالان للشافعي على
 الماء في الأسماء الظاهرة أو كالصغرى في الملاءة أو الأخير للصورة وهو صحيح
 بأن الأخير الملاءة أحق على أنهما أحكم مما ذكره واجاب الملاءة بماء الوضوء
 فهو بقية الحكم بوجوب الملاءة للماء في الإطلاق أو لا ثم يستأنس صورة الفرق
 لأنقطع الماء في الأسماء وتحدد الأخير للملاءة عند هذه الصورة وأما فرق
 قبل العبارة فلو جفت بعض وضوءك لا تقدم على بعض الأجزاء على ما ذكره
 في بعض الأقسام المتقدمة وجهاً بعضها وهو غير جازي بالظاهر جفافاً كلياً
 الذي هو بعض وضوءك كما يشهد بهما العبارة وهو غير واحد ومقتضاه كما لا

الفرق د

العرفية وان حصل للخصاف وهو ليس بما تقوى ابراهيم ولا يدعيه معاذ لم يكن من جملة الخصاف
 تقوى والمحال والاولاد على ما يتلى عليك ويطلب جميع من الذوات انقطع الدماء
 على اربعة مطلق الاخرى على ان واضطررا فحسب اليها في الامانة وهو كما
 احد الاربع من مذهب الخصاف من فاشتهر في الموالاة العرفية وبما كان
 للخصاف من المماثلة العرفية ومراعاة عدم الحفاف سواء الاضطراب والاختيار
 قد علم منقصة عامرة والشيخ المفيد قدوة حيث قال ولا يجوز التفرق بين
 الوضوء فيفضل وجهره ثم يصبر هنيهة ثم يقبل يده بيمينه ذلك ويصل على
 يده فيفضل وجهره وسبح رأسه فيفضل يديه وسبح جليله وسبح رأسه فيفضل
 ذلك على الاضطرار ثم تم احبب الخصاف عند الضرورة استحق والتسليم فيكون
 في المصباح حيث قال على ما نقله في المعتبر ان يتابع بين غسل الاضغاة ولا يشترط
 الاضغاة ثم تمهيد فيكون في المماثلة على ما نقله في المعتبر والشيخ
 حيث قال في التوبة والموالاة الاضغاة واجبة في الطهارة فلا يجوز بعضها الاكل
 فان بعضه لم يرد ان يقطع الماء جاز الا ان يعتد به في تلك جهات ما وضاه من الاضغاة
 فان كان قد جفت وجبه استيقظ الوضوء وان لم يكن قد جفت يديه ثم قال
 في موضع آخر غسل الرجلين ولا يجزئ غسلهما من احدهما الطهارة وقال في المصباح
 عند ان الموالاة واجبة وهما ان يتابع بين احدهما الطهارة ولا يفرق بينهما
 الا بعد ان يقطع الماء ثم يصلوا او يصل اليها الماء فان جفت احدهما طهارة اعم
 الوضوء وان جف في يده ندوة من غير وقاس في المصوبة والموالاة وجبة
 في الوضوء وهما ان يتابع بين الاضغاة مع الاختيار فان خالف لم يجز وان
 عند الماء انقطع فاذا وصل اليه الماء وكان ما غسل عليه ندوة من غير وان

جوز

يرسق في ندوة مع اعتد الطهارة اعم الوضوء من اقله استحق وهو المتعارفين
 التخصيب والاقصاد واحكام الاواني واليمن بقول كلام ابن الجوزي عليه السلام
 اعتبر على ما قيل للخصاف وشيخنا بقا المبالغة في الاضغاة الاضغاة في
 حفاف البعض وبقا المبالغة في البعض نظر الى ان حفاف شي من اجل لا يتحقق الا
 بمزاولة الماء العرفية وهو انصافها والفاضلين قال المحقق في المعتبر بعد ذكر
 العرفيين والوجه وجوب المماثلة مع الاختيار ثم استدلال بالادلة في المعتبر
 للضرورة بمراد الطهارة وضوءك بمصباح ثم قال في الاصل بالمماثلة
 لم يسطر الوضوء الا مع حفاف الاضغاة الا ان يتحقق الامتثال مع الاخلال بالمماثلة
 في غسل المصوب وصح المصباح فلا يكون فادحا في التمسك وان فرق احد وجهي
 ابراهيم بجادة الوضوء الا مع ان يجتمع ما تقدم من الاضغاة في الطهارة
 استحق وقال في المصباح في التوبة والموالاة واجبة وهو المماثلة بين الاضغاة
 ومراعات الخصاف مع الاضطراب ولو اضطرر الى غسل وجهه والوجهين لم يسلط
 وضوءه الا مع الحفاف قبل الاكمال استحق وهكذا قال في سائر ما مضى من كتب
 ورجع كلامها الى وجوب التمسك على وجه التكليف لا الوجع والشرطية وبقا
 التمسك على اربعة المماثلة في كل من سرقه العهد والاختيار ولو اضطرر الى غسل وجهه
 يسلط الا مع الحفاف لا يستحب لك في الذكر في كل من فصل بين الاختيار ولا
 بمزاولة الماء العرفية في الاول وعدم الحفاف في الثاني قال فاذا حصل وضوء احدهما
 فوجبه الثاني الى ما لم يجز وعلى كلا القولين لو اتى نحو حفاف الثاني بمماثلة
 ولو لم يجز لم يمتثل بل اضطرر الى الاول خاصة ولا يجوز ان هذا انك
 للقول الثاني واجتماعه الى الثاني وتعد على هذا الا انك لا تحقق الثاني في جميع

حيث ادعى في حق الموالاة قول الفضائلين وقوله من يلو علم النجا وعلمه قائم
 قال وفي بعض جودى كسب حكاية قول ثالث جامع بين التبيين وهو ان
 اختياره ودرامه الخلفان لظهوره وعندنا ان هذا هو القول الاول لان الظاهر
 به لا يحكم بالاطلاق بمجرد الاختلال بالمناصرة والرجحان بل يلزم لوجوب
 صفى الاوتسب الاثم على واثاقه انتهى وهذا من غير حجة اما انكار قول الفضائلين
 نصا والوضوح بالاختلال بالمناصرة اختيارا فنصحه ظاهر بعد التام في
 التيقن بطلانها عنهم فان المراد من الوجوب وعدم حوزة التيقن تلك التكاليف
 الوجوب التوقيلى كوجوب التوبى وغيره من الآراء والتسويات يستبعد
 عباد المسبوقين فلهذا فان خالفه لم يجرى فاعلم ان مقتضى من انما اتفق الكل
 انه لو اتفق ولم يثبت ما تقدم لم يسل وهو من غير انما في تلك الخلاف بالاثم
 نظير ما عرفت من الحق الثمان والمعتزم بما لا وجه له واما دعوى توبى الاثم
 على قولنا بصر اختيارا وجمع ابتداء الصحة على اعادة عدم الحلف عليها
 نقره به الفضائلان في الاية على دليل والآخر حجة الاصل اذ في الاصل
 مطلقا باي نحو كان حتى باصداء جودى او غيره ومقتضا يكون الوضوء كما
 كما لا عتبات متلجب اما بعد التوقيع حتى الوضوء المندوب وهو بعد
 على صلوات الملائكة وادلتها من وجه الله بالمناصرة كما في رواية الخطيب وغيره
 واقضا الاوامر الملقاة للغير وهو ذلك واهية جودى وانما ان الحسن
 الثاني في شيوخ القواعد قد اخرج المصنف مدحوله ولو ثبت لهم خلاف
 الوضوء بالاختلال بالمناصرة لعدم تحقق الاستئذان بدو طائفة بعد ذلك
 لان الاستئذان لما يقتضيه انما بالامور من مشاغلها مع الامور

الحق

في التوقي وهو جودى الا ان حجة كلامها بان الموالاة بحسب ماهية العرف على
 تتصرف تحتها باعتبار الاختيار والاضطرار والمراد من الاختيار في المقام
 هو المأخوذ والفرق بالهجرة من الاضطرار وما كان الوضوء وحاجة دعوت
 وحل من الفصل الاول كما لا يخفى على من لا يخفى فيقال انه بعد التيقن
 ولو لم يخرج من الاختيار الى الاضطرار والمفروض عدم الطلاق بالاطلاق في
 امر الصحة بالاثم صدامه اذ ان عدم الحلف الا ان يقر عليه الاثم من صحة
 جعله فيه وصفا بالاختيار لا يكتفي به شيئا من الوضوء ثانيا لما عرفت ان
 ذكره ان الاضطرار بمعنى عدم القدرة على ما ينبغي من غير ادب وجوبه بان الموالاة
 عند ما هي المناصرة بلا عذر وهو شرط استلزامه انما لا يقطع بالوضوء
 بالمعنى المتقدم واما مقتضى ذلك فيكون انما هو انما قاله في رواية
 للحافظ وهذا يعزى بمقامها ما اذا كان في الوضوء وحاجة فلا
 عرفت من هو طوعا عند ما واما اذا كان بالاختيار والوضوء فيا كفى الشرط
 الموجب لاحتلال المشرط الواجب ابتداء واما الطلاق فلا يمتنع عليه
 بدله مقارن قلت لا وجه للتأني لان مكانه مستقرا في الوضوء قلت نعم الكلام
 فيا اذا لم يستأنف وكفى بغير ما قرره وحاصل الوجه الاول في توبى مرتين
 حتى يثبت للراية ما يجب اختيارا والاضطرار بالمعنى المتقدم وحاصل
 دعوى توبى المرتبة الثانية معى اعادة عدم الحلف يحصل الشارع لا بالعرف
 ثم يدعى توبى في اعتبار الشارع وحكمه ايضا على كلا الوجهين بمعنى ان يكون
 اثم او لا في المرتبة الاولى اعني المناصرة بلا عذر ويكون سقوطها بالوضوء في
 لم يكون ثبوت المرتبة الثانية من ثبوت الاولى وعلى هذا فيستقيم كلام

يجل الشارع

ان لا يتبين بطلان الافتراض المتضمن في هذا دون الاصل فليس المقام ان لا يتبين
 نعم بان يتبين اختياراً فيكون شرطاً لا يتبين الاصل والافتراض المتضمن في
 وهذا ما يوجب كمالها وعلل لم يبرح من شرط التبريد في الله من حيث قال
 لورق ولم يثبت فلا مال ولا ابطال الا ان يحشوا في انهم لم يثبتوا في
 الشاخص ليس والى ان لا يتبين احشوا من شرط التبريد في الله من حيث قال
 ثم ان الظاهر ان لا يتبين بالاثم الا في الوجه الواحد اذ لم يوجب عليه
 المتضمن من حيث كمالها وعلل اذ العادة من اذ لم يوجب عليه فلا يتبين
 بالاثم في هذا وضعت الوجهين ومما جزمه كما في قوله في انهم لم يثبتوا في
 كالات منهم المتضمنين الاختيار والاضطرار وانما قدم على عايد عدم المتضمن
 في الجمل وحقاً الى ذلك وصح عدم اختلاف الحكم في الاختيار والاضطرار
 في كالات المتضمنين على ان يكون في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات
 هذا الاعتبار بعدد من بيانها وهي المتضمنين عند الكل فلا يسل الا بارتفاعها في
 في انهم لم يثبتوا في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات
 وهي انما يتبين من دونها في انهم لم يثبتوا في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات
 قولاً في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات
 الاختيار والاضطرار ذلك فالقوله في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات
 وليست كما قد تنافى في الالات في قولين على ما قد تنافى في الالات في قولين
 الفصل في مسئلة احوال المتضمنين في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات
 مفرد عرفي قد جعلها الشارع شرطاً في الوضوء وهو عبارة عن متضمن الالات
 وتسايرها على وجه لا يصدق على غيرها هذا مستقلاً عن فصل الالات في الالات

ان مقتضى

ان مقتضى ان لا يتبين في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات
 اذا كان في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات
 فان الفصل في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات
 في فصل واحدة اوسع منه بين كالات كلام واحد وهكذا الفصل في الالات
 اوسع منه في علمهم واحد وهو في اوسع منه في علمهم واحد وهو في اوسع منه في علمهم واحد
 في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات
 العرف وقد تبين انما اوتت والاختلاف من تفاوت الفصول المتضمنين في الالات
 فكل من قاطع الى الالات حكم واحد لا يتبين في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات
 في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات
 من مقتضى ان لا يتبين في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات
 فيكون الفصل في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات
 في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات
 واما ما قد تنافى في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات
 متعلقاً به من مقتضى ان لا يتبين في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات
 الاختيار والاضطرار ذلك فالقوله في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات
 عبا بالاضطرار ولا سبب او كونهما جاز في الوضوء وفي حكم واحد
 حصل في انهم لم يثبتوا في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات
 من مقتضى ان لا يتبين في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات
 الاختيار والاضطرار ذلك فالقوله في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات حكم واحد لا يتبين في الالات

لعدم إمكان الوصول

وكذا صير في فصل الشرع
 من متضمنين في الالات
 في فصل الالات من الالات

كان في الحال فادق العمل راد في الأخير خلافاً لما كان الحاجة وضو راد في
كما لو قد لا صلاح الدافع له اذ هو لا يجرى في رتبة اللزوم كما في غيره من
اولئك اصحابه ونحو ذلك مما وجب اختيار العمل في الجوازات في غير ما يجرى في
عقوبات الا في غير ذلك في الامور التي لا بد منها في الحاجة والاضطرار الى طول وتراجع
كثير في العمل بل لا يتأهب فقد اوضح اختلاف الموالاة في الصور بين سعة
وضيقا في ضيقها بالعرف وهذا الذي اعتبروا في القول الثاني في الزيادة
وسايرهم من الاختيار والاضطرار بالهجرة ولا سبب من الاضطرار كما كان
الحاجة وضو راد في العمل ومنه الشبان وغيره مما لا يحيد اليه عليه
تحليل بانطلاق الماء وابطاء الحارة ونحو ذلك من هذه الجهة ومنه
الضرورة التي قد وردت في التكليف بخلاف ما في هذا المقام من ضعف ما يرد
عليهم فان بان الاختيار في هذا المعنى لا ينطوي في التكليف حتى لا يخطئوا في الروايات
بان الحكم في المقام وضو راد في العمل في التكليف والحكم الوضو في الاضطرار بالاعتدال
والاختيار ووجه الضعف ظاهر في قوله تعالى فان من كلامهم على كونها لا
تلك الكيفية نفسها بحسب العرف مع قطع النظر عن كون حكم الشرع فيها
لا على اختلاف حكم الشرع في الاختيار والاضطرار المذكورين وقوله تعالى
بعد ما كانت بحسب العرف كما ذكرت في قوله تعالى في قوله المذكورة الصادقة
وغيرها مدخوم بما في قوله من اختلافها بحسب الاضطرار والاضطرار
وغيرها اختلافها في قوله فلا يفسر كلامي في رفع دعوى بان الموالاة وضو
الاختيار هو المتابعة بلا ملل وهذا الاضطرار وحدهما حصول الخفاء في العمل
من التامير واستدراكهم في ذلك من جهة الوضو في الصادق والعليل قال في قوله

في

بعض وضو تلك فرضت للمتابعة حتى يجرى وضو تلك فاعاد وضو تلك فان
لا يتجسس فادرس فرضت للمتابعة حتى يجرى وضو تلك فاعاد وضو تلك فان
الوضو فان استمر التامير الى ان يفسر وجب العودة لغزات الموالاة وانقطاع
الوضو وتيقض هذا التامير في قوله تعالى التامير الى هذه الجهة راد في الموالاة
وعدم التيقض فقد قلت في قوله تعالى ان التامير الى هذه الجهة راد في الموالاة
لعمري من جابر ونحوها ويقر بها حتى يجرى في قوله تعالى ان التامير الى هذه الجهة
رما من ضاقت فغدا الماء قد عرفت المتابعة فابطالت على الماء في حق وضو راد
قال في قوله تعالى ان التامير الى هذه الجهة راد في الموالاة فاعاد وضو تلك فان
الحكم عند استقار العمل وان التامير الى هذه الجهة وضو راد في قوله تعالى ان التامير الى هذه الجهة
من دون ما يرد من مضاعف الا في مقدم والمتابعة المستقيم بحيث لا دليل على التامير
المتيقن في قوله تعالى ان التامير الى هذه الجهة راد في الموالاة فاعاد وضو تلك فان
على التامير وضو راد في بعض بعضا وضو راد في قوله تعالى ان التامير الى هذه الجهة
العدل على الموالاة على ما في قوله تعالى ان التامير الى هذه الجهة راد في الموالاة فاعاد وضو تلك فان
كل فعل يقضي الا في هذا الميسر من احد ما عدم الاضطرار على خلاف
التيقن والما في عدم العمل كذا في قوله تعالى ان التامير الى هذه الجهة راد في الموالاة فاعاد وضو تلك فان
فان من جهة الاتصال بوجوب الاعتدال كل من المفضلين في وضو راد
حتى معنى التيقن واستدراكها ايضا بطورها لا في المصلحة المقصودة للتامير
وغيره من حكم في حكم المير في العمل قال في قوله تعالى ان التامير الى هذه الجهة راد في الموالاة فاعاد وضو تلك فان
غيره من حكم في قوله تعالى ان التامير الى هذه الجهة راد في الموالاة فاعاد وضو تلك فان
يتم بعض بعضا هذا ولا يخفى في جميع حال اما اختلاف الموالاة في وضو راد

عنا ذكرنا انما بعد التبع والتأمل وكيف كان في قوله اولاً ان التصور بعد
ولا انما على كون الطعاف عند الطرفة في استدارتها من الموضع المتصور في ذلك
المرحوا ومقارنة ملاحظ غير فكون هذا المقدم ذكره هو هذا الطعاف والحدود
هذا المقدم من زمان التأخير وعدم جريان ذلك في شئ من شئ الطعاف ظاهر على
الاختلاف بحسب الازمان والامكان وهو من الموضع من شدة وقع ادوار
البدن او غيرها او من الموضع من كذا ما او بوجه في البدن او بوجه في
في شئ من شئ او غير ذلك من الانس الى ان شئ الطعاف او الوجهية في هذا
في تقدير العلم في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
الاعتدال في جميع الانس المتصورة في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
ان تحده اشخاص وان الموضع في هذا الاعتدال في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
فلا يقبل التحديد في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
وسلها في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
على وجه القيد في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
ليس من تحده في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
شئين لان قطع الا بالفضل في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
كان الكثرة في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
جما في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
ويقال كون الشئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
عدم اياه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
غير من شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ

أوجب الطعاف في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
وقدم في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
بعد من شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
والمرحوا في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
او الموضع في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
والعلم في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
وغيره من شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
الشئ من شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
كما في شئ من شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
لا يستدعي لان شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
على الطعاف في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
المرحوا في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
من الشئ من شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
المرحوا في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
هذه من شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
واما ما ذكر من شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
فان شئ من شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
المقام فان عدم شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
ان شئ من شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
فالمقابلة في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ

أدفع الطعاف في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
من شئ من شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
لا يحصل في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ
شئ من شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ من الموضع المتصور في شدة وقوعه في شئ من شئ

العضو مضافا او اخلط بالغير او مضطربا او غير ذلك فالعلم على ما ذكرناه
وعلى مقتضى ذلك شكل الثامن وهو ما يميز الخارج عن الحدود اشكال ثانيا
بالحدود من بعض الوجوه ومن اطلق الوجه على الخارج سمي ما كان
ووصفاته وعلل الاخر هو الاول انما سمع الصوة بطلا أعضاء العا
لاكتفاء مباشر الوجه من دون فرق بين أعضاء العضل والسمع فخرج على
كيفية الموضوع الذي قطعها وانما هي كماله في الاخرين ومن من الالتماس
والسمع وقدر في سائر الشئ في وجهه العا وما يغفل عنها وبعض الادوية
بعد الحكم بما ذكرناه قالوا ان الخارج عن مباشرة السمع فاستثنى السمع بطريقه
ففيها باعتبارها بالاكفاء انما ياتي في من سمع في سمع سمع جاز
جدا ما قلنا من بعض العا ان سمع وهو حقيقة يعلم ما ذكرناه الطلبي
قال المصنف في المذكور والقواعد لو كان الوجه هو اياها فاعلمها فالأرب
الصحة والكفاءة وما هو في عدم كون وجوب الحواشي من جهة مقتضى الاطلا
عند الاخلال بها وان لم يكن الكفاءة في هذا الفن القسوة فيمنع وبين ما ورد
بحسب الأصل على وجه الشريعة فلا يعم في هذا العلم بصورته في الحواشي
الوجوه كالاخر في الحق الثاني في شرح القواعد وافق المصنف في اقتداء الكفا
وهذا القدر في الصحة مع الاخلال وعلى وجه الصحة في ترتيب الكفاءة عليه
اطراف الوجه على المصنف قلت اقتداء المصنف على هذا المصنف من وجوه المتابعة
ولو شرعا لا شرعا فافهم ولا ينافي الوجوه في الافادة المذمومة التاكيد
للتميز في الكفاءة عند الصحة وانما هو مذهب الكوفي ومن يقول بمقتضى
وجوب المتابعة لا شرعا ولا دود وانما هو الحواشي مطلقا مطلقا فافهم

لحمية تتابع الاضلاع في جوارها بالحدود بعد سعة آوة الحواشي في مقتضى الحواشي
والنسبة في العمل بالسرعة لا بالبطء والاستباق في العمل لا بالبطء في العمل
هذا شريف ان مواضعه في مقتضى المذمومة كونه يحل في مقتضى مقتضى
للصحة مطلقا في اقتداء المصنف المذكور في وجهه وان ذكر المصنف في
الذكر في وجهه وانما هو انما هو المتابعة عند العلم انما هو الاطلاق في مقتضى
لا يعلم وجهه كاعتق وانما هو مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
في المذمومة الاضلاع في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
لعدم التبع في العمل ومن ان السور هو المصنف ان سمع وهو مقتضى مقتضى مقتضى
المصنف في الاضلاع في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
وبين اواخر المصنف في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
بغيره بين اواخر الوجوه كاهو واضح وانما هو مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
الكفاءة فهو مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
وان غرضه عدم تأني بطلان الوجوه من قبل وجوب الصلوات المتابعة بالحدود
وان في وجهه الكفاءة في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
ترتيب الكفاءة بحسبها لان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
مثلا او على مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
وانما هو مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
بالقضاء اليوم وعدم تأني في الوجوه مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
الوجه الواضح صحة او على مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
فصل خلف المصنف بالقتل الوقت مع عدم الايمان بالمتابعة وكذا انما

بالجفاف مع

انه قد يورث بوقت بدوام العرف فاعرف ان الكون على المحتم بان الكفارة لا تتجوز
 القول على واحد من القول بالتحريم والبطالان لعدم المطابقة بين المأثور
 والمنذور فيبقى في عهدهم فيجب تذكير والحب الكفارة الا اذا اقصى في التمسك
 عند تضييق وتضييق فالت وبقية العمل لم يصح امكان ان يقال بالاحلال
 المذكور في عبارة المصنف كما ان في الفقه لا يوجب الامعاء في لا يجوز
 عدم عاين في اول الوقت كما ان تفصيل ولا المصنف في علم حاصل على القول بالاطلاق
 مع بقاء الوقت بحسب الامعاء ولا كفارة وعلى التحريم بحسب ومع خروج الوقت
 بحسب طاعتها مما لا وجه له من وجوب الكفارة الا بما لا يتجوز الوضوء اذا لم يكن
 صحة الوضوء في نفسه وان تحقق في غيره فالحال المنذور كما ان تفصيل
 المالكين بين ما لو تفرق التسامع في غير فالحال المنذور ما هو خارج عن خصيصه
 كما لو تفرق القوت في التسامع وبين ما لو كان المنذور هو الوضوء المتسامع في
 فيجوز بالاطلاق لعدم المطابقة بينه وبين التسامع بعد ما عرفت من ان عدم مطابقة
 المأثور والمنذور في الامر المتعلق به لا يوجب عدم المطابقة لاصل الوضوء للمأثور
 في التمسك ولا قصد كون المأثور واحدا على المنذور مع احاطة بالصفة بما في
 كونه الوضوء للمأثور به بالاولى الاصلية كالانحرف والمقام الثاني فيما
 يستحب فيه وما يكره وما يحرم فاما الثالث الاول في الصفات
 اعلم ان لا تفرق بين المأثور من الاستحباب فيكون من اجزاء العمل التي لا يكون
 جزء الواجب مستحبا وتعلق الوجوب بما عاده بوجوب وجوه في الحقيقة ويكون
 مستحبا مستقلا وما ذكره بعض المحققين في نصير الجوز المستحب في وقت
 افضل الا في بعضه تعلق امره بغيره على المجموع من الاجزاء الواجب والمستحب

مثلا

خالفه التحقيق لا يقتضي ان يكون المجموع حجة مستقلة لا يقتضي انها
 ذلك الامر الجوزي الا اذا قصد بالواجب امتثال الوجوب والمجموع منها ومن المنذور
 امتثال المأثور لو فرض صحة الاول في ضمن الثاني ولا فائدة ان اقتضت الامتثال
 الكل اجمالا ومندوبه بتركه وبتركه الكمال هذا الاعتبار واداء اقيمة الواجب كانت في الوقت
 الاجزاء ووضعت البقية خارجة عنه فالتحقيق ان يقال ان الجزء المنذور في الامور
 واضح انصوري بوجوه الى الدخول في قوة المؤثر والكثير كالحصول المتأخر في طاعة
 على القول بانها لها فان الصلة الاولى مؤثرة في الثانية وحصول الطهارة والنية
 في غير ذلك لا كالكثير فلا انحصار فيما يرد منه معنى في التكليف ويمكن تعقل هذا المعنى
 في الوضوء باعتبار كونه مؤثرا في نوع الحدث وحصول الطهارة وانما في الامور المتكثيرة
 كالصلوة ونحوها فيجب اعتبار الامتثال في جهة الامتثال ببيان ان الاجزاء المتكثيرة
 الصلة المحذورة في فعل الوجوب على كل واحد منها مستقلة لذلك الوجوب باعتبار
 مجموعها فلا يقتضي ان يكون شيء منها مستقلا على كل شيء ادخل في هذه الجهة فيجوز
 لغيره كما هو واضح ولكن بعد تعلق الوجوب بشي او اشياء فالامتثال بانها لها
 ونظيره هو كونه الامتثال واجبة عليه عقلا لا شرعا اذ ليس الشارع فيها النص
 نفسا او اشياء على اقر في الاصول ثم لا يقتضي في غيرها او اعني ما كان لها الوجه الا في
 الانبائ والامتثال بان ما لم يكن بجهة مخصوصة او ينعى بها فالاول اعني الاكثرية
 مخصوصة في الامتثال قد يكون على وجه الوجوب وقد يكون على وجه المنذور مثال
 الاول كقبحين وقت لواجب مثلا فان وقوعه في الوقت المذكور ليس جزءا مستقلا
 شرط في اصل تعلق الوجوب بذلك الواجب بل وجهه الى ان يكون امتثالا
 الامتثال بوقته لا في الوقت المعين فاعتبار وقت لواجب اعتبار وجوبه في كل

مثلا

انفكار
وعلى نقل هذا المعنى
في الوضوء ولو باعتراف
نقل الوجه المغوي عليه
مع مع مع

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

أيضا اختصاص السحاب بالآثار الواسع التي يمكن ادخال اليد في شئ
 حيث شمل على ادخال اليد الآتية وبقاها من السحاب وكما ان الماء
 وظاهر جمع اوصاف خلاصته حيث شمل على كل اثار الاطلاق سائر الاضافات
 وعدم المضافات منها في المستحق قلت هذا ايضا بقى على المعنى المقدر
 وعلى التقديرين فاختصاصه بمحمول الحكم كذا انما هو تركه في واحد من اثاره
 القليل وعلى معنى المحققين باختصاصه من الاخبار وبرهونه على الاطلاق ان
 يستند في الاختصاص القليل الى ان يخص الخاصية بطريق في الكيفية الموقوفة
 اولى او يلزم من الحكم القليل والاكثري ومنها احدى اقسام اليد فانه يخص
 والقادر مطلقا قال القاص في المستوفى ليد الاختصاص والادعاء ان المار
 الكون وقاله المذكور انه اليد من الكون لا من الماد في التيم وفي الدنيا من غير
 على اكتف الحاشي الزندين ونسبة اليد الى الاضافات حيث شمل على الاضافات
 التخرج بغيره وبين الفصل الحاشية وهو فيها الى نصف اليد كما حكم في المذكور
 او الى المرفقين كما في جامع المقاصد على الخبرين وفي القضية فان جامع المقاصد
 غسل الاغني للوضوء من غسل اليد والخاص من المرفق على الاظهر في المرفق
 في خبر محمد بن احمد قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن غسل اليد قال يغسل يدك
 المغموس من المرفق الى اصابعه انتهى فاذا كان في الفصل الحاشية هكذا فليكن الفصل
 للوضوء ايضا كذلك والآن لم يستحال للوضوء في كون من غير الاغني او الواو
 نافذة الى احوال الفصل بالنسبة الى الاوصاف المذكورة لا اوصاف المضمول بالنسبة الى المرفق
 حتى يلزم الحد في المذكور فلا خلاف في الرواية على سائر احوال اليد في غسلها اكل
 للمرفقين الاضيق والاكثري فقلت اما في الجواب فانه قد ثبت ان خروج اليد من احد هذه اليد

كما في رواية المرفق

المرفقين واما في الوضوء فقد علقوا التحديد على اليد بانه المرفق وبانه المرفق
 المرفق قيل الله في الذكر بانه المرفق في المرفق وفي الآية قلت وعلى ما تقدم تباه
 احتجاج الفصل بغيره انما هو في المرفق من اليد في المرفق وانما هو في المرفق
 من اليد هو المستعمل في غسل اعضاء الوضوء ومنها ما هو منها عند الفصل كما
 فيه الكلمات قال المرفق في المرفق من كثره يغسل مرة من حديث ابي بصير
 ومرفق من حديث القائلين ولشأن من المرفق وهو في المرفق في المرفق في المرفق
 والمرفق في المرفق في المرفق وهو في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق
 القائلين وهو ظاهر في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق
 وقال المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق
 وكان المرفق يكون الفصل من المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق
 ايضا المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق
 حاصل في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق
 والاضحية في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق
 في كثره المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق
 المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق
 ولا يعمل على قواعد الاطلاق والتقييد المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق
 على ما يقتضيه في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق
 من المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق
 نحو على احوال الفصل في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق
 بن طريق المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق في المرفق

مرتين ومن الجنبين ثلثا قال وقوله ما غسل يديك من الزم مرة ومن رجليه
 مرة ومن رجليه مرة قال في غسل الرجل يدي من الزم مرة ومن رجليه مرة
 مرتين ومن الجنبين ثلثا والجمع بينهما جعل هذه على صورة اجتماع البول والغسل
 وتدخل الألف في الأكثر بوجوب الظاهر في الروايات على جواز الألفين لكن بعد
 سماع مقام التحدث فان قيل فيكون البول من الزم مع قوله حكمها ثم جعلت
 الغائط على وجه التحدث مع اختلاف حكمها من الزم الغائط مرة في مقام
 التحدث كما لا يخفى ويجوز انها متعارفان عند الفيلسوف في مثال المقام
 اولا على الأصلية وثلا على الفصل بعين مقالة الألف بل قد علمنا
 ذكرنا مستند الألف الجسما ومنه قال المستند في التوضيح غسل اليدين
 المنيعة وقالة المذكورة فيه وجها من حيث الغيبة والنية الجاسية
 وقال في المشهور على ما نقل وهل هما من سنن الوضوء فيلحقان من حيث الأمر
 عند الوضوء ومن حيث أن الأمر بمرتين في الغيبة لقوله فانه لا يرد على
 بانه لا يرد وقال ايضا ولولا هذه العبادة لكانت الغيبة المشكوك في
 لعدم الأمر بالفصل لمبدأ العمل لانه في الغيبة والنية فان ارغبا
 النية المستقلة لما قدم الاتفاق والها داخرا في موضع على كونه عبادة مستقلة
 في نفسه وهو غير ثابت بل معلوم العلم حتى لو قلنا بكونه اجابة على وجه
 لا وهو الجاسية فان الاجابة التحدث عن كونه عبادة مستقلة في نفسه
 وان اريد بانها نية اقامه من الوضوء كما هو وظيفة سائر الأفعال والأجزاء
 المستوية على الوجه المتقدم بانه في الاتفاق والها مبرور جدا الألف في قوله
 بالضم وهو وارد كاهو ظاهر الوضوء وصحيح الغناء في حيث جعلت من

القول

الوضوء مرة ودر في قوله يدين كونه مستحبا في موضع قطع النظر في اجابة
 على ما مر من كونه اجابة في الوضوء بعد الغناء في الوضوء الجاسية فاذا ذكر
 من انما عدم اعتباره في التحدث على كونه الجاسية غير مستبعد ولذا قال السبكي
 في الذكرى والغافل وجه بعدم التحدث على ان الفصل في قوله الجاسية قلنا
 لا ينافي في كونه عبادة باعتبار انما الوضوء عليه انتهى هذا ولكن الظاهر ان اراد
 قوله ان كان حكمها غسل اليدين في الوضوء ان كان عبادة بمعنى كونه مستحبا على
 التقيد في الوضوء كان هذا أمورا به في الوضوء وصار من سنن وجوبه في الوضوء
 واقهر في التحدث كافتقار سائر أفعال الوضوء واجبة اليها وكان حكمها في الوضوء
 فلا يربط ان الطهارة من الجنس امر عيني على الاحتياط في عدم الكتاب والعدم
 قابل لأن جعل شرط ادوية من شيء فكان الأمر بالنية الجاسية المستقلة
 الطهارة او ما لها لا يعقلان فيجب كونه ذلك من الألف والوجه للوضوء بل
 للألف المانع وفيه فكلما الأمر الاحتياط في الألف الجاسية الوضوء وكان الألف
 لا يقتصر في النية ولو فرض الأمر في الوضوء وكذا النية لانه من سنن وجوبه
 واحدة وان كانت الأولى مختصة بالنية متوهمه والى الجمع ما حكم في هذا
 من يعطى عدم اعتبار النية باجاء الوضوء فيخرج النية من الوضوء الى
 من ذلك ضعف مقال السبكي وقوة مقال المستند في كونه بل جعل غسل اليدين
 من سنن الوضوء على التقيد بكونه من الوضوء الجاسية لا يستقيم الا من سنن المشايخ
 فهم على الظاهر المشكوك في ادوية عليه بعض المحققين من الألف وهو ارجح في
 المنهج المذكور بين ما عرفت وبين ضرورة جواز تقديم النية عند غسل اليدين
 على ان من افعال الوضوء وجوبه في المبدأ لا في حيث النية من ان جاز في ما

لا يترتب عليه كونه من اجزاء الوصف بل يكون كونه من مطلق افعال المتعلقة به
واما ما ذكره من ان تسمية الجاهل بالجاهل لا يترتب عليه كونه جاهلا في نفسه بل يترتب
على ما هو في الخارج كونه من اجزاء الماهية وقد عرفت من قبل ان
مقتضى كونه من اجزاء الماهية عدم احتسابه من اجزاء الماهية كونه من اجزاء الماهية
والوصف هو وصف جميع ما في الماهية من اجزاء الماهية بعد القطع بها بال
وهو من بعد الان يقال ان فهم الماهية قد لا ينافي القطع بالماهية شرعا
اذ يكون في فهم الماهية مباشرة احد الجاهل وان وقع تطهيرها على الوجه
قطعا فان فهم الماهية غير تطهيرها والوجه لا جامع الضبط هو الثاني وقد عرفت
وهذا الوجه يكون في فهم الماهية من غير التطهير ثم ان صافيه على ما
يظهر من ان فهم الماهية بعد وضوح احكامها بما ذكرنا في الثاني وضع الانا
على اليقين قالوا في جواب وعلمه الفاضل ان ما يمكن للاستعمال في زيادة
ان يرفع من تدبيره على هذا الطريق من اجزاء الماهية هو الاستحباب والمصلحة
هو الاثم ولو كان ادبا من اجزاء الماهية استعمال استعمال الاثبات باليهن
لو وضع على ان احاطت الاعتراف باليهن في الماهية في زيادة كونه من اجزاء الماهية
بالاستحباب لا يمكن الاعتراف باليهن كما في هذه الاحكام واما لو كان الاثم
الامر لا يمكن الاعتراف من غير وصفه بل باليهن كما في استعمال وصف الماهية
منه على اليقين كما لا يخفى وقد يستدل عليه ايضا بما ذكرناه من ان فهم الماهية
كان يجب التماسه في ظهوره وتقلده وشاكلة واما ما ذكرناه من ان فهم الماهية
ان الله سبحانه وتعالى في كل شيء وعادوه الكلي في باب الماهية وهو من اجزاء
فان في قول الله صلى الله عليه وآله في الماهية في اجزاء الوصف باليهن وما ذكرناه

فان

في شرح المفاتيح من ان قوله في الايمان ان الله سبحانه وتعالى هو الاثم والاسرار
ان الماهية من الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية
ما ذكرناه من ان فهم الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية
التي هي من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية
ولما عرفت ان فهم الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية
طاهر على مقتضى ما عرفت من ان فهم الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية
بالوصف بل يترتب على الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية
منه في الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية
يعقب فيها ما عرفت من ان فهم الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية
من يترتب من فهم الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية
التي هي من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية
الا ان على اليقين احتساب كون الاثم في الوصف ما عرفت من ان فهم الماهية
الملازمة من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية
ثم ان فهم الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية
وهي على مقتضى هذه الوصفية وقد عرفت ان الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية
التي تترتب منها على اليقين في الثالث الاعتراف بها اي باليهن لا كونه من اجزاء
ولو ان فهم الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية
على الله عليه وآله من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية
منه ما عرفت من ان فهم الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية
عنه على مقتضى الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية من اجزاء الماهية

طهرته ولا ان يجذبها فخرته فان عدم القوة غير متاح لا لاحتساب والذليل على
اختيار كماله لا لغيره التمكن المقتضى وما هو على غير وجهه من التوجه الى
عليه والارادة قال المصنف الوضوء وحال بين الاصابع وبالجملة ان الان
تكون صانعا لثمة صفة الا اذا لم يمتدح الله تعالى على ما لا وجه له ولا
اخراج المستند لا سيما على دليل على احتسابه جاز وكفى بحسن المصنفه ولا
ثم ان مقتضى الادلة المقتضى عدم الحكم للصائم ونحوه وقاله الا في بعض
يرون ان الاصل ان الصائم ان لا يتقصص وهو محرم على الجاهل لغيره ان يورد
هذا القول القوي الا فيكون المحل سقوط الاحتساب لغيره فصار الصائم لا يصل
احتسابا ولا لغيره المستند من جهة المقتضى قال في شرح المفاتيح وفي
بعض الاخبار على ما هو مبالغة في تصحيحه في وضوء الله فيه دون الاحتساب
في قامة ان شاء الله تعالى والسورس في تفتية الصلوات على المسبوحين
في الصلوة وفي بعض حيث ان الاحتساب الثاني يدل على المشي في الصلاة
هذا قولنا على الصلوة مشي من غير ان يركع ومنها قولنا على الصلوة مشي
الوضوء واحدة واحدة ووضع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ورفع يديه الى الجنبين ونحوه ان يركع اثنين اثنين وقد قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ان من لم يركع الا ركعة واحدة لم يركع الا ركعة واحدة
جئت في ذلك كعدة الطهارة فقال صلى الله عليه وآله وسلم اما ما اوجب الله تعالى واحدة
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واحدة واحدة لخصه انما من وضوءه ثلثا طهارة
لما مضى حتى جاز وادون من في في الصلاة الطهارة فقال ثلثا طهارة
نقص في الصلوة لم قال خادعة في ان يركع وكان يدخل في الشيطان فاصوب

في بعض حيث
انما مع

القول

ابو عبد الله عليه السلام وقد تقرر في قولنا انما اذا واد هذا هو الكفر او صوب
الاعتناء قال في حاشية من هذا قال وكان داود بن زكريا الجعفي في حاشية
المصنف كان قال في حاشية من هذا قال وكان داود بن زكريا الجعفي في حاشية
فقال المصنف انما طلع على طهارة فان وضوءه جعفر بن محمد قال في حاشية من هذا
حقيق عليه القول وقلة فاطمة وداود بن زكريا في حاشية من هذا
فجميع الوضوء ثلثا ثلثا كما امر جعفر بن محمد عليه السلام فاما في وضوءه حتى يمشي
السير المصنف فلهذا قال داود بن زكريا في حاشية من هذا قال وكان داود بن زكريا الجعفي في حاشية
ان كان هذا طهارة على طهارة ولا يمشي ما روى ان داود بن زكريا في حاشية من هذا
دار له صلاة الفجر ثم قال داود بن زكريا في حاشية من هذا قال وكان داود بن زكريا الجعفي في حاشية
فقال داود بن زكريا في حاشية من هذا قال وكان داود بن زكريا الجعفي في حاشية
وكانت المصنف فقال ابو عبد الله عليه السلام في حاشية من هذا قال وكان داود بن زكريا الجعفي في حاشية
الظاهر في دار الله المصنفين وانما الله وانما الله في حاشية من هذا قال وكان داود بن زكريا الجعفي في حاشية
الكفاين فيهم احسن الى يوم الدين قال الله ذلك باب واما ما في حاشية من هذا قال وكان داود بن زكريا الجعفي في حاشية
ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم داود بن زكريا في حاشية من هذا قال وكان داود بن زكريا الجعفي في حاشية
كله فقال ابو عبد الله عليه السلام هذا افية لانه مشي على الصلوة ثم قال داود بن زكريا في حاشية من هذا
بن زكريا في حاشية من هذا قال وكان داود بن زكريا الجعفي في حاشية
ومنها امر في الحسن عليه السلام في حاشية من هذا قال وكان داود بن زكريا الجعفي في حاشية
ان الوضوء الذي امر به ان يتقصص ثلثا ويستسقي ثلثا وتصل ركعتين
ثلثا وتصل ركعتين وتصل ركعتين ثلثا ويستسقي ثلثا ويستسقي ثلثا
تمسح طاهره فيك وباطنه وتصل ركعتين الى الكعبين ولا تقرأ الفاتحة فيك

عن غيره او صخره فاعلم انه من هذا النوع ولا يربح عدم تعاقب هذا
 بالتسبب في المصوم وفيه بالصوره ولا حكم الفصل في المقام والمطلوب
 الى الاخر المصنفه وعدم امكان الفصل في المصوم اجتنابا
 المقام ومن هنا تعرف يوم سحابة الثانية للمصوم وكان اجتنابا
 لموازاة على غير ذلك معقد الواجب الا في الفصل المتعارف لهامه
 وان يعقد الفصل المصنف من ثم ان شاء الله بالمحب المحل ولا يصح
 من الوجه فاد شرج المصنف بعد تصفيه الاجتناب بما ذكرناه من تصفيه
 المصوم وحله وجزم به ما دل من الاجتناب على اجتناب الثانية وما دل
 على ان وصو النبي والوصو على حكمه لم يكن الا في شرة حيث قال بملاحظة ما
 في الكيف وخرابي في العقل وشرا في نظره وجه الجمع حيث قال عليه في رواية
 كفي ايضا الفصل الثانية ضعف الناس ولا شدة في افعالهم بل في
 على المصنف وكذا في المصومين على الحكم غير المصوم ويخصي
 وينتج ذلك ما ذكرنا في اجتناب العقل وفيه بل في المصنف والمصنفين
 قال ثم قد عبادا في بعضنا هذا غير مدعي العلم وجهه ما قرأناه فممكن
 ان يقال لما كان المصوم من غير الفصل والنسيان فلو طوف الى سائر
 مطروا له فيمكن في الفصل الا في الاجتناب الى الثانية وان جاز له اجتناب
 والتفاد ولا في الثانية انما هو كونه لا يصح من ذلك من العالم به غايبا
 ارادة تعليم الغير وما ذكرنا في دفع الحافات من بين الرأيايات فاد على
 الغير والوجه في الله عليه لانه لا يكون الا في حال الغالب بالمعقب الذي هو
 وما دل على ان النبي صلى الله عليه واله قد صام اثنين اثنين على ما عرف من جاز

ذوق

التوضيح على ما ذكرنا في كتابنا في الاصل والاسماع والتمثيل الى الثانية عند ارادة
 تعليم الغير او غيره ذلك وما دل على ان الوصو مشهور في زمان على اجتناب الاجتناب
 والاسماع والفصل الثانية على ما عرف وما دل على ان الوصو واحدة واحدة
 على ما دل على ان مقتضى الواجب او على ما عرف في الثانية على الوجه المتقدم اليه
 فان الثانية مستطرد ويكمل تلك الواحدة التي هي من الوصو في المصنف واحدة
 واحدة لا تعد في اجتناب واجبا ولا مندوبا ومنه يعلم معنى ما دل على ان الفصل
 في واحدة ومن زاد على اثنين ليروي الثانية من حيث هي ليس في اجتناب احد
 كونهما مستقلا في الوصو ولا الفصل في تلك الواحدة التي هي من المصنف كذا
 الثانية ومن ذلك يعلم ان اثنين لا يربح من عدم كونهما في من الواحدة
 الاجتناب فلا مندوب بل الا على الواحدة المتكثرة الثانية والله اعلم اذا عرفت
 ذلك فقد نسب الى الخلاف في المسئلة في الكيف والوصو والصدق على ما عرفت
 وترجمه من السابقين اما الاولان فقد عرفت حلها واما غيرهما فان اما الكيف
 فقد بقاء لك في تفسير كلامه واما الثاني فلا يصح فيهما ولو كان في الوصو
 انها قرب من عبارة الكيف ونقل في لفظه وهو انه قال في نوادره اعلم ان
 في واحدة ومن يروي اثنين ليروي واحد وهو موافق للرواية التي فسرناها فلا
 منها وكذا الفصل الثانية على ما عرف واما الصدق فقد صحح في ما ذكرنا
 الذين وصفوا عقيدة الامامية وقال في المصنف واعلم ان الوصو مرة واثنين
 لا يربح ويشترطه وقال في المداينة ومن تصامرتين ليروي ومن تصامرتين
 اربع منهم وهذه الكلمات لا يتفق منها انكارها بل هي منقولة من غير
 المتقدمين السابقين قال الوصو واحدة فرض وانما ان لا يربح وانما الثانية

معنى ما دل على

وقد ذكرنا في حق الرضا عليه السلام في تلك الحالات ولا بد من تبيينه في
 الآحاد إلى غير ذلك في مقام لا بد من تبيينه في تلك الحالات ولا بد من تبيينه في
 ليس في نفسه الاحتجاب إنما الاحتجاب في كمال الأول في حكم الثانية في نفسه ليس
 الحجاب في نفسه كان في قول هذه الحالات على ما ذكرنا على وجه صحيح ولكن قال في القصير بعد
 ان ذكر بعضا من الوجوه ان الثانية لا لا على الفصل ثم وقال الصادق عليه السلام
 والله ما كان وصي رسول الله صلى الله عليه وآله الا في حق الله تعالى في قوله
 عليه وآله وسلم ثم قال هذا وصي لا يقبل الله الصلوة الا برؤاها الاحاد والحق
 روي في ان الوصية رتبة واحدة لها سادس منقطع ورواية اخرى جعلت الاحاد في
 على ما قاله في حق الله الوصية واحدة واحدة وروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله
 وحمل على الاحتجاب على معنى ان الله واحد احد اجمع وروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله
 عتبه من اجل ان من يعتقد حجة الله فلا يظلم نفسه وقد روي ان الوصية احدها من
 حد وروى الله يعلم الله من طبعه وهو جبر وان الوصية لا تجزئ عن رتبة
 مثل انهم وقال الصادق عليه السلام من يعتقد في وصية كان كما تصدقته قال في
 خلاف حديث اخر فاما منقطع رتبة من ان الله واحد احد اجمع والصادق عليه السلام
 اني انما اوصيت ان رتبة اثنين اثنين وقد روى رسول الله صلى الله عليه وآله
 والراغبين اثنين وحمل على الامة في قوله الوصية وقال في الترتيب على الله عليه
 بعد الوصية لكل وصية قال في الخبر الذي روي ان من رتب على رتبة الوصية في قوله
 ما ذكره ومناه ان الترتيب بعد الترتيب الاول وكنه ما روي ان مرتبة من جعل
 معناه الترتيب وكن ما روي في مرتبة انما جعل في الان قال وقد روي عن الله عز وجل
 امره ينزل الوصية ولا يصفى من غير تبيين في قوله وحده وقول الصادق عليه السلام

ان

مرتبة من رتب على رتبة الوصية امره وروى الصادق عليه السلام في قوله
 كل امر من رتب على رتبة الوصية امره وروى الصادق عليه السلام في قوله
 الثانية من باب تعدد حدود الله وحمل على الامرين على الترتيب وقوله اخرى
 انما رتب الوصية على امره وتثنية فعل الامر في قوله عليه السلام كما يصح في
 انما رتب الوصية على امره وتثنية فعل الامر في قوله عليه السلام كما يصح في
 من جعل الوصية على رتبة الوصية امره وروى الصادق عليه السلام في قوله
 ان يقال ان رتبة الوصية امره وتثنية فعل الامر في قوله عليه السلام كما يصح في
 وتثنية فعل الامر في قوله عليه السلام كما يصح في قوله عليه السلام
 كذا في قوله عليه السلام في قوله عليه السلام في قوله عليه السلام
 حيث رتب الوصية على امره وتثنية فعل الامر في قوله عليه السلام كما يصح في
 ظاهر بعد الامر في قوله عليه السلام في قوله عليه السلام في قوله عليه السلام
 احتجاج الترتيب على امره وتثنية فعل الامر في قوله عليه السلام كما يصح في
 لا بأس بذلك ما رتب على امره وتثنية فعل الامر في قوله عليه السلام كما يصح في
 وروى في قوله عليه السلام في قوله عليه السلام في قوله عليه السلام
 من الوصية والامر على رتبة الوصية امره وروى الصادق عليه السلام في قوله
 والباقي او لا يجوز قال في قوله في الذكر ولا اعرف شيئا من الاطلاق الا في قوله
 مستقل في الاحتجاب الانساب في قوله عليه السلام في قوله عليه السلام
 في البقية ومناه ان الترتيب بعد الترتيب الاول وكنه ما روي ان مرتبة من جعل
 البقية في قوله في الذكر والوجه عدم البطلان في قوله عليه السلام في قوله
 ومناه ان الترتيب بعد الترتيب الاول وكنه ما روي ان مرتبة من جعل

انما يكون الثانية من رتبة
 مستقلة لا احتجاب

لان رسول الله صلى الله عليه وآله
 يجعلها من الوصية

غير المتقابلة والمنفصلة عن كتابة العالم عليه الى العرش من اولاد الصادق
 الوصي كما مر من عمل الوجه والدين وصحح الواس والجليل واحد واثنان
 جميع الوصوه وان ادعى اثنين اثم وفيها من الاجاب وانما جملها
 بدون ذلك العقد فهو تكلف وزيادة لقوة كما في ان الثاني
 زيادة غير محتاج اليها وعرض صاحب الشيء ان ما زاد على الاثنين يكلف فيخرج
 من العاقبة ان ضد الاثنين ليس له وجود وقد مر في عبارة الكلب في قوله من ثم
 علم من لا يوجد ولا ينفرد به بل في ذلك وهذا غاية للوجه الذي من
 قضاة اثم وكان كمن على الطريق من كرات فان قيل به ذلك يشهد بان
 الامة عند الشروع وحاصلها هو ان الوصي كما في العقد الحاص من الظاهر
 الظاهر ان التسلية تكلف ومن زاد على ذلك فقد ابدع وكان ما ذكرنا
 وظاهر علم الوصي في اعتقاد مشروعية الثاني لا في جعل المبدية والوزير
 على الكنت وعلاوة المصلحة في الذكر بان الاسر بالطلاق لا يمنع الميراث وفي
 ان لم تجزى بالقبلة الى الراسه فزاد وتوجه بان الواجب القدر المستويين
 المرة والمرة والثالث والواحد عشر مع فكون المرة اقل الواجب والمرة
 الفرة الا فضل منه والثالث فر من الواجب من دون فضيلة تسليمة فتقع
 الثاني كلفه حصته وما زاد عليها بغيره كونهما غير مشروع وتوجه في وجوب
 والصواب ما ذكرنا من كون الثاني فزاد بغيره مع اعتقاد التسليم في
 زائدة لا مع اعتقاد وهل يطل الوصوه بها في صورتين قيل نعم كالمسئ
 في الذكر والشمس في الذكر والحق الثاني في جامع المقاصد لان المسئ
 بنحو ما الوصوه وقيل لا كالحصة المعبر بها لا لا يخرج من الوصوه

وهو الوجه

وهذا ما مر في عبارة الفقيه
 ومن زاد على اثنين ليس له
 وبذلك عليه ما في خبر رواية
 ابن ابي عمير عن ابي عبد الله
 عليه السلام ان الفضل بن
 ومن زاد على اثنين ليس له
 ما في خبر رواية محمد بن
 قال الزهري في تفسيره
 ليس له عليه السلام من
 ان يملأ لكن قال المصنف
 في المنع على ما نقل

وهو الوجه

وهو الوجه

وضع الماء في غسل اليدين على ظهر المذبحين ان كان جلا في المذبح
على جملتها فلا واحد في الفسلة الاولى فربما ينسب في غير ذلك على غير
فمن الله على الناس في الوصية ان يبدأ بباطن اذ من في الرجل يظهر
الفرق والملا من العزيم القديس والعقيد الاوجب للاتقان على علمه صحيح
بذلك جمع منه الحق والحق والشهد لله والعسكر طما في الفسلة الثانية
حكى عن الاسكافي في كيفية غسل اليدين ان لو اخذ بظهره اذ غرغره وطهها
كان امره انقى وقال الشيخ في ذلك ان كان جلا بظاهر اليد وان كان في
بدأت بباطن الذراع وهذا في الفسلة الاولى وفي الثانية بعد الرجل
ذراعهم والمذبح يظهرها انقى وتجمع الحق في الشرايع والمصنف في جمل من
كتبه وغيرهما وظهر المذكرة اوصي بها انه يفتي عليه قال الشيخ في ذلك
اكثر الاصحاب في غير ذلك في الاولى والثانية بين الرجل والمذبح في الفسلة
شئ ذكره في المبسوط وتضمن ان يهرق والكهني وابي اذ من في الفسلة
وباقى كتب الشيخ على الاطلاق كتاب في الاصحاب انه في ذلك وفي اطلاق الحق
في الخبر وادى الاتفاق على الاحتجاب وهذا هو الحق في الفسلة في المشرق
واكثر المتأخرون كالشيخ في الفسلة والملا في الرجل والوحيد الجليل في الفسلة
الفرق على الفسلة بين الفسلة في الرجل والمذبح ثم احتج الاصحاح
في شرح المفاتيح ان واد من الرواية المذكورة المذلة بالنسبة لا الفسلة
في ذلك على كون الثانية بعكسها والا لم يكن مذلة وهو كما ترى فانها لا
على ان لا يكون من جملته ابتداء الفسلة في المذبح وباطن في الرجل بالظاهر
من دون نظر الى حال ابتداء الفسلة الثانية فلا دلائل في الرواية على

الشيخ

ابتداء الثانية لا على كمال الاول ولا على غيرها فمأذرة الشيخ المذكور في غير
من ان الرواية صالحة في الصلوات جميعا وادعيت من الاطلاق فالقول
بان العسكر في الفسلة الثانية وفي جملته الوضوء وامكن لمراد الماء في جميع
اجزاء العسكر على حد سواء كما لا يخفى به الشيخ وما بعده وادعيت من جملتها في غسل
لنظم العسكر كما اشار اليه الاسكافي فان سيدنا من الغسل لا على ما احتجنا
في حق احتجاب الفسلة الثانية فيكون المراد من احتجاب العسكر في الثانية هو
المعذور والمثاق من المذلة عند كل غسل وفي عبد الله بن كتيبة في الفسلة
الوحيد الله عليه السلام قال يا ايها الذين آمنوا صلوا لله وسلا على رؤسكم
ذات يوم جالس مع محمد بن الحنفية اذ قال يا عبد الله يا عبد الله يا عبد الله
للعسكر فاناء على الماء فاكفاه يده اليمنى اليسرى على يمينه ثم قال في الله
وبالله والحمد لله الذي جعل الماء طهورا ولا ينجس الا بالدم والنجس فقال
حسن فخرج واخبره واستوفى من روي عن الصادق عليه السلام فقال
الاهم لفتي بحق يوم القاء واطلق لسانك بذلك ثم استنشق فقال اللهم
عليك بجمع الفسلة وجلو من فيتم بجمعها ورجعها وطيبها قال في غسل وجهه
فقال اللهم بين يميني يوم سورة فيلوجه ولا تسود وجهي يوم تبيض
ثم غسل يده اليمنى فقال اللهم اعطني كتابي يميني في الجنة في الجنة يساري و
حاصبي حاصبي ام غسل يده اليسرى فقال اللهم لا تطعن كتابي في الجنة ولا
تجلبها من طعنة الا عني واحمدك من قطعت النيران ثم مسح رأسه فقلت
الاهم غشيت وجهك وبوكاك وعقولك ثم مسح وجهه فقال اللهم غشيت
أصواري يوم تول في الأقدام واحتجبني فيها وصبك عن نزع رأسك

فقال يا عبد من فوض اليك وصية وقال له اني اقول الله من كل طوره
ملكاً بقدرته وسبحه ويكبره فليكن الله له ثواب ذلك الى يوم القيمة لا يثبت
وهنا ادعية اخرى لها شرة في روايات متفرقة من رواها علي بن ابي طالب
وجعل كتاب الفقه المصنوع في رواية رابعة احتجاجاً لك الحمد لله والصلوة
بعد الفاعل وقال في الذكر في رواية المصنف الامام ابي جعفر من الروايتين واصلها
المطهرين وحكي عن ابي جعفر انه قال في رواية الوضوء ان يقول اللهم اني اسئلك
تمام الوضوء وتمام الصلوة وتمام جهنم والجنة وسب ورواية اخرى في
اخرها بدل للجنة وتمام منصرفك وهو المنقول عن الجارح كتاب احتيا
السيد والبلد الامين بعد قرأته انا الزيد في ليلة القدر بعد صلاة الوضوء
وقال في شريح المطالع وفي الصلاة الوضوء ايما من قرأ في وضوءه انا ابو
خرج من ذنوبه كيم ولدته امه وروى كتاب الاحتيا والمذكور عن الجارح علي بن
من قرأ على ارضه وضوءاً في الذكر مرة اعطاه الله ثواب اربعين عاماً و
يرفع له راسه يوم يبعث الله اربعين حملاً في الدنيا سبع السما
وهو ذلك الانسان يعود ويحبه وادناه ما يصعب له في الدنيا
القول ان ذلك ما يصعب وفي رواية السكوني عن الصادق عليه السلام ان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في التوسيل بالاهام والمسيح عند
الوضوء سلك قال في الذكر اي ليل يقبض الاشجار وفضل الامام الفضل
السلف انه في احتجاجه مطلقاً في رواية الاخبار وعلامة اتفاق
بالاجماع على ما قيل وكذا احتيا في الوضوء اعم بالارباب فيه وجعل في الوضوء
من مواضع المائدة والمستحبة في رواية السكوني المذكورة في التوسيل

ان يقرأ

ان يقرأ على التوسيل لا يقرأ بالسر لا عند وضوءه ولا في صلاة ولا في وضوءه
عليك عليك بالسر لا عند كل وضوء وصلة ورواية اخرى عن علي بن ابي طالب
عليه السلام قال كان في وضوء النبي صلى الله عليه وآله في الصلاة قال وعليك بالسر لا عند كل
وضوء وفي رواية اخرى الوضوء بالسر لا عند كل وضوء وفي رواية اخرى
رضي الله عنه عبد الله رواها في في الحسن علي بن ابي طالب في الوضوء في وضوءه
التي لم يقرأ قال عليك بالسر لا عند كل وضوء وفي رواية اخرى قال الحسن
في جامع المقاصد قال في الذكر ما حمله هذا السر والاحتياط من سنن
حتى يقع عند ما يشرطه الاصحاب والافراد اهل من سنن لكن لا يرد ذلك
ايضا في التوسيل ما رواه في التوسيل في التوسيل في التوسيل في التوسيل
في الذكر ولا يعلم وجعلها من سنن الوضوء وعدمه مما ذكرناه في الجمل
المستحبات وعلم وجه ابقاء التوسيل عند هذه مما ذكرناه في مباحث التوسيل
هنا احتمال آخر وهو ان يكون السر من سنن الصلوة وان قدم الى الوضوء
وهو ما يروى في غير قوله عند وضوءه كما صرح في طلب الاجابة والمناصرة في وضوءه
روايات ان الصادق عليه السلام قال قال ابو اسير المؤمنين اذا وضوء
الرجل وسوتره قام فصلى وصنع الملك فاه الا في لم يخط شيئاً الا التوسيل
في الوضوء في الحسن لم قال قال في روايتهم فانه يترك تمام الصلاة
يصح في رواية الا ان احاطت بجزء من الاية والمقدمة والافعال الواردة في
الصلوة بوجه وبدل في احتجاج كل من الوضوء والصلوة منفرداً قال في الذكر
والظاهر انه مقدم على غسل اليدين ورواية الخطيب وجعل في الوضوء
عليه السلام السر لا بعد الوضوء فقال الاستدلال في ان يقرأ قلت رأيت

ان لم يجرى ترويضاً فالاستياك ثم تصف من ثلث ثلث الحبة قلت يستلزم من هذا
جاء التارك من عبد الوضوء وتجنب المصنوع بعده ثلثاً ولا يجرى في سبيل الترويض
ويؤخره وبين الحرم والحل والاعتدال والمصنوع كمن يتركه يسلم على عبد الله عليه السلام
يستلزم الاستياك او الترويض او لا يستلزم الاستياك او لا يستلزم الترويض
على الترويض للاستياك قال نعم يستلزم الاستياك او لا يستلزم الاستياك
سألت المحققين قال نعم ولا بد من الاستياك ان يكون عرضاً لا يجرى في سبيل الترويض
ان الترويض في الله عليه السلام قال الخطر والاعذار في سبيل الترويض مما يملك مقتضى
لولاية من غير خلاف ولا عذر في الاستياك عليه السلام قال نعم وهو محقق ان الاستياك في الترويض
وهو صلاة الى ان تطلع الشمس ثم يتركه في سبيل الترويض مما يملك مقتضى
ثم يتركه في سبيل الترويض مما يملك مقتضى في سبيل الترويض مما يملك مقتضى
بعد الترويض في سبيل الترويض مما يملك مقتضى في سبيل الترويض مما يملك مقتضى
الفضل وقال في الاستياك ما لم يجرى في سبيل الترويض مما يملك مقتضى في سبيل الترويض مما يملك مقتضى
وقال في الاستياك ما لم يجرى في سبيل الترويض مما يملك مقتضى في سبيل الترويض مما يملك مقتضى
والاستياك هو عدم كل حبة من الاستياك في سبيل الترويض مما يملك مقتضى في سبيل الترويض مما يملك مقتضى
ايام اقول الجهر في سبيل الترويض مما يملك مقتضى في سبيل الترويض مما يملك مقتضى
وفي الترويض من الاستياك من الاستياك في سبيل الترويض مما يملك مقتضى في سبيل الترويض مما يملك مقتضى
المرارة في الاستياك في سبيل الترويض مما يملك مقتضى في سبيل الترويض مما يملك مقتضى
المكسوت في الاستياك في سبيل الترويض مما يملك مقتضى في سبيل الترويض مما يملك مقتضى
وهذا في سبيل الترويض مما يملك مقتضى في سبيل الترويض مما يملك مقتضى
في سبيل الترويض مما يملك مقتضى في سبيل الترويض مما يملك مقتضى

الاستياك

ان لم يجرى ترويضاً فالاستياك ثم تصف من ثلث ثلث الحبة قلت يستلزم من هذا
جاء التارك من عبد الوضوء وتجنب المصنوع بعده ثلثاً ولا يجرى في سبيل الترويض
ويؤخره وبين الحرم والحل والاعتدال والمصنوع كمن يتركه يسلم على عبد الله عليه السلام
يستلزم الاستياك او الترويض او لا يستلزم الاستياك او لا يستلزم الترويض
على الترويض للاستياك قال نعم يستلزم الاستياك او لا يستلزم الاستياك
سألت المحققين قال نعم ولا بد من الاستياك ان يكون عرضاً لا يجرى في سبيل الترويض
ان الترويض في الله عليه السلام قال الخطر والاعذار في سبيل الترويض مما يملك مقتضى
لولاية من غير خلاف ولا عذر في الاستياك عليه السلام قال نعم وهو محقق ان الاستياك في الترويض
وهو صلاة الى ان تطلع الشمس ثم يتركه في سبيل الترويض مما يملك مقتضى
ثم يتركه في سبيل الترويض مما يملك مقتضى في سبيل الترويض مما يملك مقتضى
بعد الترويض في سبيل الترويض مما يملك مقتضى في سبيل الترويض مما يملك مقتضى
الفضل وقال في الاستياك ما لم يجرى في سبيل الترويض مما يملك مقتضى في سبيل الترويض مما يملك مقتضى
وقال في الاستياك ما لم يجرى في سبيل الترويض مما يملك مقتضى في سبيل الترويض مما يملك مقتضى
والاستياك هو عدم كل حبة من الاستياك في سبيل الترويض مما يملك مقتضى في سبيل الترويض مما يملك مقتضى
ايام اقول الجهر في سبيل الترويض مما يملك مقتضى في سبيل الترويض مما يملك مقتضى
وفي الترويض من الاستياك من الاستياك في سبيل الترويض مما يملك مقتضى في سبيل الترويض مما يملك مقتضى
المرارة في الاستياك في سبيل الترويض مما يملك مقتضى في سبيل الترويض مما يملك مقتضى
المكسوت في الاستياك في سبيل الترويض مما يملك مقتضى في سبيل الترويض مما يملك مقتضى
وهذا في سبيل الترويض مما يملك مقتضى في سبيل الترويض مما يملك مقتضى
في سبيل الترويض مما يملك مقتضى في سبيل الترويض مما يملك مقتضى

الاستياك

بان لا يوصل الماء فلهذا لم يكن على الاستظهار وان لم يعلم وشك في وجوب
 احراز العلم بوصول الماء وتجهيزه بعضهم بان مرادهم احتساب الاتصال بالتحريك لا
 احتساب الاتصال بالوصول الى وجه الحزمه وكذا الاول انظر اذ ما عدا ذلك
 الثالث الواقع بعد ذلك العجب لكثرة العرفا ان كان قبل الفلج ولم يزل النفس
 من حيث الواقع ان كان بعد الفلج متيقنا بتيقن عدم وصول الماء الى الوجه
 لكثرة الاعادة التي هي في كل من التوجيه والاداء فظهر انما التوجيه فلا بد من وجوب
 الادعى ان العلم بالوصول الى الاصل من الاتصال بالتحريك لا بطريق التوجيه كما ذكره
 بل هو على ما اذا مر به وانما هو في كل من التوجيه او علم بالاطلاق فلهذا العلم بالوصول
 الى الاصل لا بد من فاعلة تامة في كل الاشياء والاضطراب والاضطراب وهذه هي بلا شبهة
 لم يوضح عدم الفرق في كل حال الا العلم بوصول الماء من بعد بين حصوله من
 بالتحريك او غيره بل حصول الشك من بعد الاضطرار مما يمكن تعلقه بالمكان
 فلا يكون استظهار من هذه الجهة في الاتصال بالتحريك كالاخي وانما الايراد فلهذا
 صرح بطلانهم على الاصل الذي اتفق عليه الكل وبطلانهم على الاصل الذي اتفقوا عليه
 صرحهم على ما يتبادر وقرأه في الاصول وهو عدم الاعتناء باحتلال المنع عند
 وجوبه المتقضي في الاخذ بمقتضاه كما مر وانه في عمل وفق المقام اجزاء الماء على الصن
 على وجه يصل الى الاصل من غير مقتضى الوصول فاذا كان المقام فغرضه صيقا ما
 في ضرورة الوصول وجوبه كبره وايضا لا وجه لعدم جريان الاصل المذكور مع
 وجود المنع المفروض من وجوبه وهذا احتمال الوصول اقتضاها من باب الاتفاق
 والاصل المذكور يجري في كل من المنع اذ المفروض ان مقتضاها في ضرورة الوصول
 فاحتمال تعلقه بغير مقتضاه لاحتمال اقتضاها وجوب وصول الماء من باب الاتفاق لا يجرى

لجوزي

بل يخذ باقتضاء المنع عدم الوصول فيجب التحريك والاصال فان اقتضاء المنع حكم
 على اقتضاء المنع على ما قرره في كل واحد ان كان واسعاً لا اقتضاء في نفسه للمانع
 الوصول او شك في فعله بالمقتضى المذكور ولا يقتضي باحتمال المنع من وجوبه
 فانه لا بد من احتمال وجود المنع واحتمال ما يقتضيه الموجد ويدل عليه في خصوص مقتضى
 وفي الضل وتجهيزه ان لا يوجب اعتبار التيقن بوصول الماء الى وجه من اجزاء الماء
 حتى يصل الى وجهه في كل ما مر به وانما هو في كل من التوجيه او علم بالاطلاق فلهذا العلم بالوصول
 ان يكون هناك شعرة او ريح او ريح خارجي مانع من وصول الماء ولو لم يمتد الى شعرة
 فتمام البدن لا بد من العلم بالوصول الى وجهه من التوجيه او علم بالاطلاق فلهذا العلم بالوصول
 في الله لا على كل حال بل هو في كل من التوجيه او علم بالاطلاق فلهذا العلم بالوصول
 عدم وجوبه بالعلم بالوصول الى وجهه من التوجيه او علم بالاطلاق فلهذا العلم بالوصول
 عليهم غير ذلك ولا سيما في هذا الاحتمال عند هذا الفصل المتفاوت من
 وجهه ثم ولكن لما كان الاحتمال المذكور مستند الى احتمال الموانع الخارجية لا مستند
 الى مقتضى الفصل واجزاء الماء من الاطراف والبدن ولا الموانع لم يكن خلافاً لاعتناء المقتضى
 المقتضى المذكور واعتناءه العقل على العمل عليه في المضايق الفصل واجزاء الماء
 مرتبة لا يقتضي الاطراف والوصول ان لم يمتد مانع وهذا مقتضى لا يوجب اليقين
 مقتضاه الا ان يعارضه مانع معلوم للمانع كالمقام الصحيح مثلاً ما مر من
 هناك ومن مقتضى كونه مقتضاه فلهذا لم يمتد مانع حيث قال وجوب التحريك واصل الماء
 انكاه للمانع صيقا ما عدا وصول الماء الى وجهه وان كان واسعاً لم يوجب مقتضى
 ومقتضى في الاصل على كل من وجهه من التوجيه او علم بالاطلاق فلهذا العلم بالوصول
 المقام اذا اعتسفت قال على كل حال من مكانه وقوله في الاصل تيقنه فان لم يمتد

دقيقاً او غليظاً اقول ان المحل على وجه الحقيقة في كل من المطلبين ^{في كل من} كلاً من
منه لفساده فان دعوى ان الثاني بعد انفسه لم يثبت ان الثاني لا يفسد الاصل
ليس بشئ من اجزاء بل من الطرفين لا تقدم حق في احوال الشرع من الاطوار
طوله الايمان والعقود والادخال والخرج ونحوها من الوسخ او الشوائب
على وجه يحتمل ان يكون ما هو في اصله لا يفسد الاصل بل يفسد الاصل
الذي لا يمكن ان يكون له من يفسد الاصل في الاصل في انفسه ما عليه فضلاً
عما هو المحل منه متعارف في العلم من حال الشرع عدم وجوب التاخير عليه
دعوى عدم انقضاء الاصل في الاصل لا يفسد الاصل بل يفسد الاصل
عند العلم بالخاص في نفسه لا في الاصل والاصل وعدم انقضاء الاصل في الاصل كما هو
شائع في سائر المقامات ثم هذا هو المقام في العلم الذي لا يفسد الاصل في الاصل
اجزاء البدن وقد يختلف بحسب اختلاف مراتب العمل والاعمال والاشياء فيها
كما هو ظاهر في جميعه لا يتألف على الاصل الا في كذا وكذا ما ذكره من الشرع في
الحاجات الجمل وبه في نفسه لا يفسد الاصل بل يفسد الاصل في الاصل في الاصل
كم هو الجمل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
مما ذكره الحكم بعد استعادة وجه الحكم من تأليفه في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
والادراك في انفسه اعم من غيره فاعلم ان في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
في حكم المقام يستوي عليه في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
لان مرجع الابطال على حكم المقصود حتى يتبين حكم المانع وهذا ليس من الاصل
المثبت في شرع والا لان الحكم المقصود بمعنى الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
فان في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل

بحر

ايضاً لان اصل عدم المانع لا يتألف من الاصل في حكم نفسه عدم المانع ان كان حكم
شرعي واما اثبات حكم المقصود من الاصل في الحكم المقصود عدم المانع الاصل في الحكم
الشرعي كما هو واضح هذا هو المقصود من الاصل في الحكم المقصود عدم المانع الاصل في الحكم
نفس الاصل المثبت حيث جعله عبادة في توقييد غير الاحكام الشرعية الا في الاصل
نفس المستحق بلا واسطة امرها على عقل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
من دليل شرعي بعد ما في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
كما يدل في علم بحسب ما في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
في مقامه ووجه عدم جبرته فالأمر واضح وبانه وان كان لا يصح المقام في نفسه
في علمه وشرعاً ولكن ليس في العلم بها الا مع طوعه في عدم وقار المقام المقصود في نفسه
على شرح معنى الدليل والاصل واما بعد الكليات الواردة في موضع هذا المخصص
كما تارة في طبيعة الفقه الا ان الميسر لا يسقط بالمعنى فاعلم ان الدليل في الاصل
الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
فكلاً انهم الدليل يتألف من في حكم الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
كان او اثباتاً فان معنى الاعتقاد على الاصل هو الاعتقاد على ما كان الاصل عليه في
القول بحكم ذاته على علم شرعي او شرعي فوطئ في الاصل عدم الاثبات واما وجهه
لان ان تقول ان حكم الاصل هو العلم ذاته وان افاد شوب الحكم معقول ان يكون في
الانتماء بالثبوت لا بمعنى كون الاصل مستتباً ومثلاً ان كان جاحداً في الشرع متيقناً
فثبت في علمه من المظهر في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
طريق الاحتياط كما هو ظاهر في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
على ما كان الاصل عليه وعدم الحكم في نفسه في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل

ثم هو ثابتة الأصل ومقررة لكنه ليست مما ثبتت بالأصل المذكور بل هي ثابتة بما
 ثبتت بدلالة الأصل وهو موجب لعدم اثبات شيء جديد وهذا هو الحال في جميع
 الأصول كما يظهر بأحسان النظر على ما ثبت حكم الأصل في جميع تطبيقاته بل في
 كونه أصلا وهذا هو معنى عدم جحيز الأصل المثبت ومن هنا تفرق أن أجاز الأصل
 عدم المانع والأحكام بحكم المقصود من أن يكون من أحكام نفس المانع شرعا للذين
 الأصل المثبت في شيء لأن حكم المقصود ليس بالمتغير أصل المانع بل هو ثابت
 إلى وجود المقصود والأصل المرفق شيئا لا يثبت على ما كان الأمر عليه وعدم الحكم من
 طوق احتمال المانع شيئا ومنه يعلم الوجه في إعادة الإقتضاء الذي أصنافها في
 فإن الأخذ بحكم المقصود وعدم الإقتضاء باحتمال المانع معناه عدم إثبات حكم جديد
 من طوق احتمال المانع وأما ثبوت حكم المقصود فهو مستند إلى نفس المقصود لا إلى الأصل
 الذي هو عليه نفس الأصل في الحقيقة هو الثبوت على الوجه الآخر ولعله كان عليه
 المحسوس كونه مما لا يمكن برأيه أن يكون من قبل أصلا والفرق بين هذا النوع الثاني
 وما اقتضاه على أن المانع في نفس الأصل المثبت ومنه يعلم أن الإثبات على
 طريقته في الحكم المقصود عند الشك في طوق المانع بأصل عدم المانع على ما
 تفرقه مع أنه من الأصول المجمع على جحيزه وكذا في الحكم بكونه من الشك من ضمان
 وإجازة وعدمه والكفاءة على القول بغيره في ذلك والحكم بكونه عدلا وتعيين
 أحكام العبد والاشارة إلى عليه كالأصل بأصل عدمه وهو هلال أو كذا
 في سلب البصر من المانع الحكم بوجوب المانع لعدم بأصل عدمه العاجل في غيره
 مما يطول بذكرها المقام فإن ذلك كله مثبت على ما يقتضيه وليس من الأصول
 المثبتة في شيء على الحقيقة التي اختصها الآراء الدرية اثبات أحد طرفي الأصل

في جوابه

عما هو ثابت عند قيام الدليل عليه كالأدلة باحتياط المبرارة للذين ثبتت اثبات
 عدم قطعية وعدم جحيزتها لعدم جحيزتها وعدم صدور الجحيز عن الوجع على
 عدم استقرار تمام الأمر عليه وعدم وجوب العدة على زوجه بعد الطلاق ويجوز ذلك
 وذلك لأن البقاء على حكم الطهارة عند التمسك بطريق الناقص لا يثبت عدم صدور
 الناقص ووجود الطهارة في نفس الأمر جرحي بل على عدم خروج شيء من جرحي حكم
 نفسه لا يعرف من أن ذلك شأن الدليل لا لطيفة الأصل كما أن استحباب طهارة
 الزوج في الطهارة والبقاء على مقتضاها ووقفها عدم صدور الجحيز لا يثبت عدم
 الجحيز في نفس الأمر جرحي بعدم دخوله على الزوجية ثبت عدم تفرقه تمام الأمر عليه
 وعدم وجوب العدة عليها لأنها غير مدخول بها وهكذا أساء الأصل الذي وقد علمنا
 ذكرنا عدم الفرق في عدم جحيز الأصل المثبت بين الأصول العتلية والعتلية
 وإن احتاج بعد الوعد بالزوجية وشرح لكل المقام لا يلحق بغيره في كونه كالكفاية
 لأصل الدلالة وكذا كان عدم كون الأصل الذي استندنا عليه بحكم المقام من الأصول
 المثبتة فلا تفتقر مما استندنا من الكلام المتأخر عمن أن يكون علم الوضع
 بمقتضى هذا من الماء للأجاء كما قبل والأخبار المستفيدة منها القوي أو جرحي
 والأصل صام وسيلان بعدى أقوال يستقلون ذلك فاولئك على خلافه
 والثابت على سبيل في خطبة القدس ^{عليه السلام} كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الله عليه وسلم في قوله تعالى ^{عليه السلام} ويمنع بصلح وتلقوا قول الجميع ^{عليه السلام} في قوله
 سورة العنكبوت ذلك من الأخبار وأما بعد ذلك ففي قوله تعالى ^{عليه السلام} في قوله
 والمدن على وصفه وأما سبيل طال والظاهر الصحيح بدق كالات العلماء
 أن المراد به القول المطلق بغيره فيصل الصانع ستة أطال أو نواوذا العرف

وما قرأ الصادق عليه السلام
 في رواية أبي بصير

[illegible]

للمصلحة وتحتها نفس الفعل حيث هي خارجة عن هذه المصلحة الفعلية فان
 فان الحكم تابع لمصلحة المتقرب من القاسم والمصلحة سبب لمصلحة
 كان بين الفعلين فرق من حيث ان الاولى عبادة والثانية فعل للمصلحة فان
 غير متبادر من خروج الفعل من معنى الحكم المتبادر للفعليات ووجهه في
 في المصلحة والاولى بانها متبادرة بالاعتقاد والمقدمة اليها اشارة الى
 في حقيقة الادعاء وكونه عبادة بالادعاء المذكورة غير متبادر من قوله غسل
 وكونه الله سبحانه في الادعاء اشارة الى عبادة المتقرب من الفعل وكونه
 محسنة وقديرة له في العلم بالعبادة المتبادرة من قوله غسل وتوابعه
 المتقرب من الفعل والادعاء وكونه عبادة بالادعاء المذكورة وكونه
 امارة الى الله كالامارة بغير وجه البينة عند ادعاء الفعلين فان التمرين
 الطهارة المتبادر من الفعلين المتبادر من حيث هي بالعبادة ان العبادة هي
 وفقت مظهر من المكلف كان لا يراه البينة لان معنى طهارة العبادة
 بمعنى الاستعداد بعبادة تلك العبادة بغيرها العبادة الى هذه المكلف وان بعد
 الادعاء بان لمصلحة الله سابقا من معنى العبادة ووجهه باعبادة الله تعالى بالعبادة
 المتقرب من العبادة على وجه التخصيص والتفريق في عبادة التوجه والادعاء المتقرب من العبادة
 كون التوجه على وجه التخصيص والتفريق وان هذه العبادة لا تعتبر بالعبادة في العبادة
 عرفت ان امتداد معنى هذا المعنى لا يقتضي الادعاء في معنى العبادة ووجهه
 الاستعداد والتوجه الى العبادة من وجه التخصيص والتفريق في العبادة لا يقتضي
 وتعتبر بالعبادة المذكورة في العبادة ولا يقتضي التوجه في العبادة بالعبادة
 المستند اليه في العبادة المستند الى العبادة والادعاء المتقرب من العبادة لا يقتضي

هو

تقدم من غير العبادة والفرق بين كمالها هو الفرق بين كماله الاسمي والوصفي بمعنى
 المعنى على وجهه والوصف الى المعنى المقصود ولو قيل المعنى او بالفعل المتبادر الى
 والشعر حيث كان المطلوب هو الوصول الى الفعل من حيث هو لا باعتبار ان المادتين
 الاستعداد الذي ذكره الاستعداد هو الاستعداد المعنى المتبادر من مآثر القامات وهو
 باحالة في العبادة فان المتقرب من العبادة قد يكون من عبادة الفعل وقد يكون من عبادة
 وقد يكون انما يتبادر منه او الالفين والآخرين واضح فان استناد الاول الى المتقرب من العبادة
 من حيث هو في عبادة الفعل والآخر في عبادة الفعل باحالة في العبادة من حيث
 كون الاول من عبادة الفعل كما يكون في عبادة الفعل واحد وقيل لا يمكن ان يصح كونه
 كافي للعبادة وهو من حيث كونه ما يعتبر في عبادة الفعل والآخر في عبادة الفعل
 واحدا واحدهما من واحد في الالفين من حق وكفاية الواحدة في العبادة او احتياجا
 المستند وكون التوجه الى العبادة مكلفا في عبادة الفعل والآخر في عبادة الفعل
 وفي ذلك فان الاستعداد في كل من وجهه من الفعلين الالفين من عبادة الفعل
 الكلام والوجه من عبادة الفعل المقام والمبادر من الاستعداد بحسب المبدء والمفعل
 في الالفين من الفعلين الالفين من عبادة الفعل تامة لا يقتضي التوجه في عبادة الفعل
 تامة في عبادة الفعل والالفين من الاستعداد تامة لا يقتضي التوجه في عبادة الفعل
 الفصل مثلا او مستند من صدر من عبادة الفعل من عبادة الفعل وفيه على وجهه
 الانسان امر يقبل بفعله في عبادة الفعل بالالفين وفيه على وجهه في عبادة الفعل
 اخذ في عبادة الفعل في عبادة الفعل في عبادة الفعل ولا يصدق في عبادة الفعل
 وان قيل المتبادر من الفعلين المتبادر من عبادة الفعل بالالفين في عبادة الفعل
 المعرف من ان الفعلين المتبادر من عبادة الفعل بالالفين في عبادة الفعل

لا فاعل في عبادة

المقول قادر على الفعل المسمى بالتشديد مثلاً في فعل ما شئ به وحصل العمل
والقول وانما اذا لم يقدر عليه وجعل عليه تسمية الفعل على الفعل والفرق
لفعل الاختيار والفرق الاستناد على ذلك ان صدق عليه ان فعل نفسه
ليست بنفس الفعل وبما هو المتعارف ايها بافتيا وهو غير مسمى كاستناده بانها
ثالث في الفعل كالتشديد في هذا السيف وهكذا حصل الفعل بما لا يثبت
الفعل الاختياري كالقول في الجوار عليه وبثبته بالاختيار وهو غير متحقق فان
هو انما لم يقدر على الفعل في الاخير وان حصل الفعل من الجوار لم
منه الا انفعال والقول بالاختيار والحاصل ان الاثر المتولد من فعل وانفعال
يكفي في استناده العرفي بحصول الفعل اختياراً كما في مثال وقوع الحائط وكما
من لم يتمكن من الفعل مثلاً وتمكن من القول والاختفال فعل الحوسب امان
فعل يشيخ من العاقل والاعلم عليه ان كان المخرج من انما وقد لا يكون في
الامر الا حصول الفعل من انما فكل من الفعل وكان باختياره فان الاختفال
لما في فعل الاختيار استناد الاثر اليه يستند الاثر الى الفعل الذي صدر
منه الفعل الاختيار والمعرف من معرفته انما في تسمية الاستناد ولا يعنى وان
في هذا انما في ان من قبل التوصلات ويكون في حصول العلم به كقوله
انتم سواء كان بفعل العرفي او بفعل باختيار او بدون الاختيار قلت هذا
اجنبية على من صدقه من كهيئة الاستناد العرفي واختلافها بحسب الجوار
المتعلق بالاستناد والطلب المتعلق بذلك الامر المتعلق بالاختيار في هذا
فان هذا المعنى المطلوب التوصلية كذكره غير متوقف على الاستناد الذي فعلنا
وانظر في ما ذكرناه في التوصلات عند الاتيان بها على غير وجه تحقيق الاستناد

الاستناد

الاتفاق الا في انما على ما كان فيه العبادات في العبادات في الحقيقة وانما في
العبادات في ما عدا ذلك كما انما في العبادات في الحقيقة في العبادات في الحقيقة
فيما يخص الاستناد الى العبادات في العبادات في الحقيقة في العبادات في الحقيقة
فانما عرفت ذلك كذا في صحيح لك ان الطهارة المستولدة من الفلوات والحقيقة
والطهارة الصادرة المطلوبة من المكلف لا انفعال في انما في العبادات في الحقيقة
في صحة العبادات في صحة العبادات في صحة العبادات في صحة العبادات في صحة
المكلف على فعل وانفعال اعني ايقاع الفعل بالصح وقبوله وقوله على العبادات في
شئت فتمت اعني لا اعتناء في الاستناد فاحصل الفعل على الاثر في الفعل الا
كما اذا وقع تحت المطر فحصل المطر اعني حصل من القول والاختفال واختيار
بغير العادة والوضوح وصحة ما عرفت من صحة الاستناد اليه في وانما في
منه الفعل اعني ايقاع الفعل وكذا لو عرفت من صحة العبادات في صحة العبادات في صحة
على الوجه المذكور والمعرف من عدم صافاة حقيقة العرفي الاستناد الاثر المذكور في
بالاختيار وانما في قوله من قوله في صحة الاستناد الاثر المذكور في
الفعل ايضا من لا يكون في قوله الاختيار وتطويع ما عرفت في مثال من لم يعرف
صوبه العرفي فان الفعل في يستند الى العبادات في صحة العبادات في صحة
الطهارة في العبادات في صحة العبادات في صحة العبادات في صحة العبادات في صحة
كالطهارة في العبادات في صحة العبادات في صحة العبادات في صحة العبادات في صحة
عرفت بانها فقد ثبتت صحة التوصلية في صحة العبادات في صحة العبادات في صحة
الاختلال في صحة العبادات في صحة العبادات في صحة العبادات في صحة العبادات في صحة
او بعضها وانما في صحة العبادات في صحة العبادات في صحة العبادات في صحة العبادات في صحة

فان التبرع على التبرع لا يجوز في كل عقد على ما هو سابقا كما ان شرط الرجوع في
 عدم جواز التبرع في سائر الصادات التي ليست كالطهارة امر متفق من الفقهاء
 كالصلاة وغيرها كما كانت تحت الصادات في زماننا هذا لا في زماننا هذا
 لا الاثر المتولد منها ولا يخلو في عقد التبرع من افعالها بالشرع من التبرع بها
 او الى بدل ولا يلزم من التبرع رجوعا لان ذلك الفصل باق على الفور والرجوع
 ظاهر بما ذكرناه فان الصادة المصلحة كانت هي نفس الاصل من حيث هي
 كانت مستعدة في من او غيرها ولا يكون لها استناد الا الى الفور من اصلها وقد
 ذكرنا هذا في تفرع بعض وقته فعلى من في الاستدلال في التبرع لا سيما
 الى هذا النوع من الصادات ثم ان شرطه لم يذكرنا في بعض التبرعات ورجوعها
 عند الاختيار والصدقة وجوزها عند عدم التمكن والاضطرار الى ان لا يستند
 الى سائر الاثر في حق من كان له بعض النعمان في وقت استناده والرجوع
 الا في حق الغير المقتل وهو صورة الاختيار والامن يستند الى المباشرة التي
 شرط في صحة الصادات عند التبرع بها كما ذكرنا في الرجوع من بعض المصنفين
 بان المباشرة من مقتضيات الصادة لا من شرطها ثم التزم بعض المصنفين
 استناد الادلة لغيرها في اثاره على شرطه استناد الفصل الى المصلحة المصنوعة
 هو صفة على غير عموم او امر الضرر الذي لا يخلو على المصلحة المباشرة من الاعباد
 على وجه المباشرة او السبب كما ذكرنا في المصلحة هذا فصل في طاعت الاثر
 في معنى الحكم المذكور في غاية الاضطراب في معنى ما يستره كما اشرنا الى حاله
 انتم في بيان صفة كل المصلحة في التبرع وجب الرجوع في غير هذه الكتاب
 الذي يفتناه على الاقضاء بين اهل الطائفتين او اهل وجهه او اهل وجهه واضع بعد

الانذار

الانذار فيما ذكرنا في المراجعة الى ذكره في المقام باعنا ان التبرع في حق الاول لو اخرج
 انسان لانه من الميزان وهو فلتقا والمصلحة بعضونه فليس كذلك والاولى انذار
 الصفة والاطلاق على الصفة لا يجوز المذكور فان احواله من صفة صاحبها
 من المصلحة لا يخلو من المصلحة على غيره من ابرزه وان كان احواله لا يخلو بل
 له او لا يخلو فلتقا والمصلحة من غيره لا يخرج كاجور الا ان وجهه الاثر لا يخلو
 بطلان الفصل فيها وبالمصلحة المصلحة على غيره من المصلحة الا الفصل على
 المصلحة الثاني فلو كان المصلحة من بعض الاضداد ومن المصلحة كما في المصلحة او لانه
 او وجب وفي المصلحة المصلحة والوجه قد ذكرنا في المصلحة وجب المصلحة
 عليه بكل امكانه الثالث وجب اقل الفصل بطلان المصلحة اذا لم يكن لها مشاركة
 اختيارية لا تخرج كما في الاثبات المستندة وفي المصلحة لا يخلو في المصلحة
 من ان المصلحة الفصل المصلحة المصلحة في المصلحة فان صفة المصلحة في المصلحة
 انما يقع عند الصفة على الفصل واما عند المصلحة في المصلحة كما في المصلحة
 الفصل المصلحة في المصلحة المصلحة وبسبب استناد الفصل الى المصلحة
 وقد بينا ان الرجوع على المصلحة قبل الفصل المصلحة على غيره وبسبب مصلحته
 في ذلك كما هو واضح بالرجوع في وجوبه حال المصلحة في المصلحة دون الفصل المصلحة
 من وجوب المصلحة بذاته المصلحة والمصلحة المصلحة في المصلحة المصلحة المصلحة
 الخارج من المصلحة المصلحة المصلحة من مصادرة المصلحة فان بدلت المصلحة كما في الاثبات
 المستندة في المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة
 الرابع حكم الفصل في التبرع في غير التبرع وبما حكمه المصلحة والمصلحة المصلحة
 الخامس كيفية التبرع في التبرع في غير المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة المصلحة

عنصبة الماء ذكره غير واحد من المشايخ في الذكرى قال وهو مانع من فعله
 الأصغر جعل الضيق نسباً له وهو دفع الخطر لعدم التقرب انتهى والحق في الذكرى قاله
 لو لم يكن الحديث أو اعتدل الجنب والحائض أو المحتضض أو النساء أو من من
 ميتاً به حلقاً أو نصباً لم يقع حد شر لأن التقيد بالموت عن شئ في حق العباد
 انتهى وقال في الصلوة أنه لا يشترط في الصلاة وضوء وجب اجتماعاً فإن قلنا بها فإن
 البطان وقال في الذكرى في اشتراط وضوء وجب اجتماعاً فإن قلنا بها فإن
 بكل واحد منهما فالأقرب البطان انتهى المصنف لأرادة الشارح ويحتمل صحة
 لأنه لو صح ما علم أن انتهى قلت هذا الحكم متى على عدم جواز اجتماع الأمرين
 انتهى والمسلمة معتبرة في الأصول ولما وجد هناك ما عدا من الجواز فافهم
 من المختصين وأدلة الأحكام كلها مدخلية في الشرع ليس بالجميع بل بالخاص
 وفي غير الكتاب كذا لا بأس بالتميز في المصنف في التمسك به في الأحكام
 فقوله أن متعلق الأحكام هو المفاهيم النفسانية فإنها متعلقة بموضوعاتها
 قبل وجودها فإن الصلوة معتبرة بالوجوب وإن لم يوجد مكلف في الدنيا
 ولا وجودها مراداً وهو مقتضى ما يقتضيه فإن الحكم يقتضي قبل الأمر والصلوات قبل
 قبل الأفعال والأعمال قبل الأفعال بل قبل حصولها من المولى لا من غيره
 الحكم على ما قرأناه في محله هي القضية المعبرة بين حال المولى ونفس الواحدة أو كذا
 بالنسبة إليها بحيث لا يعلمها أثناء أو أسرارها إلا الذي أن العبد إذا رأى ابن المولى
 غريباً والمولى لا يعلم ولا يحل ذلك بالرضا لأن ينشأ في ذلك أمر لا يظهر ظاهراً
 فلم يستفد العبد بعد ما صلب المولى في الحق بذلك العقاب من ركنه في نفس
 الحكم على الحقيقة المذكورة لا يصير فيها علم الجاهل بالصورة ولها خصلة على الصورة

فهم

لموضوعه فضلاً عن اعتبار وجوده الخارجي فافهم أن الحكم يتعلق بالمفاهيم باعتبارها
 الخارجي خالف المصنف ضعفه وأضعف من قبله في توجيهه ليس المراد يتعلق الحكم بالماضي
 الموجود لا بخلافه فيحصل بالحاصل بل المراد أن الماهية تقتضي ولا يلحقها وجودها
 ثم يتعلق بها الحكم قبل وجودها في الخارج ووجه الضعف ظاهر بما قرأناه في القضية
 التي ذكرناها المراد من نسبة الماهية في نفس الأول والى الثاني والى الثالث لا إلى
 هو المراد من يتعلق الحكم بالموضوع وقد عرفت أن وجوده الوضع بحسب الخارج خارج
 عن هذه الماهية ثم هو المحل في محله لا مثقال الله وهو حقيقة المكلف في عبادته
 فتأمل بهما الحكم متعلق بالوجوب بالصلوة في وجودها وكذا متعلق بالموت في
 في وجوده في وجوده فإذا وجدها المكلف في مقام الامتنان بوجوده واحد بالصورة
 في الدار المصنوعة بل يمكن مانع من استقلاله لا يلحقه بحكمه لأن اتحاد الوجود لا ينفك
 باتحاد المتعينين ولا بد من وقوع الحكم في أحدهما فيحصل بالاجتماع الواحد مثال حبسها
 بالامتثالين ثم إن مقتضى ما بيننا من مقتضى من العبادات والخاصة معتبرة في
 نفس المأمور به لا في العبادات ولا في ذلك لا يخرج الصلوة من كونها عبادة من جهة
 اجتماعها مع العوام في الوجود بل قدس الإشارة منها إلى أن العبادات قد تتعلق بها الماهية
 ولا يخرج مع ذلك كونها عبادة فضلاً عن ضرورة التزم التي تتعلق فيها بالآخرة
 وأما احتمس مع متعلق الماهية في الوجود فلا يخفى أن البطان من هذه الجهة
 والحاصل أن البطان عند اجتماع العبادات مع العوام في الوجود أمان من جهة تصادف
 فيرفع الأمر بالوجوب كما ينشأ عن تعليل الذكرى في المنسب بالمعصية بجهالة
 ما عرفت من آثاره من ضرورة الحكيم وليس الوجود متعلقاً بمرئيه مما حق يقال أنه
 واحد كما عرفت وأما من جهة تناقضها فيكون أن الصلوة في المأمور به في فعلها

كما يضيغ عنه تحليل الشئ بعد عدم التقرب والصفا في الذممة بان التقيد بالحق
 فيجب في حق العبد في حق الله بان لا يترك في نفسه اية علة من علة الجاهل في العلم
 وان كان عادة محبة للظلال من جهة المحبة وعدم الاضطرار للظلال من جهة الا
 الاندفاع عن غنى هذا التي هي المحبة فاذا لم يتوجه عن هذا استحقاق المحبة بالحق
 اذا لم يتعلق المحبة بالحق باجتماعها في الوجه اذ قد ثبت ان محبة هذه العبادات
 وصور من المحبة متساوية وان اختلف في الوجه والاقاد وليس هذا التقرب وتعب
 بالمحبة بل التقرب والتقيد انما هو بالعبادة المأمورة بها وحصولها من غير علة
 فلا لاجابة لا يجب كونه التقيد بالمحبة من التقيد بالمحبة من غير علة
 انما لا يتصور وجوده والواجب لا يتصور طبيعة النصب واعتبر بعبادة الله ايضا
 عليه لا على طبيعة الصلوة وكلها بمنزلة ما عرفت فهو لان التقيد
 غير متعبر عن المحبة على ما عرفت هذا ثم انه يمكن دعوى عدم كون المقام
 من قبل اجتماع الامر والامر بالامر بان التقيد بالامر في العبادة ومخالق الامر في الوضوء
 هو نفس الطهارة التي هي الامر بالامر لان الاصل في الاصل مقدرة صورة النصب
 مع عدمها في الوضوء لا مع الطهارة المطلقة بل هي العبادة الواقعة في صورة الامر
 المتعلق بها فذلك الامر في موضع الامر وهو من جهة ما هيته ووجوده في حيز
 مسئلة اجتماع الامر والامر لان محل الامر فيها ما التقيد بالواجب في العلم ومصادقا
 ووجودها وليس المقام كذلك لعدم اتحاد نفس الطهارة والنصب في الوضوء بل
 هو في معتق في المقام بشئ ما يتبين الواجب بالمقدرة المحبة في ما وجد
 واجاد كرم المقام في الكتابين من الظلال عند استنباط المباح والمضروب اذا
 توجها بكل منهما في وجوب التقيد بالامر في وجه الاجابة عن طريق الشبهة حكم عقل محض

الامر

ارشاد الشيخ المحقق المصنف في النسخة مسقطا رجا اصل عليه هذا العلم للفقهاء
 معذورين المكلف مع هذا العلم بالنسبة الى الوضوء المذكورة ووجه ذلك كقولي الى
 حرمته على الاذن الضيق فلا وهذا لا يربطه بمخال الاذن بالمباح ومقتضى الوضوء
 المتحقق في كل وقت يكون ما لم تكن النجاسة او يكون من غير اجتماع الامر والامر
 قال الحق في الثاني في جامع المقاصد عند العبادة المقدسة من الغرض عند مشيد
 وجه شرب التمر من حال كونه المألوف من شرب التمر في الملازمة في الوضوء
 ومع الاستنباط في حال كان من غير استعمال حال الغرض والامر في العبادة فيجب
 الصلوة وقوله القلب هنا ضعيف لان مقدرة الواجب على الطلاق لا بد من كونها
 مباحة لاستلزام كون الحرام مقدرة للواجب ومقتضى اجتماع الامر والامر في
 بما مباح مملو من غير وجهه في غير وجهه في غير وجهه في غير وجهه في غير وجهه
 وغيره للظهور في معلومته مما ذكرناه في ان الآتي بعض خبره مما اختلف في ورواها
 اجتمع من غير الامر والامر وهو عليه ارشاد المستعمل سيما في قوله لا يترك
 الحديث في حال الطهارة ذلك الثاني لا يجب فيه شرطيات الأعضاء في جهات
 الدخول في الصلوة لانها حكم الشاغل الامر الثالث من التحريمات خاصة الما
 فيه وقد مر ذكره تفصيلا الامر الرابع من التحريمات خاصة بعض الامر
 وانما في كونه كونه الطهارة لانه من شرط انية الوضوء وواجب انية الوضوء في
 الكتاب من كون الطهارة في الغيب امر مأمورا بعدمه في قوله لا يترك في الشريعة
 فيجب حصوله في ما مضى في الغيب فلا ذكرها في جهات الوضوء ورواها في
 من غير وجهه في غير وجهه في غير وجهه في غير وجهه في غير وجهه في غير وجهه
 عدم الفرق في هذا الحكم من الطهارة الثالث كما هو مشيد ما بيننا عليه من غير وجهه

الموجود بين الاثنتين

في انما الكلام

وهذه المسئلة والاشارة على
 حال لا يخرج من قبل الحق
 عن الدين من قبل الحق
 لا يخرج من قبل الحق
 ثم الاعتناء بالحق

عند ذلك قالوا بها يكون عمل المفضل على العمل الكمال انتهى ومنه الحق الثاني في وجوب
 المقاصد جاز ما عني الخامسة في قول الحق وقال في باب الفضل انما لا يخرج على
 المستقيمة والحق في باب التيمم عند قول الحق في باب طهارة البدن
 الخامسة في قول الحق في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن
 شرط لصحة فعلها وليس في عبارة الحق في هذا الباب ما يتعلق بذلك نصاً ولا
 اشياءاً وقوله هذا في قوله في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن
 ومنه الوجه الثاني في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن
 جاز من المتأخرين فاشتراط طهارة البدن في صحة الفضل وان الفضل الواحد
 كلف الاذلة الخامسة في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن
 ان قالوا فالله اعلم ان هذا الشيخ صرح في تحقيق الفضل في باب طهارة البدن وهو ان يكون
 ملحقاً بعمل العبد في طهارة البدن في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن
 بمثل الامر في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن
 خلاف من يوجب توقيف الصلاة وعدم العلم بحصول الفضل في باب طهارة البدن
 الحق لا يعلم من الخبر في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن
 وادعى ظهورها في الوجه الثاني ان قال في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن
 الا ما يتبع من ان الزهري نقل الاصل على وجهه في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن
 فآو الاصحاب لا يفرق بين ما يفسرون الفضل في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن
 الفرج فقد تامل الفضل في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن
 جاز في كلام الشيخ في المبسوط على ما يفسر في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن
 المتأخرين ومنهم من قال في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن

ولا نقول انما الفضل في
 ما الفضل في باب طهارة البدن
 الطهارة بالاجماع

ومن تلك المسئلة وصورة ارتفاع الحدث والحدس في الكثرة او القليل اذا كانا متجانسين
 فانما هو المفضل على غيره وانما ذكر من توقيف الصلاة في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن
 المفضل ما ذكره من انما ذكر من توقيف الصلاة في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن
 وما ذكره من انما ذكر من توقيف الصلاة في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن
 فافقوا حكم ما الفضل في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن
 في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن
 لا يخرج من الكلام في هذا الامر في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن
 مستلزم من متعارفين وانما هو في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن
 في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن
 على ما عرفت فالتدبر انما هو في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن
 واما اداء الدعاء من الجاهل في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن
 الفضل في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن
 ان كونه من الصفات في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن
 على بعض الاجزاء في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن
 الاعتناء بالمال في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن
 او جسد البصر في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن
 المحقق في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن
 ضرورة الخطأ بين المسلمين في باب طهارة البدن في باب طهارة البدن
 عبارة التمسك بحدود ما لا يخرج من باب طهارة البدن في باب طهارة البدن
 والتمسك بحدود ما لا يخرج من باب طهارة البدن في باب طهارة البدن

32

الطوبى لغيره
الابنة الاميرة
ان اداد عماد
الطوبى لغيره
فيونافه وان
الحديثه
عنبره فخره
فستاد الف
عكس من
الاستفاده
مزاجه كان
عزاه الف
على انما
الطوبى لغيره
فيونافه وان
الحديثه
عنبره فخره
فستاد الف
عكس من
الاستفاده
مزاجه كان
عزاه الف
على انما

١٠ ومما زاد ذكره ان هذا
 المذهب الذي هو
 المتعقبة وانما هو
 لان الله تعالى اجتمع
 القياس في الامور
 لا يثبت على ما
 الذين وكان
 على انفسهم
 ان لا يثبت
 من انفسهم
 القياس
 والاذن
 فظهر
 عين الله
 عنه ظاهر
 فان قوله
 عن الله
 من علم
 وقوله
 ان الله
 عن الله
 عن الله
 حق
 انما
 وجود
 فظهر

في ادراك القرآن وتعلل الحزم والمكونه في مقام الادب كفي في الاخبار فلا حظا ادركه
 الحزم والتخل وفيه والمقام هذا لا يقتضي ان في جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 التخليل بالادب عين الصبر ان في جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 ابا عبد الله عليه السلام في جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 من ان سطره في جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 يا ابا عبد الله عليه السلام في جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 ومنها كحيه على وجهه في جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 في الاطوار والتحقير وهو على وجهه في جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 غالباً لا قال بمسيرة الكتب في جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 الاحتمالات في الادب وعدم جهة الاخبار بالادب وهو صنف عام في جهة
 احتمالات الادب واستوارك الوجه بين الصحيح والقرين ووجوده في جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 من اصحاب الازواج في جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 الاقول قال في جامع المقاصد بوابه بالكتابة التي هي في جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 كما يفسر الى الان في جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 على جميع والعدم لطرف الكتابة السابقة في جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 لاحد ان في جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 وهو كانه في جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 الحدائق اختصارا وعدم الحجة في جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 له في جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 جامع المقاصد لاحتمال عدم على وجهه في جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة

اد من صنف

اد من صنف حزم الادب بالكتابة المعروفة في جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 الحزم والتخل في جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 عن خط القرآن في جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 خص الحزم في جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 من جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 دون التقديم في جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 ونوعها في جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 من جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 على العادى في جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 الحزم والتخل في جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 اد لانه في جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 الاشارة الى جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 ايجاد الخط في جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 الصورة على جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 في جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 ان في جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 يعاقب في جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 فوجد في جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة
 فيها من جهة الادب المتصورة بالبيان في جهة

[illegible][illegible]

۱۰۰

الخروج عن

20

۱۰۰

وقرأه القرآن في حجاب

دون ان يثبت المكلف ان شخصه يطير كون الصورة سببا لاطلاق المصروف في الدار
ما يستلزم وان كان بين الامر في من ههنا ان السببية لا توجب الاصل اجدية
اعتبارية في السببية لا توجب الاصل اعتبارا في من يصدده من عدم الارتباط
والعلق بالاعتبار اذ اعرفت ذلك فسيبى القول والفاط والماله الا انقطاع
وحصول الحدث لا يختلف بالنسبة الى الأشخاص فلا نقول في المبالغ فيصير هذا
فكلا في التبع من دون تفاوت فاذ لم يتحقق الحدث في التبع فكذا لم يتحقق
المتبع من احكام الحدث وان الوجه في عدم جواز المسار للحدث لا انما يتحقق
وحاصل ان كرامة القرآن وشرفه يقتضي عدم جواز المسار للحدث لا انما يتحقق
انتميت في التبع والاحكام السببية على ذلك لعدم ذلك المرفوع وعدم الوقوع في
الاصل من عدم الصدور من المكلفين فان كرامة القرآن حاصلة بتبعه فلا
وان لم يصد في ذلك من احدنا المالك حلق بعدم وقوع هذه الكرامة في المالك فلا
لا فرق في جوازها بين يتاخر التبع من تكليف المصروف وبين عدم الوقوع مع العكس
اذا صدق من غيره وبين اجماع الجاهل وعدم وقوعها عند اداء محتاجا على ذلك
من جهة ان متعلق التوهم وقوع الكرامة في التبع في المالك لا في المكلفين بل
وهذا هو المالك على حكمه من على التظيم او الالهانة وحاصل ان المظهر في
تجربة الوجود الطابق لايجاد المكلف وفلا لاي ان هذا يتاخر ما قررت سابقا
الاحكام تتعلق بالطابق لا بوجدها او ايجادها قلت ثم ان حدث نظرها في المالك
الاخذ لك كان كلاما في جملته وهذا في جملته من ان يكون المصروف في المقام ان
متعلقة بالمتبع المرفوع في الخارج لعلنا نرى ضرورة العقل فان المرفوع المرفوع
طلب لعلنا بل المصروف ان حصل الحكم قد يتاخر عن المكلف في ايجاد المكلف

فكلا

فكلا في المصروف من الحكم العلق بذلك الذي يجره صدور او عدم صدور من المكلف
نفسا من تصدع الخارج فيكون التبع المصروف من نفس المصروف الخارج وعدمه ومن
فرض اصل في فعل المكلف وايجاد من حيث هو فعله وايجاد من حيث فعله ان التبع
قد يتاخر بالاحكام العقلية من حيث هو المرفوع في الخارج بالنسبة
يتاخر بالاحكام العقلية من حيث هو المرفوع في الخارج والمالك المكلف في اجماعه بالمتبع والاحكام
فلا كلام في كمال التصرفين في تعلق الحكم بنفسه فلا يتاخر من دون خلاف في ذلك
لوجوده او ايجادها فقلنا سابقا ولا كان الحكم المتعلق به في حد نفسه فكلما
التصرفين والتبعين يحتاج الى اعادة من خارج والمصروف في المقام ان الحكم الذي
على التظيم والاحكام من قبل الذي علمه عرفته من ان التبع من حصول المالك من شخص
التبع في الخارج ولا دخل في ايجاد المكلف من حيث هو ايجاد في حصول الكرامة لا من
وكذا الخارج ما ومنه مع الحدث طابق العقل المتعلق بالاحكام العقلية في متاخر
التبع من القياس فلا حصل بمسار من مع الحدث والفاط على المرفوع في جهة التبع
مع الحدث والقياس وان لم تكن متعلقة للقياس ان المرفوع من جهة تعلق المكلفين
وتجربتهم على الوجه الذي يراه لكن لا نقول انما سببية على غاية جرمية القرآن ولا
كرامة وان كرامة وضلاف المرفوع يحصل بجره الوقوع والتبع في الخارج علم ان الذين
المصروف من تجريم المرفوع الحدث تجريم مع القياس تجر عدم وقوعه في الخارج فلا
يكون في التبع من بين يتاخر عن نفس المكلف او تكليف المصروف او عدمه من التبع والاحكام
اذا ادا المرفوع في المصروف وهدوا او اوجده مسوبا وهذا هو معنى كلامه في الاستدلال
المرفوعين فقلنا انهم اذا التبع من حيث هو المرفوع لا يتاخر المالك المكلف في التبع
ومقتضى الحكم عدم اختصاصه لك بربا فيجب على المكلف في التبع ولا اطلاق الا

منه ونظرا الى مقتضى
الخارج من حيث هو

من جهة عدم الاضطرار بشايم

وله بقية دله بالمرحوم جرح من الأقران المنع عليه المني بدم وجرح على
صعق وهو مظهره بما ذكره من أن الأكراد الصوفية قد أغنى من قبله جرحاً فأنكره
ثم ستر فقال الأستاذ فيه وجهاً من عدم ارتفاع حده ومن عدم التكليف في
وجبات الصلوة بظهره قلت تعليل المنع بعدم ارتفاع حده لتعليل بما لا يمتنع
التمني ومن قبل عدم المنع بعدم التكليف في حدته ومن قبل أن عدم فحش المني هو
وجرحه عند على المكلفين على ما عرفت بيانه والتعليل بشعره باقية على شرعية ثبوتها
وهو خلاف ما حكيت بعد الإفادة من حقها وصحة وجوبه وكونه راجعاً إلى عدم
صحة ما لا يمتنع من أن المني المنع هو الذي هو من وجوبه وقد بينا أن شرعية جهادات
وصحة ما لا يمتنع عليه من تركها في وجوبه من الأثرية والصحة وحصول الفرق في
الصلوات من أثرية الأثرية بل إن الله وجهاً ذكرناه في قوله كثيرة وهي هنا
ففيها من أثرية بيان ضعف هذه المقالة العاشر المنع من جميع أحوال
والعصيان بأبواب الكف بعد ما يصلح التضييق في تخصيص الظواهر والظاهر
وجوهر العمل كونه الرضا على الطاعة وقد ذكرناه في جرحه من الوجوه من قوله
أما في جرحه على الظاهر في أخبار الفضة والاستثناء من تعليل عدم وجوبها
بأنها من الجرح مائة لا غير ولا اختيار المراجعة في فصل المواضع ومنع المانع
الأخو من الظاهر وأما جرحه على الظاهر على الظاهر وتعلق جرحه على الجرح الصالحات
وهو أن النواهي غير الملتزمة من الخامسة الحسية فلا من لكثرة الآيات من أن
تعلق الفضل والمنع بظاهر الأوصاف لا يستلزم تعلق الطاعة بالأوصاف وإنما
أيضا على أن تلك الأوصاف هي التي هي باللائمة في تلك الأوصاف على ما لا بد
أما على الجرح والظواهر ضرورة كون الطاعة بها متعلقاً بتلك اللات وهو في

في الثاني ايضا شرط اذ وقع من احد الطرفين لا يستلزم الثاني في بعض
بعض الاول من الثاني على علم من الاول والمفروض ان الثاني من الشرط الا
ما يترتب عليه ظهور الثاني وهو جرح في الجميع فكل نصيب المقتضى
قابلية وجرحه لان في جواب العلة لها باسم الشرط لوجه التوقف المذكور وهو كما
وقد قلنا في الثاني ما مرنا فان ان وقع وجوب المقتضى لا يحتاج الى اوجبه
الناج بل يعمل مقتضاه حتى يعلم المانع لما هو عليه من غير ان يتأثر العقل
عليه في وجه الاول من سبق الجائز والاسهل وشك في الثاني كان حكمه
به المقتضى في المقتضى على ان لا يغير في سلب الماء المستعمل في الحديث الا في وجه
في الثاني من المقتضى العقل وغير ذلك من الاحداث والظواهر الثاني في العقل
المستلزم الجائز في هذا يشترط ان لا يعلم تاريخ احد الطرفين حكم تاريخ الجرح
فان علم وقت الطهارة فهو حديث وفي العكس من غير ان لا يكون من غير ان يكون
يعلم لانها مشبهة عليه ما تقدمنا فروع الاكثر من الحديث الا اذا عرفت
وقت الحديث وانما يصحح الاول في ظاهر المطلق السابق وهو في الاخيرين
خلافه وهو الصواب لما عرفت من زمان الاصلين وتبين زمان احد المقتضين
لا يوجب عدم جريان الاصل في جانب واحد لعدم تقدم الجرح على زمان المقتضى
لا ثبت تأخره عند واثبت باول زمان حال عدم تأخره عنهم ان هو اطلعت
خضرة من صفات الكلمات التي اطلعت على الاصول الثالث في وقت وجوب
وهو شرط وشك في تقدمه في الثاني جرح في غير الكلمات المقتضى فكل ما له
يحكم بانها شرارة ان كان الحالة القديمة الطهارة وفي العكس بالطهارة وهذا الجرح
فكالمشهور يتوقف ولا يوجب شيئا من الاذن فكل من الاذن في الثاني في الشرط

صلى الله عليه وسلم

فان

تعارض الاصلين في قاعدة الطهارة فالمتوقف من جهة الاصلين لا ينافي الحكم بالطهارة
من جهة القاعدة فثبت شرطا في نصيب الباحث المقتضى لا يحصل قاعدة الطهارة
المستفادة من قوله من كل من طاهر حتى تعلم انه طاهر لان الطهارة الاصلية لا
لا يحكم بها الا بالعلم بهذا لان كل من شك في الجرح سطر طاهر وهو في ذلك
ايضا لا العلم بمقتضى الطهارة الاصلية وعدم دفع اليه الا اوامير يقتضي من ان
القاعدة التي ذكرناها انا حلا في في المقام المقطع من جهة الثاني في الاصل المقتضى هذا
الواقع المقطع من جهة الجرح الا في مقتضى الحكم المقطع من جهة ايضا في هذا من
الاصلين والامر يظهر لمقتضى الطهارة والحدوث نعم فوجدنا قاعدة الاصلين
ويصلح الاصلين لا يحكم بانها مستمرة وجرح عدم الحكم بها كالحكم بالطهارة لانها
يبحث في الخبر من الوجه في قاعدة الطهارة بعد انما من الاصلين هو جرح عدم الاول
بالحكم الجرح لعدم شهادتها وفي هذا المقام لا يشك في المانع وانما اذا
الطهارة المشبهة اسمها في قوله بالشرط بخلاف الطهارة في الحديث فالحال امر جرح
في الحكم منها كونهما في الاصلين فلا يوجب عدم الاول في الحكم الحديث في بعض
منها كان سديد من النظام وحاصل ان جرح عدم الاول في الحكم الجرح في بعض
في الخبرين فخرج عدم الاول في الحكم الحديث لا يوجب جرح الحكم الطهارة لان
الشرط لا يتم بخلاف احوال عدم المانع ويعلم ان ذكره لك من فروع المسئلة
على الاستظهار كمالا في المسئلة الثالثة لو شك في شيء من احوال الخبرين
وهو على خلافه من جهة ما بعده ولما نصوف لم يقتض انما القدر في الثاني
وقيل انما في خلاص الجرح عليه فكلما والادعاء التي يجمعها وانما عدم الا
بعد الاضمار وانما في فروع قاعدة الفروع المسئلة المستفادة من الاخبار

الحوالات وعدم تحريكها بمقاصد الكلام ثم لم يزل الشرح في الخلق والخلق في
 البقية من هذه الاشكال في اصل البناء على الاعمال في جملتها كان الوجه في
 اعتبار الترتيب وجهه كونه شلت في اصل تحقق الفاعل وليس من جهة القواعد
 في حين ولاد ليل على الوجه الى القاعدة في تحقيق الانسان بالغير في خلقه
 وهو لا يلد بل لم يكن من القاعدة المحض في زمانه ولم يلد عنه فلا كلام
 في الكنايين على ذلك فيمكن لتفسيرهما بين المتبادر والذات والاساسية
 بغير ما على هذه القواعد والاصل انفسا العمل والفاعل عنه معنى وفراغ لعل المعنى
 في الشرح لتدريج المشكوك بعبارات الحوالات معنى اى والمزج في موضوع الفاعل
 هو الاداء والمقصود في الفصل هو التاثير والاساسية فيها في ذلك يظهر ان
 الاشكال في المقام وعدم الاتفاقات الاشكال في النسب التي هي من مقادير الحوالات
 فضلا عن المتبادر والمزج في ذلك من المعنى في الكنايين بظاهره غير وجهه كعدم
 ما ذكر في غير ذلك في الاصلح والتشديد في الاصلح وشبههما من وجه عدم
 الاتفاقات في مقادير الحوالات لما عرفت من عدم الفرق بين المتبادر وغيره كما
 ما ذكره المحقق الثاني في جامع المقاصد بعد ما صح عدم الاتفاقات في الترتيب
 والمتبادر وجهه في قول المحقق يعنى في عبارة الفاعل عادة القواعد والاعمال
 في الوضوء والمرسوس والمتبادر ثبوت الاتفاقات في غيرها وهو حق في غير الترتيب
 فانه كما لو هو وفي بعض فرائد الشبهات وجهه ان الاشكال في المقادير
 والعبارة محتمل وكلاهما من المسلمين قابل الاشكال لان الحوالات غير مشروطين
 الفصل مطلقا وان كان الارهاق انما يتحقق بالترتبة واحدة نعم الحكم في الارهاق
 اقرب منه في المقادير ثم تعارض من فرائد الشبهات واجباته ثم قال وليس شين

والدليل ان الشبهات في
 المحقق الثاني من جهة
 فرائد ان هذه الاشكال
 لا ينبغي لانه ان حصل
 فروع الاصلح من غير
 فلا فرق بين وجهه في

الحادة

لان القاعدة في نظر النفس الان العمل بخلق النفس ليس بقرينة المعبر عنها في فاعل الاشكال
 مقام العلم استحق وفيه سوا في نظر بطون المقام بل كنهها بظاهره في المقام في
 فاعلها كما ان الشك في قول المحقق في غاية الاحتياط لا فرق بين قول المحقق في غيرها
 اعتبارا في غيرها ولا بين المشكوك فيها وفي الاعمال وفي قول المحقق في غيرها
 قول المحقق في غيرها ولا في غيرها في شانهما في اعتبارهما ولا في غيرهما في
 الحكم المتكبر بين المشكوك في الفاعل والاشياء في ظاهر العلم وفي قول المحقق في غيرها
 الا كما هو حكم في العصور الاخرى بموجب التاثير في انما عدم تحقق الفاعل مع الشك
 فيه وقال في المدارك بعد الاستشكال من جهة عدم تحقق الاكل والاطفال في ذلك قبل
 الاضغاث ومنه يظهر وان لم يزل في زمانه على الظاهر وقال في كاشف الغمام بعينه
 في الاخير الاستشكال في الحجة في الوضوء او ما هو حكمه في كاشف الغمام في غير ذلك
 يصير وجهه معنى الاواني بان اعتبارها في التحول في الفروع في نفس الترتيب
 الفاعل في الوضوء والاشياء عليه وليس تفصيلا في جهة القاعدة حتى يرد عليه في
 للظاهر بان قول الشارح في الاجماع ونقله في شراح الترتيب ان في المحقق في
 بان الوجود الانسان نفسه مشغول بالوضوء فيجب من الشرح في وجهه في المقام
 في مسئلة الاشكال في عدد الطوائف في الفاعل فان يفقده في زمانه ويكون في
 بغيره من الفاعل ثم قال المحقق المتكبر في زمانه انما يرد في نفسه غير متاثر
 فان كان مع اشتغالهم بغيره في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
 الاعتقاد في الامر الثاني اعني اعتقاد الفاعل وهو لا يقع بعد طريق الشك في
 له الا في اثنين لعدم الاصل على اعتبار هذا العین بعد زمانه في وجهه في وجهه
 قلت قد بين لك من ايراد هذه النكالات ان الاشكال عند بعض الاشكال في الوضوء

فإنما من الاشكال في تحقق الفاعل حيث صعب عليهم تصويره في العقل
التي بالجزء الاخير في بعض كمالها مع عدم تحقق الفاعل في ذلك
بحسب الكمال دائما وفيما عطفه الاقرب على ان احد اقسامه في العقل
في جزاء الاخير ان لا يتحقق الفاعل في ذلك العمل بل في شخص لا بهما في العقل
اذا لم يكن في الوجود بل في العقل والوجود في العقل والوجود في العقل
كلما عطفه ان يتحقق الفاعل في العقل في العقل في العقل في العقل
ان ذلك لا يتحقق ان يكون العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
منافاة العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
مستلزم لان العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
فوقه العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
ان العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
يقال ان هذا خطأ من الفاعل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
انقطاع الاشكال به وهو انك انما تتقارب من الان احداهما في العقل في العقل
لا يتحقق عند ذلك في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
هو الثاني دون الاول وقد تقدم في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
وذلك لان الجزء الرابع في وسط العمل واخره من حيث هو غير عقل في
اعتبار ذلك وعدم كماله في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
اشبه له العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
في ان العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
هو الاخر في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل

نحوه

وخاصة في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
بل من حيث الاشكال في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
والفعل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
فان يتصور في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
بالعمل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
تلك الاشكال في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
وانقطاعه في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
والفعل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
بالعمل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
خارج العمل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
لذلك حصل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
الذي هو العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
كثيرا في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
لذلك حصل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
اشكال في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
صعوبة العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
طاعة في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
التي في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل

العمل

حال الوضوء اعادة فان شئت في شئ من اعتناء الطهارة في هذه الحال اعادة عليه
على ما جده في شئ في شئ من اعتناء الطهارة في هذه الحال اعادة عليه
انتهى وشيئا من الاعتناء الطهارة في هذه الحال اعادة عليه
الوضوء وهو حال عليه وان طهر الاخلال من اجب من حال الوضوء وان طهر
فمنه في نقص الوضوء ثم عدل من مواضع عدم وجوب اعادة الشك في الوضوء
بعد ما قام منه والشك في عضو منه انتهى وقال الشبهة في العضو والشك في
اشياء من حيث لا يفت وبعدة لا يفت وفي البعض يفت على حاله الاتع الجفاف
وبعد اتفاد عشر لا يفت انتهى فان مقتضى هذه الكلمات ان الشك في نقص
الوضوء كالشك في بعض اعتناء لم يفت اليه الاشارة وبعد الطهارة لا يفت في
منه بظاهر غير مستقيم لما اشار اليه الشبهة الاولى في الوضوء عند شئ من
الاعتناء ان الشك في نقص الوضوء بمعنى ان شئت في شئ من اعتناء الطهارة في هذه الحال اعادة عليه
فيما لا فلا يفت في شئ من الاعتناء الطهارة في هذه الحال اعادة عليه
فلا يفت في شئ من الاعتناء الطهارة في هذه الحال اعادة عليه
شك فيما لا اصل له بها ومع ذلك لا يستدعي ما روي من الافعال بدوها
فيما صدق الشك في اشارة انتهى وقرر على هذه التفسيرات الوضوء
هو جاز في عبارات المبسوط والسير الكلي يستجده شئ من شئ من الاعتناء
حل الكلمات المذكورة على ان الراجح بالشك في الوضوء في التفسيرات
طرد للحدث قلت هذا بعد لان طرق الحدث لا يرفع التفسير غاية الامر بطلان
الوضوء الذي تلتزم به مع عدم كون الشك في طرق الحدث من غير القاعدة في
شئ من الاعتناء طهارة في هذه الحال اعادة عليه

عدم امکان الشك في نقص الوضوء في الاشارة ولو قد امكن يقتضي ذلك بان شئت في
اشياء من الاعتناء طهارة في هذه الحال اعادة عليه
كان مقتضاه عدم الاشارة الى هذه الشك بعد الطهارة وهو فاسد لا يفت في شئ من
الاعتناء الطهارة في هذه الحال اعادة عليه
على الحالة الشك الطهارة بعد العلم بالاشغال الوضوء والفرق عنه وان كان
فولم الاشغال انما ما شئت بعد الطهارة عند اشكاله وضوءه او غيره فان الاعتناء
من هذا القبيل فلما حصل ان قاعدة الفرغ لا تنطبق على حال العمل وانما قد تم
الحال الطهارة في هذه الحال اعادة عليه
وان العمل المتقدم على ما كان منه او غيره حكم صحة الصلوة باقتناء النقص
والنقص ولا يتم ذلك الا بغير ان القاعدة في العمل المشكوك منه وضوءه وانما
فرجها ضيقا لان بيان القاعدة في نفس الصلوة كانه يقتضي او تعرف ان
القاعدة كالتحريم عند احتمال الخط في الاجزاء لا تجري عند احتمال الخط في الاجزاء
فبعد سدا احتمال الخط في الصلوة المذكورة من جهة احتمال فقدان شرط الطهارة
الطهارة تقتضي قاعدة الفرغ في نفس الصلوة لاحاجة الى اجزاء القاعدة في ذلك
العمل المتكامل المشكوك في صحة وضوءه او غيره فمع ذلك قد عرفت على
صحة ذلك الحكم في الموضعين وجوب الطهارة لصحة احدى الخاصيتين الشك في
الشك كالشك في حال الوضوء قال المصنف في غاية الاحكام ويستمر في الشبهة
التكثير وحكمه في غير بيان البيان والذوق في تدبر نفس الشبهة التي عبارة عنها
وطهارة التكثير بان الشك في الاعمال والاصول عدم ضلالتها ان كان الحال باقيا فالت
نقص التعليل يتم بالمقايضة لان اشارة الفاعل في الروايات لا يفرق في حكمها

أو شغل الطبع ^{بما} يستلزم ^{بما} الفصل الثاني من حكم كذا في الفقه ^{بما} كذا
 حكم ما عرفت في الثاني من كذا في الفقه ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 ما من الدليل الثاني من كذا في الفقه ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 في حق ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 الفقه ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 عرفت ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 أما ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 وتالاه ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 ما لا يخفى ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 اعتاد ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 أما ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 طرقت ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 وبما ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 نظير ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 في ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 الحكم ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 كل ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 القاعدة ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 لا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا

٥٥

وسنة ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 أما ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 فاعلم ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 يدل ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 اذ ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 فقد ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 الرجوع ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 باحتمال ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 وإنما ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 فالجواب ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 العتد ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 عند ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 صحة ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 أصالة ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 الأعمال ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 لما ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 جاز ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 قال ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 التبريد ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا
 الصبر ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا ^{بما} كذا

سواء كان الشك في صحة
 أو في صحة المانع من صحة

فان وردت فيها

[illegible]

بالمشكوك وبما جعل مع تمام المراتب وربما جرت كل ذلك بان شرط الصلوة
 اما حاصل اودى حاصل في الاثر فالأشيان بالمشكوك وبما بعده زيادة في
 الاثر لا يتصور في ذاته الا حصول الشرط الذي هو الطهارة والمعرفة في حصولها
 بمقتضى قاعدة الفراغ ولذا اصح في مورد اذ اية ما حصل من الصلوة هل في
 الثاني والمصحح على الرأس والعقد من وعلى الثاني فالأشيان بالمشكوك وبما بعده
 واجبه مقتضاه بطلان الصلوة المفترضة في مورد الزاوية فكيف يحصل
 المصحح وعدم بطلان الصلوة على ما تضمنته عليها الرقابة والحاصل ان مقتضى
 تدرك المشكوك في ثناء الصلوة والمعرفة بعدم ترتيب فائدة عليه الا
 حصول شرط الصلوة بنقل الاحتجاب والتحقير المفترضة بدون التدرك
 ونفهم ان ذلك نظير احتجاب الطهارة بالصلوة المستحقة الطهارة مدفوع ما
 الحاصل بالاحتجاب الطهارة او في الزاوية غير شرط الطهارة الصلوة للمورد ان الركن على
 من طين بخلاف المقام فان الحاصل بالثبات المذكور ليس امر زائد او نقص
 الشرط الموجب وقد جازى به وجهين احدهما ان الامر بالرجوع بوجه تظهير
 المتلازم ناشئ من المصلحة في نفس الحكم لا في الامور فلا يفسد ما في الحقيقة جازية
 فلا يتصور في الاثر ما لا يتصور بعد ذلك عليه في اية الفاضل من شرط وجوب
 صلوة المصحح عليه قال في الركن حذو حذو والله يعلم الله بين
 ومن يصير وان المؤمنين لا يفتنون انما يكفر مثل الذين فبعد ذلك المصلحة
 في الامور المتلازمة فلا يضر في تمامه بحسب الخافات حسب مقتضى الدليل
 وهذا في ذلك نظير ما في بيان الموطر في نظام الدين المقام محله ولما لا يضر في
 مباحث الاصل الا ان الله وفي اهل الجاهل للفتنة قد مر في الجاهل خلا

ود لا تروى اية عدم كون المولود والطهارة من الاصل الركنية فمن ذلك ان
 حذو حذو والله يعلم بالخطيئة في الاصل من حيث ان ذلك وعدم بطلان المصحح
 به الا انك على شرط ذلك ويزعم كون الدرك كسائر الحسابات كالعامة حيث
 في حالة الركنية ولو سلم فائدة الامر فان الامر بالحقيقة الاصلية الثانية
 يتصور الشارع نصرا وضعا واجبا الى خروج على المصلحة وعدم الاحتجاب
 في كالأمر الركنية في جميع الأثر والأحكام من دون تفاوت واختلاف كما
 وثمة ما ان الصلوة لها جهتان جهته صورية وهي كفا عبادته خضوعه وتوحيده
 باجاءه وهو شرط مفترضة وجبة ذكرته من حيث تمام العمل على القرآن والآثار
 فلا شك في حصول الحقيقة في الجملة الاولى في حصول قاعدة الفراغ من دون حجية الاثر
 المذكور وليس كذلك في الاثر الثاني في حصول ما اعتبر في هذه الحقيقة في صحة الاحتجاب
 المزبور في ظاهره في حصول اليقين بالطهارة العبرة في حال الحقيقة الثانية فان وجه الدرك
 في حقيقة احوال الصلوة موهوبة غير مطردة بالاثبات المصاحبة اذا شرط عليها
 في جهة الصلوة في الاثر الثاني في الاثر الثاني في الباطن من حيث ذكرته ما يجب
 حصول يقين الطهارة في انما طاعتها على ان يلقى حصوله في ذلك في جهة
 فان لم يزل الطهارة في كل ركن لا ينافي حسنها في ركني حصول ابعاضه
 فيجوز ان يكون الصلوة من حيث هو صلة ارتباطية بالفتنة في شرطية الطهارة
 غير ارتباطية بالفتنة الركنية الطهارة فيها فاعطاه هذه الملاحظة لبعض
 الاوضاع المستحقة في الصلوة مثل الضيق وحسن القلب ونحوه مما يحسن
 في ابعاضها ايضا وان لم يحصل في الجميع فذلك المشكوك في الاثر وان لم يضر في
 الشرطية فيكون كمن يضر في كفاها مع قطع النظر عن الشرطية صفة حسنة سند

الصلوة هما امكن تحصيل القلب او الحلية من الصدق وهو ذلك مما هو مقتضى
 قول الصلوة المستقلة الى اجرة فربما قد قلنا من اجرة فان كان احد
 قول الميراث لمساكنة فلا ريب ان يكون ما بعد بل لا خلاف ان
 الاستكافي على احكامه في الذكر في ان كان الميراث من الصدق ومن سائر
 فاقصص على اذن من اجرة وادان اوسع وكل من سائر قايمة الذكر يذكر
 يعني ان الجنية اذ حديث ابو اسحق عن النبي صلى الله عليه واله من ان من سائر
 وابن من سائر من سائر في ان الاستكافي لم يصرح في ان بل صفة كلامه
 وعمل ما بعد مطلقا وان جعل المال الاستكافي مطلقا لوجه القريب من
 عمل الاعضاء والاختلاف لم يثبت عندهم في ان قال وقال ابن ابي رسل
 ابن الجنية من سائر في ان سائر في ان سائر في ان سائر في ان
 يجزى ان يلد من سائر فان اريد به ان يلد من سائر في ان سائر في ان
 اريد الاقارب عليه سائر في ان سائر في ان سائر في ان سائر في ان
 سائر في ان سائر في ان سائر في ان سائر في ان سائر في ان
 اليل دون ايمان الباقي وروى عن سائر في ان سائر في ان سائر في ان
 قوله ابن الجنية قال الصلوة في ان سائر في ان سائر في ان سائر في ان
 بعينه ووجه سائر في ان سائر في ان سائر في ان سائر في ان
 بصله قايمة الذكر ههنا في ان الخلاف في سائر في ان سائر في ان
 يعني الخلاف المتقدم في وجه القريب والى اذ لا على الاصل في ان سائر في ان
 ومنه جاز انكس على ما سائر في ان سائر في ان سائر في ان سائر في ان
 احكامها المستقلة للاستكافي في الجانية وهو في الاصل الاوضاع المشددة

على النظام المكسورة للاصلاح كموها وهذه الاقطار المذكورة في
 عنوان المسئلة في ان كل من تعرض لها من الفناء قدس الله امره
 مع توبتهم الحكم في الطرق المشددة على القربح والخرج بل لا خلاف في
 لصفاء انصوص بذلك ونقل من سائر في ان سائر في ان سائر في ان
 على ما سائر في ان سائر في ان سائر في ان سائر في ان سائر في ان
 من سائر في ان سائر في ان سائر في ان سائر في ان سائر في ان
 اذ ردها كما يشهد به لافهم المذكورة بعد كالجانية في العريان والى الله
 فير الحظوظ على سائر في ان سائر في ان سائر في ان سائر في ان
 المحل في سائر الاوضاع مأخوذة في مفهوم الجنية اذ بددها لا يصدق الجنية
 فتقول الحق لله في هاية الاحكام صاحب الجنية باظهار العضو وكسره
 اورسته او فله وصرح في ان سائر في ان سائر في ان سائر في ان
 الى كونه مأخوذة في مفهوم الجنية ويدل على ما ذكرنا تفصيله بين الجنية
 والمشدود على ما سائر في ان سائر في ان سائر في ان سائر في ان
 ومن المكشوف غير المحتاج اليه كما لا يخفى والوجه في ان سائر في ان
 المحتاج اليه اجتناب عن الفتنة التي هو موضع الحكم فلا يتصل الفرض له
 خلاف ما كان المحل حاجة اليه فكانه من قواعب المحل ولذا عمل الجنية
 في هاية الاحكام بقوله لاها في الجنية اشبهت الشعر والظفر في
 الفرض اليها ويدل على ذلك ان مقتضى القاعدة لا اجزاء الجانية
 الانتقال الى اليتم او الاستفاد من اية الوضوء يقع الفصل والتمسك
 نفس الاعضاء المخصوصة على الوجه المخصوص وهو حكم المنكس من سائر

الماء ومقادير النعم ان غير المتكفل من استعماله على الوجه المذكور ينقل حكمه
 النعم وعدم التكفل في مخرج البعيرة عما لا يرتبها من مقتضى تقدم وضع
 البعيرة على النعم وتوقف شريطة النعم على الوجه حق ومنه الجواب ايضا
 قولنا في الجبرغ منزلة المتكفل من استعمال الماء اذ بد منه لا يتم وعادة العوا
 المناسبتة للماء بالحرز بحيث وثقت الايمان على ان الضمان في الطهارة
 المائية هو التكفل من استعمال الماء على الوجه المتقدم وفي القياسات بعد ذلك
 عدم التكفل منه وهذا القول لا يوافق في الحقيقة في المقام الا بتسعة المتكفلين
 اذ الغرض من انتقال النعم الى الماء في الجبرغ والمراد من قوله في الموضوع
 جعل ما يقع عليه الفصل بالمسح اعم من البشارة وما لا يقع عليه من الماء
 منزلة البشارة عند فاعلهما ولا يعقل في المقام تنزيل الاجنحة عن البشارة
 منزلة البشارة في رتبة عدم جواز الانكفاء عن غسل عضو الانسان من
 بالمسح على اليد وبوجه اذ الغرض من المسح الكلفة والاجتناب عن الانسان غير
 مربوط بطهارة فلا يعقل ان ينظر الانسان بغيره الجدار وبوجه مما
 لا يربطه بركا اشرا في فصل المسح على الخفين الى تسقادة هذا المعنى
 من قولنا من الموقنين على ما ابان في المسح على الخفين او على طهر
 بالعادة فقد شتره من المسح على الخفين بمسحه على طهر العتيق والاعلان
 في كونه غير مربوط بطهر الانسان لو صحح المجانبة وعدم الارتباط في طهر
 لكل احد وهو صحيح فيما يشاء من لزوم الارتباط بين المسح ومدن
 الانسان فتقرب من معنى منزلة البشارة في حصول الطهارة للانسان بتسليمها
 او مسحه محتاج الى مناسبة وارتباطا بينها بحيث يعد من لوازمها

وهو

ويصدق على غسله ومسحه غسله في ذلك الموضع ومسحه ولو على وجه من
 والاقبال والحال الموضوع من دون حاجته للحال البشري في الحال خال
 الا اعتبار المذكور والمسح عليه لظهور المسح على طهر العتيق بالعادة عدا
 للحال الموضوع لحاجة الحال البشري فانه مرهون بالحاجة فكذلك في غيره بشي
 والنظر في سائر الابدان البشري على الحال فصيح في ان تنزيل المذكور بحال
 والمسح عليه فحق الفصل العنصر ومسحه على نحو الذي عرفت في فصل قوله
 ومسحه غاية الامر ان البقية حال ثابتة نفسها وهذا جعل الثاني في قوله
 عند تقدير البشارة على النحو الذي عرفت فالحكم بوضع لوقته والمسح عليه عند
 تقدير غسل العنصر ومسحه مباشرة مطلقا ولعل في الحال الواجبة من مسحه جدا
 وليس في اجاز الدار في تسليتها ولا في دليل ان لم يكن على خلاف ذلك لانه
 اذ لو جاز اختم جعل الجاهل الاجل المسح لاشي في الاخبار في القول الثاني
 في شرح الفاتح ان الامر بالمسح في الاخبار والفتاوى انما هو في الجبرغ
 قبل الوضوء لا انها تحصل المسح اذ اريد الوضوء انتهى ولو اختلف عما ذكرنا
 قلنا المتقرب من الحق والحق في هذا الحكم التقديري الخالف للفتاوى هو ما
 كان للحال في الحال حاجته اليه فحصل الاجل المسح عند عدم حاجته
 اليه خال من الدليل وقد عرفت ان مقتضى القاعدة في الاستعمال في النعم
 نعم عند تحقق الحاجة في الحال في الجاهل المذكور لو كان الحال مكشورا
 وضع الخيال عند اعادة الوضوء فقد تم للمسح عليه لوجه الانساق
 المشار اليه في النعم فيقول المتقدم فحصل مما ذكرناه ان الحكم الثاني
 في المقام قديين احدهما كون الموضوع لازما للحال والوجه في الحال

البير وعلى اعتبار هذا القيد تنبوا يا هذا الجيرة في عنوان المسئلة فلو
 ان حاشية المثل اليها ولو بها المثل ما خذوه في مفهوم الجيرة لما بينا انها
 القبح الشديدا لاصلاح كسر المثل واخطا عدم وجهه وهو ذلك صفا
 الى شيئا لم الاخر التي ذكرناها والكائن بقدر انقاع الفصل المصحح
 على نفس الصنف مباشرة اما لعدم امكان نزع المثل حقيقة او لعدم
 ضرورة نزعها واما الحصول حقيقة او تلف او شيئا او نحو ذلك في
 اصابة الماء الى المثل باعتبار هذا القيد مورد اتفاق المتصالحين
 وحيث لم يكن هذا القيد مستلزما لفظ الجيرة كما في علم الجيرة
 في حاشية بقول وان كان العائد في مثله الى الجيرة ان يكون ذلك المصحح
 بحيث لا يخالف من اصال الماء اليه وان ما يقصد بالقائها الا
 انفق فعليه كلمة واحدة بقوله ان امكن نزعها الى الجبا او تركها
 عليها او وضعها في الماء حتى يصل البشرة وجب ولا ينقل المثل
 الى الجائل فاذا تم الصيد ان انقل المثل في الجبل الى الجائل فلا جد
 الروايات المستفيضة المتفق عليها منها رواية كليب السدي عن
 الرجل اذا كان كبيرا كيف يصنع بالصلوة قال ان كان يخوف على نفسه
 فليصنع على جبانته وليصل ومنها ما عن نفسي الباشي بسنده
 امير المؤمنين عليه السلام ان سئلت رسول الله صلى الله عليه واله
 عن الجبا فيكون على الكسوف كيف يتوضا صاحبها وكيف يغسل اذا
 اجنب قال يجزيه السجح الماء عليها في الجباة والوضوء ومنها ما
 حصة للجليع الرجل يكون بد العشرة فادعها ويخوذ ذلك من
 الكسوف

الوضوء فيعصبها الله ثم يفتقرها ويصنع عليها اذا وضأ في المكان فيؤثر
 الماء فليصنع على الوضوء وان كان لا يؤثر الماء فليصنع الوضوء وليصلها في
 رواية ابن عباس عن النبي صلى الله عليه واله ان سئلت عن الماء الذي
 على يدي الرجل اغترس ان يصنع في الوضوء على الماء المثل عليه قال ان لم يجز
 ان يصنع عليه فان مقتضى سياها وقواها الامر بلفظ الاخر الوضوء
 انفق المثل في المثل الجبا او جوبا لا يعرف فيه خلافا من احد الا ان يوطى
 فله حيث قال دليل وجوها غير ظاهر في الاحتجاب يمكن وجهه
 المدارك لا في الاطلاع نظرا الى اخباره ومنها ما في حاشية عبد الرحمن
 الطحاوي قال سالت ابا الحسن الرضا ع عن الكسوف يكون عليه الجبا او
 تكون الجراحة كيف يصنع الوضوء ومنه في الجباة ومنه في الجعة
 فقال ليصلها واصل البير الفصل بما ظهر مما ليس عليه الجبا ويدع ما
 ذلك مما لا يسلط عليه ولا يفرج الجبا ولا يعيب جواحه ومنها
 دليل حاشية الطحاوي المقدمة بعد قوله وليصلها قال وسألت عن الحج
 كيف يصنع به في سفره قال غسل ما حوله ومنها ما في حاشية عبد الله
 بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الحج كيف يصنع به
 قال ليصل ما حوله ومنها ما في سفره الصدوق حيث قال في انقل
 الفقيه من كان في الموضع الذي يجب عليه الوضوء فرجه او حاشية
 ولم يفرجه حاشية الجبا وليصلها وان اضرب عليها فليصنع به على
 الجبا والفرج ولا يجلبها ولا يعيب جواحه ومنها ما في حاشية
 عن الصادق ع قال ليصل ما حوله انفق فرغوا ولا تفرقه

وقال البير الباشي في حاشية
 والجواب على ما نقل عنهم

الأخبار على سقوط فرض المسح على الجائل ثم قال في المدارك الخبر في
 بالسقوط في غير الجيرة أما إذا مسح عليه الخط المتق وهو منه
 ضيف إذا عاين ما يتأق من تلك الأخبار هو السكوت عن حكم
 الطلوع وهو لا ينافي السكوت من أدلة لا جازة وقد تمت قال في
 شرح المفاتيح إنبات غسل ما حول الاستيقا عنه بلا شبهة انتهى
 مع أن السكوت أعم منافع في إعادة السقوط إذا أمضى المقام البيا
 على تقدير وجوب المسح وبذلك حيث يكون السؤال عما لم يفت
 صاحب المرجع والجيرة وهو منوع بل ظاهر صحة عدم ضمان أن لا
 عن الالتماس هل يجب غسله كافي الأعضاء فالسؤال المقصود على وجه
 أيضا إلى الالتماس المرجع وعدمه وهذا المعد من السؤال لا يقتضي إنبه
 من الجواب الذي تمكنت عليه التفتيح والمسايل في أخبارهم بل شهد
 بأن ثم لم يأن الأقسام في الجواب مقدار ما اقتضاه السؤال والفتوى
 للزائد بأدلة بل هذا هو الظاهر أيضا من الأخبار إلا في أضيق من
 مما ذكرنا صحة عدم الترخيص في الجائر حيث قال غسل ما وصل إليه
 الفصل فظاهر ثم أكد بقوله تعالى ليس عليه الجائر ثم قال ويدع ما
 سوى ذلك أي لا يغسل ما مات تحت الجيرة من موضع الفلج حيث
 بقية بقوله عما لا يستطيع غسله ثم أكد بقوله ولا ينعى للجائر ثم
 كثره بقوله ولا ينعى جرحه فظاهره في كون السقوط في
 مقصودا على غسل على المرجع فظاهر مع هذه التأكيدات البليغة في
 نهي عن الحكم بغير الجيرة لا سيما إذا جازها بالحق هذا ويمكن

مع

المسح

وعدم الترخيص لجواز أن يشبه على السائل حكمه من المرجع في كونه
 الفصل أو كالمرجع والظاهر ما يجب المسح فيه على الجائل كما يشهد بذلك
 ملاحظة حسن التلويح لمحقق ولا حكم الفتوى فلا على سائر
 ثانياً حكم المرجع فيكون سائر الجواب أنه كالمرجع غير واجب الغسل
 اعتقاداً على وضوح وجوب المسح على الجائل الموضع عليه بعد ما رزق
 الفتوى وهذا الترخيص التعليل والتعليل غير برونه موارد الأخبار بل هو
 الثالث سائر آلات العوام وهذا الوجه كما هو ظاهر حسنه يجري في
 صحة عدم الترخيص أيضاً لا احتمال بوضع لحق المرجع بالمرجع والجيرة في
 وجوب المسح على الجائل الموضع عليه على تقدير عدم وجوب غسله وإنما يقع
 التفتيح له في معانيه بل لا باحتمال وجوب غسله كسائر الأعضاء وفقاً
 بوضع وجوب اعتقاداً على وضوح وجوب المسح على الجائل على تقدير عدم
 وجوب غسله من الخارج وأما المسئلة فيجمل فيها أنها إحدى هاتين
 التوازيين التي أرسلها الصدوق في ذلك وكيف كان فمقصود هذه
 الأخبار إزالة الالتماس على مدعى واضح ولا أقل من الاحتمال المطلق لا
 سيما بعد اعتقاد المذهب وثبوت الأجل على وجوب المسح حتى على
 اعتقادهم كما يشهد به ما جرحه جملة الأئمة والمدار فلا إشكال من هذه
 الجهة وإنما الإشكال في أن المراد بالمسح المذكور في النصوص والفتاوى
 هو المسح المندوب في الرأس والرجلين أو مجرد إصا إلى البلية كيف يفتق
 أو ما يشتمل على إحدى الفسل في مواضع الفصل والمسح المندوب في مواضع
 المسح كما يحتمل الأقرب الأخير وهو المتفاد من المتن قدور في الترتيب

فقط في الأحكام وظاهر التذكرة في القول الجلي وتفرغ ويصح على
مع التكملة أو بذكر الماء حتى يصل البشارة والاسم عليه حيث جعل
على البشارة مقابل المسح على البشارة مرده أنه لا يتوكل على الحكم الخاص ولا
أن مراده من المسح على البشارة مجرد إزاله اليد عليها بالماء على وجه الفصل في
مواضع الفصل على وجه المسح المعروف في مواضع فكذا في المسح على
البشارة فقامت هذه البشارة وأصغر ما تزيل على أو بشارتها
ما عرفت من إرادة المسح على البشارة في مواضع الفصل على ما يردنا
وفي مواضع المسح على ما هو معروف في ذلك العلم وهو قد عرفت
تصديق من الشرع إلا في حق قول البشارة منزلة البشارة من دون أن
يكون له شقوق في العلم بمعنى الاكتفاء من الفصل بالمسح المعروف في
إبصار البشارة كيف اتفق ثابته الإشارة إلى ما خرج الأمر حيث أن
أوسال المسح مشعر أنه لا يكون مراد الكل وهو غير المراد في المسح
ثابته الإشارة إلى بكتة هذه البشارة في الفنا وفي التفسير وهي
الاختصاص في البيان ليشمل كل موضع محسب في مواضع الفصل
إزالة اليد على الجليل على وجه الفصل وفي مواضع المسح المعروف في
عليه ذلك وقال في غايه الأحكام ثم إن أمكنه ذلك الماء حتى يصل إلى
البشارة وجب أن كان الجليل ما هو إلا أن لا يلائم إلا في الغاية الخامسة
بل المسح بالماء على البشارة لأنها استهتت الظاهر في انتقال الفرض إليها
والأقرب حينئذ الاكتفاء بالمسح لأن الشيء هو عليه في المسح
على الجليل ويحتمل أن لا يمتنع غسله لأن قال أخيراً فإن كانت
اليد

فقد عرفت أن
المسح على الجليل
هو المسح على
اليد والوجه
أنه لا يمتنع
غسله لأن
اليد هي التي
تستعمل في
المسح

البشارة على وجه التيم وجب صاحب القواب انتقال الفرض إليها كما
وخصه بالانعام التيم بالمسح باليد كما يحصل انعام الوضوء بالمسح
بالماء انتهى أقول لا يبعد أن يكون مراده من قوله والأقرب في الاكتفاء
بالمسح مقابل الفصل المتعارف ومن قوله ويحتمل احتمال قول لا يمتنع
وقد عرفت في حق من هو قوله استهتت الظاهر في انتقال الفرض إليها
وقوله لا يمتنع الفرض إليها كما الفصل في انتقال الفصل في مواضع المسح
المعروف في مواضعها فقامت هذه وقوله في التذكرة في الفرض السادس
يجب أن يستوعب البشارة بالمسح لصدق المسح على اليد في معنى
ولأن أصلها يجب صحه فوجب أن يصدق على من غسل على اليد
بالمسح وهو ظاهر في عدم أداة المسح المعروف في البشارة لصدق
في الفرض السابع المسح على الجليل لا يمتنع بعدة ما يجوز ما دام الفصل
أو المسح عليها انتهى فإن مراده من المسح عليها أي البشارة في موضع
والمسح المعروف في موضعها هو المراد من التصديق به الموجب للمسح على الجليل
فقد عرفت من الأمرين بلفظ المسح فهو شمولاً له من المسح على الجليل
أيضاً ذلك نظري ما عرفت في عبارة التيم وهو سجوده كاشفاً للثام
وقال لا يمتنع في الأجزاء اعتباراً من الفصل لا يمتنع في المسح وتمامه
صاحب اللوامع على ما نقل وأما قوله الوحيد البشارة أيضاً في شرح
المغني فمما عليه قال ولعل مراد القدماء من الفقهاء بل وكفى
من المتأخرين أيضاً ما ذكرناه انتهى وجوزع بالأول التمسك والتذكرة
قال لا يجب بيان الماء لأنهم لم يتعبد بغسلها إذا كان الماء لا يصل إلى

أداة المسح على وجه
الفصل

اصلا انتهى وانما ان كان في جامع المقاصد جميع الجيرة المسح المعبر
 في الوصف قال في المسالك لا فرق في احوال المسح عليها بين ان يكون جاز
 الماء عليها او لا لعدم التقيد بتسليمها مع تعذر وصول الماء الى اصلها
 انتهى قيل وفيه عبارة اخرى ومن شئنا ان يخرج المصنف من الاصول
 لا يخرج ومنه قوله انما انما ان كان في جامع المقاصد جميع الجيرة المسح المعبر
 وكذا من كل الجيرة ان امكن وقوعها وقت غسلها بالاسح
 لذلك المقابلة على المدة المسح بالمعنى الاصح وكذا من كل من كان على تسليط
 الجيرة المسح بان المسح بدله الفصل كالمعبر ويؤيد ومن هنا
 المظاهر اطلاق الاكثر واستقر الثاني بعض المحققين من الاداة
 حيثما تسهل الوجهين المتعددين حيث قال في الاضاف ان ارادة
 احوال الماء على الجيرة من المسح الخارج في الاجزاء وشكلها على ما
 معه الفصل بعدد وتخصيصها بالمسح المقابل للفصل في المسح على الارض
 حتى لا يخرج ان يقصد الا المسح حيث لو قصد جرحه اصال الطريق
 لا الجيرة مع عدم قصد الفصل ولا المسح ليرجى ان لا يرد المسح على الجيرة
 والفصل الا ما سبقت من اشكال فلو قيل ان الواجب هو جرحه اصال
 الجيرة سواء حصل اهل الفصل واكثره او لم يحصل لم يكن بعدا
 ولا ما في الكلمات انتهى وفيها ما يمكن ان يستدل به لهذا الوجهين
 ظاهر لفظ المسح الخارج في الاجزاء سيما بقرينة المقابلة في ظاهر اللفظ
 حيث قال امكان جود الماء فليس على الجيرة وان كان لا يورث الماء
 فليخرج المحقق في فصلها فان مقابل الفصل ليس الا اصال الطريق

فان قيل

فان قيل من مع ذلك مدخلية امره اليه ثبت الوجه الاول انتهى
 المسح المعبر والاثبت الثاني وضعف كلا الوجهين ومستد هما
 مما تذكره في دليل المحقق فقول يدل على استحسانه اخذناه من الاداة
 الاصل فان اعتبار المسح المقابل للفصل يحتاج على يقين جديد بل لا ينافي
 في لفظ الحكم وانما على تصور في طرف الموضوع الثابت على تقديره
 تنزل المحقق في الجرح مما لا بد منه على كل الوجه على ما تقدم واما
 التصرف في الحكم اعني الاكتمال من الفصل ببعض مراتب اعني جرحه
 المذكور وان لم يصدق مع معنى الفصل فما فيه يحتاج اليه على الجرح
 وعلى الوجهين لا بد من الاتقان به وهو في الاصل متقاة حتى
 يثبت بدليل معتد ومن يفتقد ان الاتقان بخصوص المسح المعبر يستلزم
 مخالفة الاصل ذائبة على ما بين المحققين لان الامر خارج عن
 الفصل فهو اهل في ذاته وما هو في مفهوم المسح المعبر ولو على وجهه
 التكريك على ما هو في الامر في مسائل المسح من انه عبارة عن التمسح بالماء
 وهو مفهوم عرفي بسيط وحلف يترقب حصوله على الارض باصا
 انداء الارض لا انه عبارة عن الارض المقيدة بكونه بالنداء او غير
 النداء المقيدة بكونه بالنداء حتى يغير شيئا المطلوب عند تعذر فدية
 على ما ستر في فصله فالفصل والمسح المعبر متغايران ذاتا ومفردا
 وان اجتمعا بحسب الحدود في فعل واحد على ما سبق فالحاصل ان الفصل
 غير متفق للمسح المعبر واما على التحقيق في معناه من بساطة مفهومه
 فلكونه اجنبيا عن الفصل بالماهية واما على عدم البساطة فلا انما

معنى الفصل وأما المسيح المعهود فلوجوده المتأداة في ضمن الماء أو النار
بينها هو صرح الكثرة والعلة متروكة أن المتأداة هي الأجزاء الخمسة
فأذا انكشفت صارت جسماً مائياً فمضى لفظ المسيح جامع كلاً من الفصل
والمسيح المعهود وليس فيه لادع على شيء من الأبرين وقد بقا ذلك
في مسائل المسيح مع العلة التي لأجلها أريد من الآية المسيح المعهود وأما
في المقام فلا بد من شيء من الفصل والمسيح المعهود لا يتصل بمقام
ولا ريب أن مقتضى استمال من البشرية إلى الطاليل إرادة كل من الفصل
والمسيح المعهود بالبشرية الواضحة وحاصل أن قوله المسيح على البشرية
لأنه على شيء من سلبها وصحى على الوجه المعهود وأما بديل على شيء
استعمله كمن البشرية الواضحة والمسيح المعهود أسراراً إلى ما
من جهة كونه هو الجامع للفصل والمسيح المعهود اللذين لا يخلو حكم الموت
غرضها وأما كون هذا الحكم بعد الانفصال مسألة أو مستغنية عنه
كلاهما بالبشرية الواضحة فإنها بات محالة فإن هذه البشرية
هو وكلة إلى اللوازم المتأداة من الكتاب والبشرية فلا يفتح الفصل
البشرية في مواضع الفصل وصحى في مواضع المسيح لأن اللوازم
الثابت من الكتاب والبشرية في الوصف الخاص قد مر في غير
وفاية أن أقل مراتب الفصل يقضي إلى التدين وهو مما ضالم عليه
الكل على تقدم ولا ريب أن بعض مراتب التدين صح لا يتصل
بالدينية والتدين بالماء لدرجتهان عليها الذي الفصل وما دونهما
مسيح فليس بينها التناقض يسجد واللهم ذلك عدم تفكك

في مقام تأدية استمال

في

من المسيح التمكن من أدنى الفصل وأما أوطا بالمعروف من جهة التناقض
بين الأبرين ومعه لا يجوز الأكفاء بالمسيح المعهود ويجوز اتصال الفصل
أنه لعدم جواز دفع اليد للحكم الثابت بغير الكتاب من دون جهة
لما بقاها تقدم من التأدية التي لا يخلو من طرف الوضوح والحكم على البشرية
وعدم التمكن فكان أن تقول بالحاجة من جهة البشرية لا يجوز الأعداء عدم
التمكن من البشرية فكانت في الفصل ويجوز اتصال البشرية من جهة الفصل لا
الأعداء عدم التمكن من الفصل من جهة كون الحكم مذهباً ومراجعة الضميمة
الثابت بالكتاب مما أمكن لأدلة مكان أن هذا الوجه في الطلب مع
التنكس البشرية غير جائز فلا يخرج من فيما يخص الفصل من المسيح أو اتصال
الكتاب مع التمكن من فصل الفصل غير جائز لما فيه من التفرج عن الصواب
المفكر بالمرء من دون جهة مقتضية فلا يخلو لا يمكن منه في حارة
غالباً أنما هو فصل الفصل على وجه الصب والأسابع لربوب المادى
الفرق ووصله إلى العلة وأما الفصل على وجه التدين فهو مضمون
وأما أن غالباً لا لا يتحقق المسيح المعهود غالباً إلا بتحقيق في حصة الفصل
الأد هاتى يجب أن يكون هو المراد بالبشرية الواضحة الفصل فيكون
التعبير بالمسيح في الروايات كناية عن الفصل بهذه الكيفية لخصه بأمواد
أيد غالباً والحق في هذا النحو من البيان أن المصنف من إطلاق الفصل
عند كثير الناس هو كذا الصب وطباغ الماء بل ربما يعتقدون عند
عدم تفسير ذلك عدم التمكن من الفصل أصله ضرورة بالمسيح لأفاده
الفصل الأد هاتى وعدم لزوم التكلف بأسباب الفصل الغير المأمون

منه موثقا ووصل الى موضع العلة فليس الغرض الاقتضاه في الاسباب
 المحبة بترتيب المذهبين التي هي في الفصل ومنه يعلم معنى الحصة الا
 فصل الادوية عند عدم اتيه الماء والمسخ على الريق عند خوف البثرة
 وان مقابلته المسخ بالفضل لا ترجح له بوجه في خلاف ما اخبر به السلف
 لو ثبت المسخ للبعد او بوجه ايضا البثرة في الجيرة ثبت في نفس البثرة
 عند الامكان لم يثبت قط في بيان الدلائل فلان التقيد بشئ منها على
 ما عرفت من جهة كونها مهمل كقواعد اسبق من ان يثبت الفصل ويرجع الى العلة
 وضع البثرة الفصل المبررة وتبعد عن موضع الحصة في الاحتفاظ العوارف
 الثابت من الكتاب ولا تنزه مما امكن ولا ريب ان الفصل المذكور حكم
 نفس البثرة فامدوا بل قد ذكرنا في انتقاله الى العلة ان ترجح ايضا
 تيمم المنع من الاحتفاظ العوارف فصل العوارف امكن فاذ اعلنت الكفاية
 ببعض الحكم اعني الفصل فيما يترجم مقام البثرة ثبت في نفس البثرة
 الاولى وكذا المتأصل في هذا الحكم اذ بعد من عدم امكان الفصل
 وامكان مسخ البثرة في الجيرة فتح الجيرة دون البثرة يوجب رفع
 البثرة البثرة التي هي الاصل من دون جهة مقتضية وقد نص على هذه
 الاولوية في الجرح المجرى على تقدير وضع التصديق عليه عن واحد من
 وجوب مسخ البثرة المكشوفة عند بعد غسلها اجاعة وعدم
 التوامم هنا مقتضية واحدة ومن هذا الفصل بعض المحققين
 كون عدم تعرضهم في موضع الجيرة على تقديم مسخ الجيرة البثرة
 عند الامكان على مسخ الجيرة جازيا على العارفين من النص

والله اعلم بالصواب

والمسح
 لا تخاف الطريق

لا

بالمسح عند وقوع الفصل عاليا وكيف فاستلوا المسح على الجيرة المسح على
 البثرة عند امكانه مما لا يمكن الا تواب فيه واما بطلان التكلل فلان
 فصل المسح مسخ البثرة عند بعد غسلها بوجوبها لا يجوز الا ان يراه
 بل هو بالضرورة من الشرع كما في التردد وبعض الارواح الباطنة التي هي
 الفصل دون المسح مثلا بل وفيما اذا لم يكن الماء لثقة غسل الأعضاء
 وكفى لحيها فان القول بالمسح في امثال ذلك وعدم الانتقال الى التيمم معلوم
 اطلاق من الشرع وقوم ان مسخ البثرة عند بعد غسلها انما لم يثبت
 ما ذكره من مسخ الجيرة او ما في حكمها من التفرج والبروح وغيرها مما
 وردت به الروايات فلا يصدق في الجيرة موثقا حتى يمسح البثرة ايضا
 ضعيف جدا لان المسح على ما عرفت حكم البثرة امداء عند بعد غسلها
 وكون المورد على الجيرة والفرق في الشدة ووهو ما غير معتبر في ترتيب
 الحكم على البثرة وانما هو شرط في انتقال الحكم البثرة الى العلة وحاصله
 ان هذا قولين من الشرع احدهما انما مسخ او اصال البثرة مقام
 الفصل والثاني اقامته لما يرفع مقام البثرة وليس للاولوية في الجرح
 والشرط في الاول ليس الا بوجه عدم التمكن من الفصل نعم بشرط في الثاني
 زائدا على عدم التمكن من البثرة كون العلة موضوعة على الحاجة الملل فلا يجوز
 التقدي في المسح على العلة لما لا يحتاج الملل اليه لعدم ثبوت مقام
 مقام الملل واما التقدي في المسح على البثرة الواسع معارضة الفصل
 فهو جازي الاطلاق المساطفة وكذا الجيرة والفرج والجميع والوجه
 الواردة في الاخبار من قبل المولى في هذا الحكم كالتصديق بالانحاش

لا

الاثران والاشارة بالبريد هذا القول الحكم فلا يفرق الحكم على الاثر
 بالحق عند فضاء الفصل بين اقسام العقدة واسباب بحث ثبت ان
 المسح على الخبز هذه التوارث العاصدة بقدر اقل من كون المراد من المسح
 التوارث في الانحاء وما قبل السبل والمسح لغيره بالنسبة الى من منها
 قديم الاول ان امكن نزع الخبز وسقط غسل الخبز ولو في بعض
 الاوقات وجب الاضطرار ان امكن في اوقات او احوال امكن تحصيله
 للوضوء الكامل وكذا لو امكن تكرار الماء عليها حتى يصل البشرة وكذا
 وضوء الماء حتى يصل الجفلة في كل احوال ان عليه حتى يصل من
 الرجل بغير ساعده او يوضع من موضع الوضوء فلا يقدر ان يمسح
 لخال الجفلة الجفلة كيف يصنع في اذا اراد ان يتوضوء فليضع اياه في ماء
 ويضع موضع الخبز في الماء حتى يصل الماء الى الجفلة وقدا حواه ذلك
 من غير ان يحل ولا يقرب بين هذه المراتب وتغير القضاها جازي
 على العادة لا الاعادة الترتيب فوهم ذلك ثم ضعيف في الثانية اذ لو
 غسل الخبز من خصوصية من اكله وكفايته والمفروض حصوله
 منها فلا يلزم الوضوء القريب انما لا يفرق في الحكم الذي يقتل اليد الفرف
 بين كونها او خوفها او طهرها او وضوءها او غير ذلك ولا في العلة
 المحيطة الى القاء ذلك على العنوين كونهما كسر او فقا او رقا او غير ذلك
 اذ رقا او جوعا او غيره من القوا يجب العاصدة لا يوضع الماء على الخبز
 بشرط في جاعلة العضو الى الخبز ان تكون العلة فيه او يجب ذلك كما
 يكون ان الضريح لا يحتاج في نفس الخبز الى اتمام الاصلح لغيره

منه

من طوقه من خارج اليد ولو في خوف اليد ونحو ذلك لا يلزم به حكم الخبز
 والوجوه في علم ما اشترى اليد ما من ان يلقى او حاطه على اليد الى الخبز
 بقدر ما سببه واربابه بحيث يعد من خارج الخبز ولو نزلوا ولا يعد
 في الشعر والمفروض حقيقة وهذا القول عند الحاجة اليد لا في المسح
 المستوفى من الاسباب الخارجية كالمسح بالثوب المستوفى من اذنه اليد او اذرع
 او اشارة ذلك والحق ان هذا هو السبب الذي في الذكر من علمه بانه
 عند ما دون ذلك السبب والافضل بل جده الرابع والحق
 بالعضو لا بحيث لا يمكن نزع الخبز في تحقق الملازمة والملازمة
 بغيره او قدمت ان هذه الملازمة بينهما في الحكم الى
 للخبز الخامس في الذكر في الوضوء على غير الخبز وجب قوله
 فان تعدد مسح عليه في الاعادة نظير نظيره واستانداً في
 استوجبه في التكرار الا اعادة ان قرط في الوضوء والوجه عندنا انما
 عند التكرار دون اعادة الوضوء وفاقا للابان والواقع على ما نقل
 عنها السادس المقارن لكل الكسر ما يتوقف وضع الخبز على
 لكل الكسر في افعال حكمه الى الخبز ولو لم يتوقف على كمال التسامح
 لا فرق بين ان يكون الخبز على بعض العضو ومستوفى لتمامه او
 تمام العضو والحكم واحد بعد وضوء دليله الا ان لا فرق في
 بين وضوء على طهر او غير طهر وهذا التاسع حكم الخبز جازي في
 انكث من غير خلاف يعرف لاتحاد الطريق المستفاد من الاخبار
 العاصدة لا فرق بين رقة الخبز وغلظه ولا يجب التحصيف في الغلظ

من طوقه من خارج اليد ولو في خوف اليد ونحو ذلك لا يلزم به حكم الخبز
 والوجوه في علم ما اشترى اليد ما من ان يلقى او حاطه على اليد الى الخبز
 بقدر ما سببه واربابه بحيث يعد من خارج الخبز ولو نزلوا ولا يعد
 في الشعر والمفروض حقيقة وهذا القول عند الحاجة اليد لا في المسح
 المستوفى من الاسباب الخارجية كالمسح بالثوب المستوفى من اذنه اليد او اذرع
 او اشارة ذلك والحق ان هذا هو السبب الذي في الذكر من علمه بانه
 عند ما دون ذلك السبب والافضل بل جده الرابع والحق
 بالعضو لا بحيث لا يمكن نزع الخبز في تحقق الملازمة والملازمة
 بغيره او قدمت ان هذه الملازمة بينهما في الحكم الى
 للخبز الخامس في الذكر في الوضوء على غير الخبز وجب قوله
 فان تعدد مسح عليه في الاعادة نظير نظيره واستانداً في
 استوجبه في التكرار الا اعادة ان قرط في الوضوء والوجه عندنا انما
 عند التكرار دون اعادة الوضوء وفاقا للابان والواقع على ما نقل
 عنها السادس المقارن لكل الكسر ما يتوقف وضع الخبز على
 لكل الكسر في افعال حكمه الى الخبز ولو لم يتوقف على كمال التسامح
 لا فرق بين ان يكون الخبز على بعض العضو ومستوفى لتمامه او
 تمام العضو والحكم واحد بعد وضوء دليله الا ان لا فرق في
 بين وضوء على طهر او غير طهر وهذا التاسع حكم الخبز جازي في
 انكث من غير خلاف يعرف لاتحاد الطريق المستفاد من الاخبار
 العاصدة لا فرق بين رقة الخبز وغلظه ولا يجب التحصيف في الغلظ

الظن في الآتي بالغ هذا بوجه الخروج من التبعية على التبعيل حتى
ينتهي إلى المعارف الخارج عن المعارف الخارج عن التبعية على التبعية
حكم الجبرية من انتقال الفرض الذي نظري ما عرفت في التماسك على المحل
من شعر ويخبر إذا طالت حيث خرجت من التبعية العادية مستمرة
المعارف في هذه البنية عدم إمكان إيقاع الفرض عليها سواء كان لعدم
إمكان حمل الشدة ودون لظن الضرورة في حملها وفي صفة الماء إلى
حملها والحجاسة الغير المتصلة عليها الثاني عشر لا فرق بين لها و
ما تحت الجبرية وبخاصة وأما إذا كانت الجبرية بحسب فهم الحكم إلا
بوجوب وضع قوة ظاهرة في المسح عليها وفي الممارسات بما لا خلا
فيه من غير تشكيل فيه غير واحد باق في الإلهامون بما ذكر في المصنف
إذا تجسس موضع منه وقد ظهر في الأجاء أيضا خالصة عن ذلك
فأما ذلك على وجوب المسح على الجبرية الشدة لا على وضع الفرض عليها
لأجل الوضوء وقد مر أن المسح على الشيء الموضوع الخارج على المسح على
ظهره وبالفلاحة اجتمع الطهارة وبوجه أن الأخبار دللت على انتقال
البشرة المحلة عند احتياجه إلى الشدة والوضوء إلى الجاهل الموضوع
منه ونعني الشخص الجاهل والاعتقاد بدخوله ولذا لو تجسست الجبرية كونه
وأمكن فيها ووضع جبرية أخرى ظاهرة وجب وكذا لو كانت لها دين
وتجسست المتأخرة كونه طهارة الوضوء فانه قد علم أن تخفيف الجبرية غير
واجب إلا إذا خرجت من التبعية على الجاهل جاعلها لا للمعارف
المعدود من تمام المحل فالواجب المسح من فوق الجاهل وبوجه وضع

الظاهر

الظاهر في الآتي بالغ هذا بوجه الخروج من التبعية على التبعيل حتى ينتهي إلى المعارف الخارج عن المعارف الخارج عن التبعية على التبعية حكم الجبرية من انتقال الفرض الذي نظري ما عرفت في التماسك على المحل من شعر ويخبر إذا طالت حيث خرجت من التبعية العادية مستمرة المعارف في هذه البنية عدم إمكان إيقاع الفرض عليها سواء كان لعدم إمكان حمل الشدة ودون لظن الضرورة في حملها وفي صفة الماء إلى حملها والحجاسة الغير المتصلة عليها الثاني عشر لا فرق بين لها وما تحت الجبرية وبخاصة وأما إذا كانت الجبرية بحسب فهم الحكم إلا بوجوب وضع قوة ظاهرة في المسح عليها وفي الممارسات بما لا خلا فيه من غير تشكيل فيه غير واحد باق في الإلهامون بما ذكر في المصنف إذا تجسس موضع منه وقد ظهر في الأجاء أيضا خالصة عن ذلك فأما ذلك على وجوب المسح على الجبرية الشدة لا على وضع الفرض عليها لأجل الوضوء وقد مر أن المسح على الشيء الموضوع الخارج على المسح على ظهره وبالفلاحة اجتمع الطهارة وبوجه أن الأخبار دللت على انتقال البشرة المحلة عند احتياجه إلى الشدة والوضوء إلى الجاهل الموضوع منه ونعني الشخص الجاهل والاعتقاد بدخوله ولذا لو تجسست الجبرية كونه وأمكن فيها ووضع جبرية أخرى ظاهرة وجب وكذا لو كانت لها دين وتجسست المتأخرة كونه طهارة الوضوء فانه قد علم أن تخفيف الجبرية غير واجب إلا إذا خرجت من التبعية على الجاهل جاعلها لا للمعارف المعدود من تمام المحل فالواجب المسح من فوق الجاهل وبوجه وضع

الظاهر لا يخرج من هذا التبعية ولا عنوان المسح من فوق الجاهل والظاهر
أن وضع الفرض على الجبرية إنما لا مانع من عند الاختيار اللهم فيكون
الجبرية أن تكون بنفس الجبرية في المحل فلا لا بد من طهارة يدان
تكون قوة أو فوج أو ثلث ولا بد فيها الإقتضار على ما ينبغي به
الوضوء بحيث لا يرتفع الضميمة بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
فإذا دعي كون مقتضى ذلك تخفيف الجاهل وتعليقها على الأصل ولا
جواز وضع الفرض عند الاختيار على طهارة الجبرية وجوب وضعها عند
احتياجه وعدم إمكان تغيرها لا بد لها لأخصار وطريق المسح على الجبرية
على ذلك ونفهم أنه لا يبعد أن عليها اسم الجبرية سيما إذا وضعت في موضع
بعد المسح مدفوع بأن من الجبرية غير ما حذر في فقه الحكم المتكلم المذهب
على ما عرفت كما في فقههم أها تأملها لا يحتاج إليها المحل وأما الفرض
المحل إليها ذلك لأن المصنف ما ذكرناه من اعتبار رجاء المحل هو اعتبار
المحل في الجاهل في مقابل غير المحتاج رأسا دون الاحتياج إلى الجاهل فافهم
اعني ما وضع به معنى مرة المحل حتى يصير إلى ذلك على هذا المقدار داخل
غير المحتاج إليه خارجا عن معان الحكم المفروض نظري الموضوع على المرح
الغنى المحتاج إليه رأسا والوقوف في ذلك الشيء ليس من شأنه
المقام على التبعية التولية في الجبرية نفى التبعية المختصة في الشعر
والفقر قد علمنا فيما مر أن معنى التبعية هي الأثرة في إيقاع
الفضل على المحل فالشعر مثلا عند إيقاع الفضل عليه ليس مقصودا في
بالأصل وإنما هو لتحقيق غسل المصنوع بقوله فكأن الشعر من فاعل

كونه انه في حق غسل الخل به نظير رؤية زيد بوجوبه وتجلده او سحره
عليه ويخولك وقد تم فصل ذلك في فصل الغسل الوجب وايضا
فاذا ثبت هذه المقررات للظاهر الخارج عند الحاجة للخل الجليل وعند
امكان غسل البشرة كان الظاهر بوجوبه الذي في انساب الغسل والمشي
الا انهم فيكون مرجع التمسك بالاعطاء الشبهة الظاهر عند الحاجة للخل
البصر والاكفاء ببعض مراتب انساب الغسل الى الخل وهذا المعنى
كما في لا يتفاوت بتفاوت خصوصيات الظاهر والخاصة فليس
فيه امران احدهما كون الخل جاريا الى الظاهر والادعاء بالانساب منه
وبين الظاهر والظاهر البصر والظاهر عدم بلوغه في الكثرة ونحوه
ففي بعض المراتب توجب الخروج عن حد الشبهة عن الظاهر
الظاهر عن حد الظاهر بل هو في الحقيقة الظاهرة الوضعية ليست الا
كالجيرة ١٤٢ المشدودة بها فبين لا ضرورة للخل الا انها في كون
كلها باحتمال عنوان المسح من فوق الظاهر مع وجود الحاجة للخل
فالصواب ما حكم به معظم الأصحاب وببره في ضعف ما احتل
الشبهة في الذكرى فبعد من اجزاء حكم الجيرة عليه كضعف
القول بتعين المسح على الجيرة الخمسة كما حكى في بعض دلائل العلم
الثالث عشر لا اشكال على ما اخبرناه من كون المروءات المسح
الوارد في اجزاء الباب الا ان من سمي الغسل والمسح المعروف
كلها واجب مواضعها في وجوب استيعاب الجيرة في مواضع
في الغسل والوضوء ومواضع المسح في التيمم وعدم وجوب استيعابها

على من

في مواضع المسح في الوضوء ويشكل على القول بإعادة المسح المعروف
لعدم الدليل على الاستيعاب وللاجل التمسك في المصداق
والتحسين في الذكرى بعد الاشكال فير مطلقا لصدق المسح عليها
بالمسح على جزء منها كصدق المسح على الرجلين والمحقق عند القسوة
وفي تفسيره على خلوا اجزاء الباب لا لا على الاستيعاب وهو
لا خلافات على بدلية مسح الجيرة عن غسل البشرة فتعد اشعنا وهو
محقق في جميع جزء منها ووجوب الاستيعاب يحتاج الى دليل في إعادة
اخرى ولذا المشدود فيه كل من حكم بوجوبه الاستيعاد من المشدود
قال المشدود في وجوب الاستيعاب ويرقى فيها بوجوب استيعاب
الأصل في الجيرة بخلاف المسح المذكورين ومرجعها الى قضاء
التيمم بل بوجوبه ليدل على ما ثبت للبدل قلت انما يتبادر
حيث يكون التمسك على الكيفية التي اشترطها عليها فالدلالة
على اعتبار غسل الجيرة حيث ما يمكن ولو باقل صماء او كمالها
الواقع عشر يعتبر على ما اخبرناه ان يكون المسح على الجيرة بمداوة
الوضوء وان كانت الجيرة على أعضاء مسح الوضوء وكذا ان يكون
بالكف او بشئ من حال الفرض على ما مررت اليه الاشارة ولا يعتبر
ذات مواضع الغسل والوجه ظاهر ما قرأناه وعلى اعتبار المسح
المعروف به كالصدق بعض الاخر وبعضهم يحتمل ما ذكرناه في
اعتبار الكف والمداوة في المسح دون الغسل وهو الاول
فالصواب ما حكم به عشر الأحكام المعتمدة في العنق وتفضل الى

القول

الجيرة كالبدأة بالأعلى وعدم حراز النكس ورمية ملاها في بقا الحوالات
 وكفاية المسح بملأ على الأعضاء المسوحة وغود لك في الحق
 التثنية أشكال الأقرب لعدم لما يتبادر في مسئلة تعدد غسل المسح
 ان الغسل التثنية غير مستحبة في فسخه وانما الغرض من الغسل
 الغسل الذي يحقق الغرض بمقاها وقد كررنا في مسئلة هذه الزيادة
 من التعبد بالمسح في اجزاء الباب هو الاشارة لا سقوط الأسباغ
 والاخترا وادى ما ليس غسلا ثم يمكن ان يقال ان ذلك لا يتحقق
 العالم من عدم امكان غسل الجيرة على وجه الأسباغ حيث لا
 من التصور وصول الماء الى الرجل العلة فيجب انتخاب الأسباغ عند
 الامس من ذلك بحال من دون مانع عنه هذا على ما اختاره من
 معنى الغسل واما على القول بالمسح المعهود او مجرد ايسال الماء كلف
 اشق فقد عرفت انه متى على القول في الغسل والاخترا بعض
 مراتب ومعه لا على الاستحباب الأسباغ والتعد في احد من
 بعض الادام من القول بعين المسح المقابل للغسل ثم الحكم بالاحتجاب
 التثنية غير نفي لو قيل يكون الاخترا بالمسح وحده لا غير
 لاختجاب التثنية والأسباغ وجب لكن المسح في اسباغ الغسل
 لا تعد المسح السادس عشر هل يقدم المسح على البشارة عند
 التعلق منه على المسح على الجيرة فيرتكز كالمحقق ما اختاره من
 وجوب ادق الغسل لعدم لزوم حراز مسح البشارة او مجرد ايسال
 البشارة كما كيف اتفق ما عرفت من ابقاء الغسل على عدم تحقق

تثنية المسح

من الشرح في جانب الغسل الحكم اعني الاكفاء عن الغسل ببعض ما سبقته
 واما التقوى للجد بد محض في جانب الموضوع اعني قول الجيرة عليه
 البشارة فيقول الحكم عليه من قبل التفسير ومعنى عدم ثبوت
 التقوى في طرف الحكم عدم مشروعية المسح على البشارة عند عدم التمكن
 من غسلها بل مجرد عدم التمكن من غسلها ينتقل الغسل للجيرة وفيه
 دلالة وعليه موثقة عار المستند من عليه حيث قال له اذا اراد ان
 يتوضأ لم يضع اياه في ماء ووضع موضع الجيرة الماء حتى يصل الماء
 الى جلده وقد اورد ذلك من فروع جملتهم ان الوصل الى الجلد
 مجرد البلال لا ما يحقق به اسم الغسل ضعيف جدا لمنع عدم صدق
 اسم الغسل بالماء الواصل في احوال شاذة الى طريق امكان غسل التقوى
 بالكيفية المذكورة كاسرار البشارة وكذا الكلام من عدم التمكن
 من غسل الجيرة لا ينتقل الى معنى او مجرد ايسال البلال الى ان ينتقل
 اليتم ليعين ما عرفت من انه قيل وهو عدم الدليل على قول المسح
 المعهود او مجرد ايسال البشارة كيف اتفق من قبل الغسل واما القائل
 بالمسح المعهود او مجرد ايسال البلال فلازم معانته في ذلك فيجب على مقام
 غسل البشارة ابدأ فاذا اغتسل وجب مسحها واذا اغتسل وجب غسلها
 واذا اغتسل وجب مسحها بان الملازمة او مشروعية مسح الجيرة مستلزم
 ثبوت القول والتقوى في كل من طرفي الموضوع والحكم وذلك
 او تحاشا لئلا يحكم على من اصرار في جعله لا الحظ فظلة على غسل
 الصنومها امكن فاذا اغتسل غسل البشارة تعين مسحها ولا ينتقل

ولو باطل منه مع

الى العالم لأن الانتقال اليه مع التمكن من نفس البشرية كالسبح على غير العباد
 اجتمع في طاعة الإنسان ولأن القوت في العلم على من شئت مقدراً
 بحسب الرتبة على الصوف في الموضوع كما هو واضح ومع تقدمه في
 صبح البشرية أيضاً يتعين غسل الجبيرة ولا يتعلل بالمسيح لأن
 البعض يراى الحكم على الفصل مع التمكن من نفس الحكم على جاز لا
 دفع اليد من أصل الحكم مبني من دون جهة مع كون العرض الملاحظة
 مما يمكن فانه من أقص وأصح فيعين صبح الجبيرة عند تقدم صبح
 البشرية وغسل الجبيرة أيضاً ولا ينافي ذلك الأخبار الواردة في
 الباب حيث دلل على الانتقال الى صبح الجبيرة عند تقدم غسل
 البشرية ابتداءً من دون ذلك الفصل المذكور وذلك لأن
 مبدء التكليف العلية إذا غالب عدم التمكن من صبح البشرية
 حيث لا يمكن من غسلها كما أن الغالب عدم التمكن من غسل الجبيرة
 أيضاً على المعاري من الفصل في سبيلها، فيها ووصولها إلى
 العلة عادة فلا تنفي الحكم على تقدم التمكن لكن قاي الأعياب
 خالية عن الإشارة اليه ان لم تكن ظاهرة في خلافه سيما بالنسبة
 إلى غسل الجبيرة فقد عرفت بغير جميع منهم الشبهان وغيرهما بعد
 مشروعية غسل الجبيرة وربما احتل بعض الأواقي من الخشخشة تقدم
 البشرية على صبح الجبيرة بما كان دعوى اختصاص إطلاق الأعياب
 والقائى بصورة عدم التمكن من الترتيب وغير ما عرفت من
 تقدم صبح البشرية على صبح الجبيرة تقدم غسل الجبيرة أيضاً على
 ٥٧

ولم لا يتوهم به ولما فصل ان لانه معاذة العالمين بالسبح او غيره
 البلية كيف انفق هو الفصل الذي ذكرناه وهم غير ملتزمين به على ما هو
 ظاهرهم او يوجب داما على الحد فلا يلزم شيء من ذلك الشايعين
 علة على العرض بما لا يحتاج إلى سد جبهة او وضع حائل عليه هو
 الذي وقع التعبير عنه في لسان العلماء قدّم بالمرج الحرة او المكشوف
 فقد اختلف فيه كما اقم في العلم قدّم في غاية الاحكام ولو لم يخرج
 الى العلة الجبيرة على موضع الكسر فلو رخصت من غسله وصح وجب
 وان خاف وتكلم من مسح رجب لأنه أحد الحاجين لتفصيل
 آية فلا يسقط بعبثه أصله ولو خاف من غسله وصح غسل
 التيمم بقدر الأمان والطفاد اخاف سيلان الماء اليه من
 خوفه لم يولد بغيره وطام على الفصل بالمقاطعة ما حوله
 غير ان يسيل اليه وهل يسقط على الكسر اشكال اقر بعدم فضع
 عليه خوفاً ولو جازم بمسح عليه للصورة ويجعل السقوط رجحاً
 وسقوط فرض الوضوء لتعذره وينقل إلى التيمم انفق وحاصل
 تعين السبح على المكشوف عند تعذر غسله اقلانم اذا تعذر المسح عليه
 فالاحتمالات الثلاث وضع الفرق للرجح عليها والاكفاء بغسل الجبيرة
 على العلة او سقوط الوضوء والانتقال الى التيمم اما وجوب المسح
 او لا عند تعذر غسله فقد افاد في التذكرة أيضاً تبعاً للعبث
 حيث قال في بحث التيمم لو كان برجح ولا جبهة غسل جسده
 وقد للرجح ثم نقل من احد صبح الرجح وغسل ما حوله ويجوز

على تقدير من الصور مع المسح وتود في الشبهة الذكرى وختم
 كاشفت اللثام ناسبا الى خيرة الدهن والامتناع لئلا
 ذكره المستر في طهارة الاحكام والوثنية من المسح على الخيرة وكثير
 لان كونها احد الواجبات لا يوجب شرا وبشر في المقام وتصلح
 اياه منع ووسم يحتاج الى الدلالة على ثبوت الفرض في الفصل
 بعض مراتبه وقد عرفت مسحه ووسمها في تقديم مسحه الشربة
 على مسحه الخيرة في في المكشوف ايضا بل يجب المسح على مسحه
 الفصل في غير المسح والفرج والرج من سائر الاماكن كالوجه والاسنان
 الاوصاف بل في مسحه من الصور من اليد وفيه لا يجب عند العمل
 كفاية الماء للفصل فقلته وقد عرفت ان هذا هو الصورة ومنه قد
 كثر في ضعف الاستدلال بالاثنية المذكورة وقد بينا علم في
 الاجابة على ثبوت المسح على الخيرة وفي مواضع الفصل انما ما كان
 وضع الخيرة والمسح عليها عند مسحه المسح على موضع العلم فلم يجد
 من جزم به الا ما نسب في كشف اللثام الى المستر وطهارة الاحكام
 في بحث التيمم ويخص من مسحه المسح على الخيرة في كل حال في
 المسح لو كان الرجحان في مسحه غسل باقى الاعضاء ومسح
 الخيرة التي عليه وجب ولا يتم والاثنية التي وضع مواضع
 في الرجحان المحقة على كونها ايراد من الرجحان لا الشبهة الحكم فيها
 ذكره كما ترى من احتمل الشبهة في الذكرى وجعلها في المسح
 ونقل في الرياض عدم الخلاف وهو وهم ضعيف وكيف كان
 محقق

قال في المنبر على ما نقل
 لو كان الرجحان ما كان ان يشبه
 ومسح وجهه باقى الصور
 باقى الخيرة التي عليه وجب
 في الرجحان وان لم يتغير من ذلك
 في التيمم انتهى ومسح
 في المسح على الخيرة في المسح
 في المسح على الخيرة في المسح
 في المسح على الخيرة في المسح

مسح على جوار المسح على اصل الرجل على طهارة واحد وقد عرفت
 في اصل الرجل نعم احتمل الشبهة في الذكرى عدم الاتباع قال وان قلنا
 بعدم المسح على الرجحان مع امكانه امكن وجوب هذا الوضع لمحاذاة
 الخيرة وما عليه يصح ابتداء وفيه ما سطره من ان احاد الماء
 دلت على المسح على الخيرة لا على تحصيل جليل المسح عليه واما احاد
 الاكتفاء بفصل ما حوله فقد جزم به في المذكور معا للصحة
 غير في قولنا المعروف ونسبه في جامع المقاصد الى بعضهم ولا يستدل
 له الا احاد المستدلة الدالة على غسل ما حول الرجحان وقد عرفت
 ضعف دلائلها مشروعا عند القرن من جهة مقالة الأرجح على صحة
 فلم يبق الا احتمال الأخير وهو سقوط فرض الوضوء والاستقبال
 التيمم وهو الصواب على ما مضى عليه في احكام التيمم قال الشيخ في
 المبوط من كان في بعض جملته او بعض اعضاءه طهارة ما لا يرى
 عليه والباقي عليه جراح او عليه ضرر في اتصال الماء المبرحاز
 لم التيمم ولا يجب عليه غسل الاعضاء الصحيحة وان غلبا وتيمم كان
 احوط سواء كان الاكثر صحيحا او غلبا انتهى ونحوه للمعبر عنه
 الخلاف على ما حكى وبشارة خصه الخلاف وقال في المعبر عن
 بعض اعضاءه بالماء لمن تيمم ولم يغسل التيمم وقال في المبوط ولو
 غلبا وتيمم كان احوط وكذا لو كان بعض اعضاءه غسلا ولا يقدر
 على طهارة تيمم وصلى ولا يصح انتهى واداهه مقالة في كونه غسل
 المقال للرجحان والفرج والرجحان في المذكور في بعض اعضاءه

بالأول يحصل يتم وفيه فصل الصحيح قال في الخلاف والمبسط ولو
الصحيح ويتم كان أحوط وكذا لو كان بعض أعضائه نجسا ولا يهدأ
على طهارته بالماء يتم وصلى انتهى وقال في المحرر لو أمكن الرجوع
بعض جسده أو بعض أعضائه في الوضوء جاز له التيمم ولا يفصل
الأعضاء الصحيحة فإن غسلها ويتم كان أحوط وقال الشيخ نعم
أكثر بدنه وأعضائه صحيحا أو صفيها ولا فرق بين تقديم غسل صحيح
على التيمم وتأخيرها ولا يجوز التيمم بان غسل السليم ويتم باقي
الأعضاء أيها ذلك لو كان بعض أعضائه المصنوعة نجسا لا يهدأ
على غسله ولا يصح التيمم وقال في نهاية الأحكام لو عجز الرجوع من
غسل بعض جسده أو بعض أعضائه الوضوء لم يجب وسألف انتهى
فتدبر كالطهارة فيكون وبالعقل لا يحصل إلا في الجمع بين التيمم
والمبطل عن واجب كالتصاميم والأطعام في الكفارة وتعمد الأكل
بالتيمم للرجوع قال الشيخ نعم فإن غسلها يتم كان أحوط فإن قصد
في الفصل فجد وأن قصد الوضوء فمنع التيمم وقال في آخره
ويتم من لا يتك من غسل بعض أعضائه ولا يصح الرجوع ونحوه
والله أعلم بالصواب انتهى من يؤيد وقال في المحرر
المتفق على ما نقل للرجوع لو أمكنه غسل بعض جسده أو بعض أعضائه
في الوضوء جاز له التيمم قال في الخلاف ولا يجب عليه غسل الأجزاء
الصحيحة أصلا ولو غسلها يتم كان أحوط انتهى وقال في المحرر
ولو نقص بالماء في بعض الأعضاء يتم وفيه فصل الصحيح ويتم

مع كل

وعن الحسن الثاني في المحقرة في خوفه تعالى ولو في بعض الأعضاء
كفعله وهكذا كانت غيرهم من عظام والأجزاء أيضا لا يصح
مناظرته منها صحيح محمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر عليه السلام في الرجل
يكون به القروح والخراج يجب قال لا بأس بأن لا يفصل ويتم
منها رواية جعفر بن إبراهيم الجعفي عن أبي عبد الله عليه السلام قال إن
التيمم صلى الله عليه وآله ذكره إن رجلا أصابه جراحة على وجهه
كانت به فامر الغسل فذكر فأت قال فقلوه فقله الله إنما كان دواء
التي السوال ومنها حسن ابن عمار عن علي بن سليمان رضي الله عنه
عليه السلام قال قل يا رسول الله إن فلانا أصابه جراحة وهو يحل في غسله
فأت قال فقلوه فقله الله الأسألو الأنتموه أن سألوا النبي السوال
ومنها صحيح النعماني عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في رجل يصيب الجراحة
وبه قروح أو جرح أو يكون يخاف على نفسه البرد فقال لا يغسل
يتم ومنها رواية محمد بن مسلم عن أحمد بن محمد في الرجل يكون به القروح
في جسده فيصيب الجراحة قال يتم ومنها رواية الصدوق عن
الصادق عليه السلام المبطون والكسبري تمان ولا يغسلان ونحوها
من الأخبار والمصالح أن عدم تحقق الطهارة والانتقال إلى
التيمم عند عدم التمكن من بعضها من الملمات بحسب الفرق القوي
من دون فرق بين أسباب عدم التمكن لاهو من الضيق والربا
عندهم كما يفتضح عنه ما لو لم يتم عدم التمكن على كل الطهارة
التي تجب على من لم يجد الماء ونحو ذلك

نعم ثبت من الشرع الاكتفاء بالطهارة الناقصة قدمت على التيمم
 وثبت هذا الشأن في الجسيرة والفرج والفرج المشدودة
 على اثنان وفي الكسر والفرج المحرر عن الحاجة الى الشدة
 والاصح على خلاف ذلك في المقام ناظر الى تحقيق ثبوت
 هذا الشأن في الفرع المحرر وعدمه والى كيفية على تقدير ثبوت
 وفي باب التيمم ناظر الى صحة كونه عدم تحقق الطهارة
 الانتقال الى التيمم عند نقصان الطهارة وعدم التمكن من إتمامها
 من غير فرق بين جهات التمكن على تقدير عدم ثبوت الاكتفاء
 بالناقص من الشرع فلا خلاف بين الفتاوى والفتوى من في
 المقامين وبه يندفع الاشكال المشهور في المقام ويعلم منصف
 الاجمعة التي اوردوها عرضا عن التفرع بها وانضمها الى
 التطويل حيث تدانها تلك النقصان والاكتفاء بالطهارة
 وثبت مشروعيها في الجسيرة وما عداها من الفرع والفرج
 المحرر الاكثرة والاصح كان الحكم بما عداه كالفرج المحرر
 الانتقال الى التيمم في الكلام في ناقصة عبارة فائدة الاحكام
 من الفرق بين الفصل والوضوء حيث نقل عن الشيخ كون الفرق بين
 فصل الاعضاء الصحيح وبين التيمم احوط ثم قال فان قصد في
 الفصل الجهد وان قصد الوضوء التيمم وفيما نقصت عبارة
 البيان من الفرق بين استيعاب العذر محضاً كما صلاها في
 وبين عدم فصل ما حوله ووضع المصوح والمصح عليه

كأنه لا يندرج

ان

ان امكن وقد جعله الثابتان وجميع بين كماله في المقامين
 تارة جامع المقاصد ان اعتقاد العوض الكامل في الطهارة بعيد
 فيقتل الى التيمم خلاف ما لو كان العذر في بعض العوض فيقتل
 وقال في المسائل على كماله في التيمم على المستوعب من كماله
 وفي المقام على غير المستوعب بدليل قاطع من احواله وفصل ما
 لا يتحقق في ظهر المستوعب وهذا ان الفصلان كلاهما منقضا
 على خلافه ان الاتفاق على عدم الفرق بين الفصل والوضوء
 بين جهات الفصل تمام العوض وبصورة كالإحقيق على التيمم
 قد سئل لو وزن الفصل الغير المختار الى الكثرة والاصح في جهات
 التيمم فتكفي ولا يمكن من المصح عليها فتعني القاعدة حرمها
 حكمه قد اظهر من عليه واحتمل في فائدة الاحكام سقوط الفصل
 لسقوط شرطها والمصح على الحال والاحتمال الاخرى بالاستقام
 بحسب الدليل كما سبق فتعني ما قلناه التاسع عشر
 لو زال العذر المبرور للشيخ على الجسيرة وقد صلى تلك الصلوة الطهارة
 لم يعد صلواتها الواقعة قبل زوال العذر قولا واحداً وفي استات
 الطهارة للصلوات المستقبلة قولان وقد فصلها مع ادائها
 وتحقيق ما هو الصواب في وضوء التيمم والكلام الكلام محله
 ان الناسخ على الجسيرة لم يرتفع حدسه وان التيمم فيه وانما في
 في الطهارة الناقصة ما دام العذر للصورة فاذا زال العذر
 زال الاجتزاء ووجب بقا الحدث فحصل الطهارة للشرط

فالحكم بزم ارتفاع حدثه وعموم الاحوال لما بعد زوال العذر
 كراهه اضيقان قد اطلقاها في وصفه القصة بالامر بزم عليه زجر
 الشرع وجواز المبادرة في اول الوقت مع جواز زوال العذر
 في اخره ومجان بل قولان مبنيان على اعتبار عدم التمكن في تمام
 الوقت في الطهارة الكاملة في صحة الصلوة بتلك الطهارة التي
 مقتضى كون حكم الجبيرة عند ما يصب على الصلوة اعتبارا اذ
 فزمن التمكن من الايمان بالواجب كما هو عليه ولو في نفس الوقت
 فالاعتماد بالانابة بالطهارة السابقة كفا، غير الواجب بغيره من
 دون عذر وصورة وهو تافض واضح ومقتضى عموم الروايات
 الدالة على ان وظيفة ذي الجبيرة المصحح عليها للمفروض عدم اعتباره
 اذا لم يضر من عدم حصول الشيء في اول الوقت فتأمل الروايات اياها
 المصحح على الجبيرة وفيه نظر اذ الروايات لا تستعرض لاستيعاب العذر
 للوقت وعدمه ما قاما ذلك على قيام الجبيرة مقام الشرع مطلقا عند
 الضرورة الى الصلوة والالام يكن حلا عده بما اذا الطهارة من حيث هي
 ليست موصوفة بالتكليف فانما للاضطرار بالنسبة الى الصلوة ومع التمكن
 في اخر الوقت لا اضطرار للطهارة السابقة بالنسبة الى الصلوة
 فيعتبر في صحة الصلوة بتلك الطهارة السابقة يستتبع العذر
 تمام الوقت ولا ضرورة عدم جواز المبادرة وجوب الانتظار
 قال المصنف في نهاية الاحكام وفي جواز المبادرة في اول الوقت
 مع حمله جواز زوال العذر في احواله اشكال اقرب المنع ان قلنا

يستتبع العذر الوقت

في وجوب

وجوبه يستتبع مع زوال العذر والا فلا وحاصل جعل المنع
 مستتبا على القول باستتبات الوضوء عند زوال العذر وهو منسحب
 لجواز الانتكاح فان العذر لعدم المبادرة يعتبر في صحة عدم التمكن في تمام
 الوقت فله القول بعدم الاستتباب بعد ذلك كما ان العذر بالمبادأة
 بزم عدم توقف الصحة عليه بل على تحقق عنوان ذي الجبيرة وهو
 حاصل ولو في بعض الوقت فله القول بالاستتباب بعد زوال العذر
 نظرا الى بقاء الحدث وجوبه بعد الاعمال المستقلة والحاصل ان
 مبنى القول بجواز المبادرة وعدمه اعتبار استتباب العذر لتمام
 الوقت وعدمه معنى القول بالاستتباب وعدمه كون وضوء
 الجبيرة صحيحا اذ ارضا للحدث رأسا ولا ملازمة بينهما في جامع كل
 من القولين مع كل من الاوجه فيجوز للعامل بالمبادأة القول بالا
 بعد زوال العذر للاعمال الانية وعدمه وللعاقل بعدم المبادرة
 القول بكل منهما عاين الامر لخصا بعدم الاستتباب على ذلك فيما
 لو لم يتمكن في تمام الوقت للصحة عليه ثم على الاختراجه من عدم
 المبادرة وجوب الانتظار لواقعته استتباب العذر للوقت
 فلا خلاف في ان الصلوة ففعل الوضوء في ثباتها فالوجه الاضيق
 والاعادة وكذا لو انكثت سبق اليه عليها وجب الاعادة
 لعدم تحقق الامر بزمه اعتقاد الامر بزمه فبعد لا من تمام الصلوة
 باعتقاد الطهارة او استحبابها ثم انكشاف خلافه ولو جعل
 الامر بزمه في المفسر من بعد الفراغ من الصلوة

في تمام الوقت مع

انقص وهو انما ينقص في حقه في قول البول كما هو عبارة الذكرى
 من عبارة الشيخ في طبعه فياخذ من قوله حيث قل فكان لا يجعل البول حدثا ويحذف الحدث
 في غيره وتنبه في هذا الفهم بعض من تأوخذ عن تأييد الفاضل
 والأدلة القاطعة ويستلزم كون وضوئه واحدا للحدث لا شيئا
 ويوجب عدم الاعادة مع زوال عذره وهذا ما لا يلزم به رد
 مسكته فضلا عن مثل الشيخ فلهذا نلناه في اصلاح المقام من
 الألوام بالعفو عن حدث بول في الطهارة بالشرع في عنوان المسئلة
 والعفو عن الحدث الذي هو بول الحدث على الاستقراء لمعنى
 معقول الا ان يكون الطهارة في نفسها كما شق قطع بالمرح وقوع الأ
 بل كما ورد عليها حدث أو فيها نقصا لكن يبقى هناك شيء ولو من
 ضعفة ويكون الشرط في الصلوة ابتداءا كما في هذا الحديث
 الطهارة الكاملة وأما في حق التمسك والمتحاشية ونحوهما من
 لا يقتدر على ضبط حدثه في وقت العفو عنه يرجع إلى القول من
 المرتبة الكاملة للطهارة والاكتمال بالمرتبة الثانية فستر منها مكان
 الصورة والمعدونة وهذا كما قرأ من معقول بكشف عن كمال
 التوفيق بين قول الصلوة على وجهها وإحدى أطرافها بالطهارة بمقتضى
 الصورة وأدلتها القاطعة وقول البول على ما نصت بمقتضى الخبر
 الصورة وأدلتها القاطعة وشيئ العفو عن البول القوي من الخبر
 بمقتضى أدلة المقام وتبين للملازمة ظاهرة مما قرأناه في
 من هذا على أن يكون كثرة تواتر الأحداث موجبا لزيادة بعض

مع عدم دفع اليك
 الطهارة والصلوة
 مع عدم

والصحة

والحققان في الطهارة وكون الحكم على ما مبني على الاضطراب عما ورد
 في رواية ابن جهم اذا لم يتغير على حصة فلهذا أدى بالحدث المشا والفقهاء
 المدلول عليها بما ورد ان ما علم الله عليه فافقه ولو ان الحدثان يوجب
 الطهارة مما يمكن بوجوب الخط ولو قلنا بالحدث ووجوب تحيد
 الوضوء بقدر الامكان حتى لا يمكن في أثناء الصلوة بحيث قد
 توقف على فعل كثير من الصلوة وجب تحيلا للطهارة وكما علمها الصلوة
 لكن لما لم يمكن في أثناء الصلوة لاستمرار مجزئها وجب الاقتصار
 بمقتضى الصلوة لأن دفع الضرر به وهو مراد كل من على الحكم بما
 للحدث شامة اجاب بالطهارة فهي غير في وقت الصلوة وهو الصلوة
 الواحدة وهذا المقدار كما قرأ بعد تفرع الحق الذي ذكرناه موافق
 للأصل والعوا من دون حاجة إلى دليل وهذا صالحه فأن كان
 القول الأخير هو الأصل دون الأخوين فما الحاجة إلى الدليل لما
 فيها من التوسعة عن قدر الصورة ولو دل عليها دليل لم يكن منافيا
 لما قرأناه وأصلنا فالمرحوم يحق هذا الشأن فقولنا قاما لمر
 المبسوط فلا يدل على ما دلل وتوهم دلالة الأخبار المتقدمة عليها على
 أدلتها على صحة عدم الأمر بالتحديد وهو عام مع أن رواية ابن
 مسعود لقاعدة ما أغلب الله فلا تدل على زيد من جهة المحدث ورواية
 ورواية عبد الرحيم متقدمة للأمر بالوضوء فظاهرها التمسك بأحواله
 من البلاء بعد البلاء وهو يقع في حالة المبسوط إذا العفو عن المقتضى
 جهة المحدث هو القدر المستقر من تلك المقالة وكذا موثقة سماعها

اسرة بالوضوء وظاهر التوضوء ان القطر الذي اخذه ومقتضى
 المبسوط سقوط الوضوء عنه ثم قوله فلا يبعد ان الاصل الحدث الذي
 يتوضأ منه غير حال في الاشعار بها للزوم ارادة الاستحسان
 التوضاء فلا يبعد المعنى في غير المدا لا يبعد ان الاصل الحدث الذي
 منه فيدل على الاعادة من غير ان يكون المتأخر فيه من احداث الصلوة
 منه على الوجه المتعارف دون حداث المتأخر فيه لكن لا يبعد ان يكون
 للصلاة ايضا في اول الاشعار المذكور ضعف لا يبلغ مثابة الطهور
 التي يبعد عليها سيما على اخذ ما عرفت من ظهور صدرها في الامر
 على القطر الذي هو بول المتأخر فيه واما مقال المنفق فيدل ان
 صحته جواز اذا كان الرجل يقطر من البول والدم اذا كان حين
 الصلوة اتخذ كسبا وجعل فيه قطرا ثم علم عليه وادخل ذكره
 فيه ثم صلى بمجموع بين الصلوتين الظهر والعصر ونحو الظهر والظهر
 باذان واقامتين وبوحي المغرب ويحل الصلوات باذان واقامتين
 ويفعل ذلك في الصحيح ونحوه ان الجمع بتحقيق الخامسة لا لاكتفاء
 بوضوء واحد للصلوتين ضعف بدفعه اقضاء المقام للبيان
 لو كان جديدا للوضوء في الدين واجبا لعدم التعرض لمجمع ما حمله
 المقام بوجوب قوة ظهوره في عدم وجوده لا ينفك عن موضع جديده
 حتى في الاستدعاء لا في قول وجوبه في الاستدعاء وقوله لا يحتاج الى الاستدعاء
 لاستلزام الصلوة الطهارة معها فلا يقاس على الاستدعاء واضعف من
 ذلك كرامة في الكشف من احتمال الرواية المتكلم من الخط عند
 الصلوتين

عالم

لما عرفت من الرواية حيث دل على اتخاذ اللبس والعقل وادخال اليدين
 وغود اليدين والتمسك من الخط لا يحتاج الى ذلك مع ان قوله اذا كان
 الرجل يقطر من البول ظاهر في عدم القطر وقوله اذا كان حين الصلوة
 كما يصحح في وجود القطر حين الصلوة ولو قرأ لفظ تروعا فذلك
 يحل على الخط وكيف كان فظهر صحة صحة وضوءه وبوده ما دل
 الجمع بين الصلوتين بفعل واحد في المستحاضة الكثيره الدم كما
 عدم الفرق بين الحدث الاكبر والاصغر لا على موضوع الحكم في
 نعم وبما ينافي ما في الاستحاضة القليلة من التوضاء لكل صلوة على
 الجواب عما احتج به من ان الحدث فيها يشبه ما يكون كثيرا من
 التسلل بها احتمال كون الحكم فيها مبنيا على ما كان متعارفا في
 زمان النبي الا انه بعده صلوات الله وسلامه عليه من الفرق
 بين الصلوات الخمس بحسب الوقت واختلاف حكم التفرق للجمع
 ظاهر اذ الصحيح انما دللت على العفو بمقدار الصلوتين فلو اخرج
 عن التقدير المذكور بتفرق الصلوتين وجب ايراد كل صلوة
 حتى في التسلسل للجمع من حيث هو موقوف واجب وانما هو عديد
 العفو فيكون الحكم في التسلسل والاستحاضة القليلة بمقتضى ما هو في الجمع
 بين الصلوتين بوضوء واحد وعند التفرق ايراد كل صلوة بوضوء
 وان اتيك بجماع الجمع في الاستحاضة القليلة لم يكن قاضيا بوضع اليد
 في ظاهر الصحيح لجواز اختلاف مراتب الاحداث وخصوصا انها
 وان اختلفت متخا فحتمل وجود مانع في خصوص الاستحاضة ولعل كون

كثيرا سوجا الفضل شاهد على ذلك فيكون معناه الصحيح انما هو
 بمقتضى الصلوتين قاعدة كلية في الاحداث الا ان كونهما
 خصوصية تمنع من ذلك كالا متعاضدة العقلية مثلا والاكثيرة
 بالنسبة الى وضوئها مثلا على تقدير القول بوجوب الوضوء فيها
 وتوهم ان التثنية بين التمسك والمتعاضدة قياس كالتفخنة
 عبارة المبسوط صحيح ان اخفى الدليل احدهما بخصوصية وتحدد
 حكم الاخر منه على وجه يخرج العلة والآلة لتفخيد من الدليل الخطا
 موضوع الحكم في الاثرين وان سلس البول مودة لاعوان الحكم واما
 الموضوع والعنوان هو الحدث الذي يستب منه كاشد بغير
 الى الغايط والريح وغيرها على ما تسمع فالحكم بالسوء الاستحسان
 معه كاصنعه جماعة منه الشيخ في الخلاف اجبى في القياس و
 انما هو استفادة من لفظ الترابية كالانجي ومع ذلك كلية
 فالدليل بالتحقق غير بعيد والاضطرار بخار الاكثرين في وقت
 الاثرين لو كان له فترة تسع الصلوة وجب لو كانت في آخر
 الوقت وجب انتظارها الثاني لو امكن حبس القاطن بطلان
 مكان حار ونحوه وجب وفي وجوب دفع بهن بالمداد واشكال
 اوتيرة المنع الثالث في اشارة المفاتيح يجب عليه انتظار الزمان
 الذي يقل فيه خروج الحدث وهو جسد سماعه على قراءة الاكثرين
 عدم ورود عيدين لمقدار العفو والوجه عما ذكرناه من وجوب
 رعاية الطهارة وكما علمها الصان الرابع لو كان له فترة تسع او

في

وبعض الصلوة وجب انتظارها واذا انقضى بالصلوة ففلاحا
 في الاشياء من دون اتمل وجب التحديد والاستيفاء قول واحد
 وان كان مستمرا فظاهرهم التسليم على البناء من دون تحديد ونحوه
 خلاف في ذلك من احد الامم في الحل في الترابية فالحكمة بالمطون في
 حكم الاثرين في هذه المسئلة حيث فصل بين من يتولد منه المقاطع
 غير تراخ بين الاحوال فكما مشهور بين من تراخي فيه زمان الحدث
 فليست الصلوة فادابها وهو فيها خروج ونوصا وحي على معنى
 دليل الاكثرين عدم جواز مودة الصلوة والتحديد والبناء يستلزم
 ذلك ودليل ابن ادريس فيه بد ذلك في المطون واتحاد الترخ
 في المقامين على ما عرفت قلت لو سلم ذلك في المطون فالوجه بطلان
 للحق لما عرفت من عدم مدخلية للاسباب الموقرة واما المصالح بعض
 الحدث وتوهم ان ذلك قياس قد عرفت بطلانه الخامس المطون
 اذا استمر منه خروج الحدث من دون هلة فحكم حكم المملوس و
 ظاهر حكمه الاتفاق عليه وبه صحيح غير واحد كالموطأ للبخاري
 المطاطاني فما نقله عن صاحبه ودليل التثنية واضع بما يضاف اليها
 السادس لو كان للمطون فترة تسع الوضوء والصلوة وهو
 وجب عليه انتظارها كالمملوس واذا انقضى بالصلوة ففلاحا
 للحدث في الاشياء من دون اتمل وجب التحديد والاستيفاء
 قول واحد وان كان مستمرا فظاهرهم التسليم على وجوب التحديد
 والبناء على ما مضى من صلوة خلافا للفتنة قلنا في المذكرة وفيها

وقد اختلفت في جاز من
 المأثور على تقدير تسليم
 والمطون مع

الأحكام وعلى المختلف والمحقق التأويل في جامع المقاصد وهو المنقول
غزالي اعتبار غيره فكل من يصلي غير جديده دليل الاكثريين
ان مسلم ففي وثقة عن الباقر صاحب البطل الغالب يتوصلاً
ثم يوجع في صلوة فيم ما يفي وفي وثقة الأخرى منهم قال
سألت عن المظنون قال ينبغي على صلوة وفي نسخة منه صاحب
البطل يتوصلاً وينبغي على صلوة ومجيئة فضيل قال قلت لأبي
جعفر ^{عليه السلام} اكون في الصلوة فاجد غزالي يظن اودى وضوياً فافقاً
انصرفت ثم توصلاً وان علي ما مضى من صلواتك ما لم تنقض صلوة
بالكلام مستغلاً وان قلت ناسياً فلا شيء عليك فومئذ لم ينك
في الصلوة ناسياً قلت وان قلت وجه من الضلّة قال نعم وان
قلت وجه من الضلّة مرواية في حيد القاطن من مع رجلا
يسأل الصادق ^{عليه السلام} من رجل وجد غزالي في طرفة اذى وعصى
من البول وهو في الصلوة المكتوبة في الركعة الاولى والثانية
او الثالثة او الرابعة فقال اذا اصاب شيئاً من ذلك فلا بأس
بان يخرج الحاجة ^{عليه السلام} ما لم ينقض الصلوة ^{عليه السلام} بالكلام تلك فتوصلاً ثم
ينصرف المصلاة الذي كان يصلي فيه فينبغي على صلوة من الوضع
الذي خرج منه طاعة ما لم ينقض الصلوة بالكلام قال قلت وان
انفتحت يمينا او شمالا او لمع الضلّة قال نعم كل ذلك واسع
انما هو عذر لرجل منى فانصرف في ركعة او ركعتين او ثلثين
المكتوبة فاقم عليه ان ينبغي على صلوة ثم ذكره هو النبي صلى الله

عليه

للحديث ودليل العلم ما نقل عنه في مختلف من ان الحديث المذكور لو
الطهارة لأصل الصلوة لأن شرط صحة الصلوة استقرار الطهارة مع
ان الصلوة لا تبطل اجاماً وادع عليه الشهيد في الذكرى ما مر
وتبعد في هذا الأيراد غيره وزادوا في اجتهاد في مقابل النص
ونقل في المدارك من الشيخ ^{عليه السلام} في الكافي انه سئل عن الإجماع على اشتراط
استقرار الطهارة فلا مصادرة ثم اعترض عليه منع الإجماع في موضع
التوقيع وبوجه ان الإجماع في موضع النزاع كما اعترف به شارح المعاني
محقق والعرض منه كون الحكم موقوفاً بمدلول عليه بالأدلة القاطنة
التي لا يصح ما فيها فان صحة الصلوة مع تحلل الحدث الكافي
غير معصودة بل معلومة الصادق من حال الشرع ولذا التمسك في السلام
وتحيزه بالفتوى للحدث المحلل ما رجحناه الا لضعف كل الطهارة والأدلة
بمقتضى الحقيقة التي لا يزيلها الأحداث المحللة فهي غير خاصة في
الحقيقة بالنسبة الى تلك المدة التي الملتقى بها وهذا هو المراد من
من يفتي بالحدث المذكور والدليل المذكور هذا مع ان التعبد
والسأله يستلزم الأفعال الكثيرة الملحقة بصحة الصلوة عتياً
هيبة الصلوة في الشرع من الواضحات التي لا يمكن رفع اليد عنها
لحقيقة الأدلة القاطنة بل رجحنا الحقيقة المرفوعة اليد عن نفس
الصلوة الذي هو مخالف لغيره الذين قالوا ان مقالة الاكثريين
مخالفة لما هو معلوم من حال الشرع والأدلة القاطنة فلا مجال
للأعراض انما مصادرة واضعفت منه الأعراض بانما اجتهاد في

انقص من ثلث بل هو الظاهر من كلمات الاكثر من حيث يحتاج تصديقه
 عن غيره من النقص وعكسها بالشبهة غير وبين المتخاضة بل هو المتفق
 من النقص من اقسام وطريق الاستفادة ما يبيد فيا من عدم مدة
 الاسباب وكون الموضوع والمعايير نفس الاثر الحاصل منها اعلم ان
 وبيننا عدم كون ذلك قياسا بل الاستفادة من النقص عند النقص من
 المبسوط بما لا يزيد عليه مع ان قوله اذا لم يقدر على جديره فانه
 ادعى بالعدم وهو ان ذلك لا يستلزم من غير ضرورة العقل العام
 دليل المقام القطعي حكم الحدث الاكبر كالاصغر لغير ما عرفت
 من الدليل سيما على مقتضاه في المباحث المتقدمة من اتحاد
 الاحداث بحسب المناهضة والتحقيق كما في حقيقة الظواهرات
 فيكون حكم السهل واليسر كالوضوح التاسع يجب عليه التحفظ من
 الخامسة وانتشارها مما يمكن بوضع خريطة او كمن في فطن
 وامثال ذلك مما يمنع من سريانه الخامسة لا تعاقب النقص في
 بذلك وحاصل عدم النقص عنها الا ما يمكن من التحفظ عنه
 جعل الخريطة واما لما جارح في الغالب فلما يمكن التحفظ عنه
 ذلك كوقوعه على من يتقارن عليها او اخذه في اشارة ونحوها بحث
 لا تسري الى غيره وتؤثر به جان العاشر يجب المبادرة بالظهور
 الا الصلوة بحيث لا يعمل بينها فصلا مستلزما للمعرفة من
 ابتداء النقص على النقص ومنه فلا ينعى عن عدم مقدار النقص ومنه
 الحاد عشر لو قلنا بجواز الجمع بين الفرضين فانظروا انتم تحديد

الثامن تم

الباقي

الثاني ومنه ان النقص من ثلث يقتضي على الواجبات او بلا حجة صرا
 المستحقات فيرأسها كالمقتضى احوال الاذان والاقامتين في الحد
 في جميع النقص هو الثاني الثاني عشر مقتضى كون الجمع عند المقدار
 زمان المتقارن يثبت النقص بعد كل وضوء هذا المقدار فيكون في
 الزمان الحد وان يفعل كل ما منتهى بتأخير شرط الطلعة من الصلوات
 المفروضة والمسبوبة وامكانه في السنوات اشكال فلو لم يتبدل
 الاذان والاقامتين بسائر التخصيصات والاذان والوجه للحوار
 بعد الاذان والاقامتين للمعرفة من عدم الخصوصية لها وكذا
 تحديد المقدار زمان النقص والوجوب الثالث عشر هل يجوز
 كتابة القرآن فيرأسها كالمقتضى احوال الاذان والاقامتين في الحد
 لعدم ثبوت النقص والوجوب بالنسبة الى امثال هذه الغايات
 الرابع عشر وامكانه التحفظ من الحدث بمقدار الصلوة الا ان
 كصلوة الجالس والمصلح وذات الامانة للركوع والسجود وحده
 الصورة ويحذف ذلك هل يمكن عليه ذلك ام لا مع بالاذن
 في النقص او بل قال فان لم يمكن من فلهذا فاحذر الكتاب سيج في
 جميع الركعات فان لم يمكن من فلهذا فاحذر الكتاب سيج في جميع
 الركعات فان لم يمكن من التبيحات الاربع لئلا يثبت الحدث فيقتصر
 على ما دون التبيح في العدد ويجوز تسجدة واحدة في قيام
 وتسجدة في ركوعه وتسجدة في سجوده ويعمل على احوط ما
 يقدر عليه في بداء الحدث من جلوسه واصطجاعه الى احوط ما

وفيرى سبيل القول بحال الجمع وكونه تحديداً الزمان التي هي
 القاسم مشرب على إعادة الوصف وتوالى العذر والكلام
 في إعادة ماصلاؤه ومدمر في الوقت وخادجه وهو المبدأ
 في الالوقت ومدمر هو الكلام في الجبر والبيان البيان
 ومن الله الأحسان وعلمه النكاح هذا هو ما قد مر من
 وذلك في قدماء هو في بحر إلى الألف من الطمان من كمال
 طائفة النكاح في شرح الشبهة ومناوره للفر الثاني أن الله
 ولا لئلا تلاحقاً وظهر بالبيان وظاهر

ومن المفقود المعقود ومن ذلك

الصح والمعدود

المتكلم

على

عند أهل بئر الكوام الورد ما دامت دعى الأيام بغيرهم

والله الله على اعلام الكفر الفقرة وقد

فرع من شجرة مولفه

الفقر صادق

من حلال الكوري

عقود نافذ

دعوى من سنة الفقه سنت

ولكنها بعد الألف من الجبر في البرية في المبدأ



بسم الله الرحمن الرحيم

قال في المختار منى طمان الفارسى عن فاطمة عليها السلام قالت
دخل عليّ ابي رسول الله صلى الله عليه واله ذات يوم من الأيام فقال
يا فاطمة اني اجد في يدي بعض شعاع فقلت عبيد الله يا اباي اني اضعف
فقال يا فاطمة اني انسى بالكساء الذي كان يغطي برقي فاطمة عليها السلام
فاقبضت بالكساء اليها فوضعت برقي فاطمة عليها السلام واذا وجهه مبتلا
كانت له في ليلة غامرة وكاد قال فاطمة عليها السلام فاكنت الاسماع
واذا ابوابي للحسين ثم قد اقبل وقال السلام عليك يا اماه فقلت
عليك السلام يا ولدي وبأقرب عيني وثمرة فؤادي فقال يا اماه اني اضعف
واختر طيبة كاهنا واختر جدتي رسول الله صلى الله عليه واله فقلت نعم
يا حق ان حدثك رسول الله صلى الله عليه واله بالرخت الكساء فاقبل الحسين
فخرا الكساء وقال السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا اماه
اتاذن لي ان ادخل معك تحت الكساء قال نعم فاذنت له بالحسين
فدخل معك تحت الكساء فقلت فاطمة عليها السلام فاكنت الاسماع
واذا ابوابي للحسين ثم قد اقبل وقال السلام عليك يا اماه فقلت
عليك السلام يا ولدي وبأقرب عيني وثمرة فؤادي فقال يا اماه اني اضعف
واختر طيبة كاهنا واختر جدتي رسول الله صلى الله عليه واله فقلت نعم
يا حق ان حدثك رسول الله صلى الله عليه واله بالرخت الكساء فاقبل الحسين
فخرا الكساء وقال السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا اماه
اتاذن لي ان ادخل معك تحت الكساء قال نعم فاذنت له بالحسين
فدخل معك تحت الكساء فقلت فاطمة عليها السلام فاكنت الاسماع

فاطمة عليها السلام فاكنت الاسماع واذا ابوابي للحسين فاقبل
السلام عليك يا بنت رسول الله فقلت وعليك السلام يا امير المؤمنين
فقال عليك السلام لا اضعف من ذلك واختر طيبة كاهنا واختر جدتي رسول الله
رسول الله صلى الله عليه واله فقلت نعم فاذنت له بالحسين
فاقبل عليّ علي بن الحسين الكساء وقال السلام عليك يا رسول الله السلام
عليك يا من اختار الله اذن لي ان ادخل معك تحت هذا الكساء
قال رسول الله صلى الله عليه واله نعم فاذنت له بالحسين فاقبل الحسين
ثم اقبلت فاطمة عليها السلام فقلت السلام عليك يا اماه فقلت
عليك السلام يا رسول الله فقال وعليك السلام يا فاطمة فقلت يا اباي اني اضعف
معك تحت الكساء فقال فاذنت لي فاطمة فدخلت معك تحت الكساء
فقال الحسين اجمع تحت الكساء قال الله تبارك وتعالى يا اماه فقلت
سماواتي ما خلقت سماء مبيتة ولا ارضها مبيتة ولا شمس مبيتة
ولا قمر مبيت ولا فلک مبيت ولا نهار مبيت ولا ليل مبيتة
والذين هم تحت الكساء فقال الامير جبرئيل يا رب من تحت الكساء قال
الله عز وجل اهل بيت النبوة وسعدن الوصال وهم فاطمة واميرها
وبنها فقال الامير جبرئيل يا رب اتاذن لي ان اهبط الى الارض
لاكون معهم فاجاب فقال الله عز وجل فاذنت لايحيى بل يخطي الا
جبرئيل الا الارض فقال السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليه واله
يقول السلام ويصلي بالخيرة والاکرام ويقول ويقرن وجلا لآ
ما خلقت سماء مبيتة ولا ارضها مبيتة ولا شمس مبيتة ولا قمر مبيت

ولا تفرق بيني وبينكم ولا تفرق بيني وبينكم ولا تفرق بيني وبينكم
 وقد اذن لي ان ادخل معكم تحت هذا الكساء اهل باذن من الله تعالى
 فقال له قد اذن لك قد اذن لك اهل باذن من الله تعالى
 سبحانه وتعالى اهل باذن من الله تعالى اهل باذن من الله تعالى
 اهل البيت ويطهركم تطهيراً فقال علي بن ابي طالب يا رسول الله صلى الله عليه وآله
 اخبرنا ما الجهر منا تحت هذا الكساء من الفضل عند الله عز وجل فقال
 النبي صلى الله عليه وآله واله والوالد الذي يعني بالحق نبيا واصطفا في الرسالة
 بحيا ما ذكره في هذا في فضل من عاقل الارض وفيهم جمع من شيعتنا
 ويحيينا الا نزلت عليهم اربعة رجب وحدثهم الملائكة وتلقوا فيهم الى ان
 يفرقوا فقال علي بن ابي طالب اذا والله فرنا وفارقت شيعتنا رب الكعبة
 قال النبي صلى الله عليه وآله واله والوالد الذي يعني بالحق نبيا واصطفا في الرسالة
 بحيا ما ذكره في هذا في فضل من عاقل اهل الارض وفيهم جمع من شيعتنا
 وفيهم مهوم الا فرج الله همهم ومهمهم الا وكشف الله غمهم والظلم
 حاجه الا وقضى الله حاجته فقال الحسن علي بن ابي طالب ان الله
 اذا اولاه فرنا وسعدنا وكذلك شيعتنا فازوا وسعدوا في
 الدنيا والاخرة **تم**



